# العولمة

# والإقليمية






## مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية

أسامة المجدوب



الدار المصرية اللبنانية




مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية

الناشر : **الدار المصرية اللبنانية**
١٦ ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة
تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥ ـ ٣٩٣٦٧٤٣
فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ ـ برقياً : دار شادو
ص . ب : ٢٠٢٢ ـ القاهرة
رقم الإيداع: ١٤٨٦٨ / ١٩٩٩
الترقيم الدولي: 3- 561 - 270 - 977
تجهيزات فنية: آى ـ تك
العنوان: ٤ ش بني كعب ـ متفرع من السودان
تليفون: ٣١٤٣٦٣٢
طبع: آمون
العنوان: ٤ فيروز - متفرع من إسماعيل أباظة
تليفون: ٣٥٤٤٣٥٦ - ٣٥٤٤٥١٧

الطبعة الأولى : رمضان ١٤٢٠ هـ ـ يناير ٢٠٠٠م

أسامة المجدوب




مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية

الناشر
الدار المصرية اللبنانية



# إهداء

## إلى ابنتى الحبيبة هايدى

شاء القدر أن يولد جيلك فى عصر دائم التغير
لا يعرف الرتابة والتكرار
ينتقل فيه العالم من يوم إلى يوم
من حال إلى حال
لعل هذا الجهد المتواضع قد يسهم
فى إيقاد شعلة نور
تهدى طريقك
أنت وبنات وأبناء جيلك
فى هذا العالم المتغير

أسامة المجدوب

# المحتويات

## الفصل الثالث

## التكامل العربى نحو السوق المشتركة

## الفصل الرابع

## أبعاد التنظيم التجارى الدولى

## الفصل الخامس

## العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد



## الفصل السادس

## مصر.. التطلعات والآفاق

# المقدمة

منذ أكثر من ثلاثة أعوام، وتحديداً فى يناير ١٩٩٥، خرجت منظمة التجارة العالمية إلى أرض الواقع لتكون أول منظمة دولية تعنى بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية للدول، وتدير الجوانب المختلفة لنشاط التجارة الدولية الذى اكتسب مؤخراً أهمية متزايدة، من خلال الإشراف على ٢٨ وثيقة قانونية تغطى مختلف قطاعات التجارة فى السلع والخدمات، والأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية وسياسات الاستثمار.

ولقد لاحظت، بحكم عملى فى وزارة الخارجية ومسئوليتى وقتئذ عن متابعة المفاوضات التى أسفرت عن قيام المنظمة - والتى عرفت باسم جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى إطار الجات، ثم متابعة أعمال وأنشطة المنظمة فى عاميها الأول والثانى - أن المعلومات المتوافرة عن اتفاقية الجات ومفاوضاتها لدى المواطن المصرى محدودة للغاية، فكانت فكرة إعداد كتاب مفصل مبسط يشرح تطور هذه المفاوضات وأحكام الاتفاقيات التى تمخضت عنها. وصدر كتابى الأول: «الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش»، ليتناول هذه الاتفاقيات بالدراسة والتحليل الدقيق المبسط.

ونظراً لأن منظمة التجارة العالمية قد قامت فى توقيت يشهد فيه العالم

تغيرات متلاحقة، تدفعها التطورات التى اعترت هيكل النظام العالمى بسقوط الاتحاد السوفيتى وما عرف وقتئذ بانتصار الرأسمالية ونهاية الحرب الباردة، فلقد أدت هذه التداعيات إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، كان أهمها ما أطلق عليه مسمى «العولمة»، وإن كنت أفضل تسميتها «العالمية»، وحدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول فى مختلف المناطق فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأيضًا فى شرق ووسط أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية وتطبيق نظريات اقتصاد السوق الحر.

أدى هذا التطور على الصعيد الوطنى إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل فيما بين هذه الدول لتعظيم مكاسب تطبيق النمط الاقتصادى الحر الجديد، وهو الشعور الذى أسفر عن إعادة إحياء تكتلات تجارية واقتصادية قديمة كادت أن تتلاشى، وظهور ترتيبات تكاملية جديدة مختلفة الأنماط والأبعاد والتوجهات، تطبق مستويات مختلفة من التكامل التجارى والاقتصادى، بعضها فى إطار شبه إقليمى، والبعض الآخر فى إطار إقليمى، كما ظهرت ترتيبات عملاقة «عبر إقليمية» أطلق عليها مصطلح المجالات الاقتصادية الكبرى، نظرًا لأنها تتجاوز حدود الإقليم لتضم أعضاء من قارات مختلفة، ويتسع نطاقها ليشمل عددًا كبيرًا من الدول بمساحة ضخمة للسوق الذى تنشئه مثل هذه الترتيبات.

ولقد ظل العالم لفترة طويلة يعتبر أن اتفاقية الجات هى الإطار القانونى الوحيد لتحرير التجارة العالمية، لا يضاهيها أو يوازيها سوى المجموعة الأوروبية التى نجحت فى تشكيل التكتل التجارى الوحيد الفعال فى حقبة الستينات وحتى أواخر الثمانينات، لذا أدى ظهور هذا الكم الهائل من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة فى شتى بقاع الأرض إلى تواتر

الحديث عن ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة فى إطار اتفاقية الجات ووفقًا لأحكامها، وتحريرها فى إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة، قد تؤدى إلى الإضرار بما تم إنجازه من تحرير للتجارة الدولية عبر ثمانى جولات للمفاوضات.

أسفرت هذه المخاوف عن تشكيل لجنة فى إطار المنظمة لدراسة آثار الترتيبات التكاملية الإقليمية بصورها المختلفة على مستقبل النظام التجارى متعدد الأطراف متمثلاً فى منظمة التجارة العالمية، والوقوف على مدى توافق أحكام هذه الترتيبات الإقليمية مع الأحكام الأساسية لاتفاقية الجات.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل ثار الجدل على مستوى المتخصصين والمسئولين على حد سواء للتوصل إلى تصورٍ دقيقٍ لمستقبل العلاقة بين هذين الإطارين، وما قد تسفر عنه هذه الحالة من التنافس الظاهر بينهما من شكل جديد لهيكل التجارة الدولية فى القرن القادم، وتباينت الآراء بين مؤيدٍ لهذا ومعارضٍ لذاك.

ولقد حثنى هذا الجدل حول موضوع بالغ الأهمية كهذا على محاولة دراسة هذه العلاقة للوقوف على مختلف أبعادها وآثارها العامة، استكمالاً لما بدأته من دراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ثم استعراض موقف مصر من كل هذه التغيرات وعلاقاتها بمثل تلك الترتيبات، وما قد تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغى التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، فكانت فكرة كتابة هذا الكتاب.

يقع الكتاب فى ستة فصول، يتناول الفصل الأول التداعيات التى نجمت عن التغير الطارئ على الوضع الدولى بعد اختفاء الشيوعية وتسيد نظريات اقتصاد السوق، وأثر هذه التداعيات على توجهات الفكر والنظرية الاقتصادية والتجارية فى علاقات الدول ببعضها البعض، وفى إدارتها لاقتصادها الوطنى على حد

سواء، وما تمخضت عنه هذه المرحلة من بزوغ قوى جديدة مؤثرة لم تكن فى الحسبان فى ظل النظام ثنائى القطبية السابق.

كما يتناول هذا الفصل أيضًا المفهوم المستحدث للعالمية وظهور فكرة القرية الكونية الصغيرة، وما أسفرت عنه هذه المفاهيم الجديدة من تعديل لنمط التنمية المطبق فى دول العالم المختلفة، والانتقال مما أطلق عليه نمط التنموية إلى المفهوم الجديد للعالمية، وأوجه الاختلاف والتشابه بين هذين النمطين.

أما الفصل الثانى فيستعرض الدوافع التى أدت إلى تزايد النزعة الدولية نحو مزيد من الإقليمية فى السياسات التجارية والاقتصادية، وهو أمر لازم لفهم الأساس الموضوعى لحدوث هذه الطفرة الكبيرة، ثم نستعرض معًا الترتيبات التكاملية الإقليمية الرئيسية التى تم التوصل إليها فى تلك الحقبة، وتضم الترتيبات التكاملية فى الإطار الأوروبى، والأمريكى، والآسيوى، وأخيرًا العلاقة الواعدة بين العملاقين الأمريكى والأوروبى من خلال المبادرة الجديدة الخاصة بأجندة عبر الأطلنطى، التى تدرج ضمن أهدافها الاستراتيجية إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين.

يتناول الفصل الثالث محاولات التكامل الاقتصادى العربى منذ قيام مفهوم القومية العربية وخروج جامعة الدول العربية إلى النور، ويستطلع العوامل التى أعاقت السبيل لتحقيق مثل هذا التكامل، رغم أن أول نداءات التكامل الاقتصادى كانت قد خرجت من المنطقة العربية فى الخمسينات، ولا يسعنا الحديث عن جهود التكامل الاقتصادى العربى وما أصابها من فشل وتقاعس، ودون أن نتطرق إلى المستجدات الطارئة على الساحة العربية، وأهمها المفهوم المستحدث لما سمى بالشرق أوسطية، حيث يتناول الفصل خلفية بزوغ هذا المفهوم، وردود الأفعال المختلفة تجاهه، وعلاقة الشرق أوسطية بمستقبل الكيان العربى وطموحاته نحو التكامل والتنمية.

ويتدارس هذا الفصل أيضًا - فى إطار السياق المنطقى - ماتم إنجازه من خطوات على صعيد إقامة السوق العربية المشتركة بعد إعادة إحياء الفكرة مرة أخرى، ولكن بمنظورٍ يواكب المتغيرات التى اعترت النظام العالمى والواقع العربى على حد سواء.

ويلقى الفصل الرابع الضوء على أبعاد التنظيم التجارى الدولى، والدوافع التى أدت إلى قيامه فى المقام الأول متمثلاً فى اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧، ثم تطوره بعد قرابة نصف القرن ليتحول إلى منظمة التجارة العالمية، ونستعرض المغزى من قيام هذه المنظمة وما حققته من إنجاز فى عامها الأول، ونتناول أيضًا التطور الطارئ عليها من خلال انعقاد مؤتمرها الوزارى الأول فى سنغافورة فى عام ١٩٩٦، وما أسفر عنه هذا المؤتمر من تطوير لبعض جوانب عمل المنظمة.

ويمثل الفصل الخامس جوهر هذا الكتاب، حيث يتناول بالدراسة أسلوب تناول منظمة التجارة العالمية لمفهوم التكامل الإقليمى، والأحكام المختلفة التى تضمنتها اتفاقيات المنظمة لتنظيم عمل الاتفاقيات التجارية فى إطار إقليمى، وما طرأ على هذه الأحكام من تطوير وديناميكية كنتيجة لمفاوضات جولة أوروجواى، ومن خلال ممارسة المنظمة لأعمالها بعد قيامها، والذى ترجم إلى تشكيل لجنة معنية فقط بدراسة الترتيبات التكاملية الإقليمية ومدى توافقها مع أحكام المنظمة، وآثارها على الدول الأخرى من غير الأعضاء.

كما يتناول هذا الفصل أيضًا طبيعة علاقة التفاعل بين الإطار المتعدد الأطراف متمثلاً فى منظمة التجارة العالمية، والترتيبات التجارية التكاملية الإقليمية، والأبعاد المختلفة التى تحكم كلاً منهما، والجوانب المتعددة لهذه العلاقة، لاستطلاع ماقد تسفر عنه من تجانسٍ وتنافرٍ، ومن توافقٍ وتضاد، وما إذا كانت ستسفر عن قضاء أحدهما على الآخر، أم تكاملهما ليصل العالم فى ختام هذا التفاعل إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة تضم كافة الدول، بناءً على

الترتيبات الإقليمية وعبر الإقليمية القائمة، خاصة فى ضوء القدر الكبير من التداخل والتشابك فيما بين هذه الترتيبات.

ونأمل فى هذا السياق أن يكون للقارئ العزيز دور هام فى حسم هذا الجدل، وترجيح رأى على آخر، وإثراء الحوار الدائر برأيه وأفكاره وتصوراته.

أما الفصـل السادس، وهو فى رأيى أهم فصول الكتاب، فيتناول الشق الخاص بمصر فى إطار هذا التفاعل الدولى، من منظور مشاركتها فى مفاوضات تحـرير التجارة فى إطار الجات، وما أعقب ذلك من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وما يعنيه ذلك من آثار على الاقتصاد الوطنى ومستقبل التجارة الخارجية المصرية.

من جانب آخر، نستعرض توجه مصر الجديد نحو إبرام اتفاقيات مشاركة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لتوطيد الروابط الاقتصادية والتجارية، بل والعلاقة الاستراتيجية مع أهم وأكبر قوتين عالميتين، وما قد تحققه مصر من مكاسب من جراء تطوير هذه العلاقة الاستراتيجية، وخلق الإطار القانونى المناسب لها من خلال تلك الاتفاقيات.

يضاف إلى ذلك كله تطوير البعد الإفريقى فى سياسة مصر التجارية عن طريق عضويتها فى تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا «الكوميسا»، وما يتيحه ذلك من فرصٍ سوقية جديدة، وتعزيز للصادرات السلعية المصرية لأسواقٍ تعد فى أمس الحاجة إليها.

وبالطبع لا تفوتنا أهمية جهود مصر فى إحياء جهود التكامل الاقتصادى العربى الذى أفردنا له فصلاً خاصًا ـ هو الفصل الثالث ـ نظرًا لأهمية الموضوع وحيويته، سواءً بالنسبة لمصر أو للمصالح العربية المشتركة ككل.

ويقودنا الحديث إلى استعراض بعض جوانب الاقتصاد المصرى التى تحتاج إلى

إعادة النظر والمراجعة، وربما التغيير الجذرى فى بعض الحالات، حتى تتمكن مصر من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من منظومة الترتيبات التجارية التى شرعت فيها، وحتى لا يتم إهدار المكاسب الخارجية بفعل أوجه القصور الداخلية.

والله ولى التوفيق،،

**المؤلف**

القاهرة، فى ١٨ يونيو ١٩٩٩

# الفصل الأول

## من الدولة الكبرى إلى القرية الصغيرة

أولاً: الوضع الدولى وتداعياته.

ثانياً: من التنموية إلى العالمية.

# أولاً: الوضع الدولى وتداعياته

**خلفية عامة:**

أدى الانهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعى فى عام ١٩٨٩ إلى دخول النظام العالمى مرحلةً جديدةً غير مسبوقة، تغيرت فيها معالمه وتعدلت ثوابت الوضع الدولى التى سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أدى اختفاء الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام ثنائى القطبية إلى تفرد الولايات المتحدة بالقدرة على السيطرة والتأثير، وتوجيه دفة الأمور على الصعيد العالمى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذى أسفر عن خللٍ ملموس فى التوازن الدولى الدقيق الذى خلفته الحرب العالمية الثانية وساد طيلة فترة الحرب الباردة.

كانت حقبة الحرب الباردة قد شهدت ارتباطًا وثيقًا لا ينفصم بين التوجهات السياسية والاقتصادية للدول، وهو الارتباط الذى استمر قرابة أربعين عامًا وأدى إلى عدم حدوث تغيير جذرى أو جوهرى فى منظومة الاقتصاد الدولى إلا عندما تداعت إحدى ركائز الهيكل السياسى والأيديولوجى المستقر فى أواخر الثمانينات، وتساقطت النظم القائمة فى دول المعسكر الشرقى الواحد تلو الآخر، وأطلقت هذه الدول العنان لليد الخفية[١] ـ التى تصورها أدم سميث ـ لترتب الأوضاع الاقتصادية وتعيد صياغة التوجهات الأيديولوجية، مبتعدةً عن المطامع السياسية لصالح الطموحات الاقتصادية والتطلع نحو الرخاء ورفع مستوى المعيشة.

---

(١) تصور أدم سميث أن هناك يدًا خفية تنظم النشاط الاقتصادى، وأن هذه اليد هى فى الواقع تفاعلات قوى السوق من قوانين العرض والطلب والعناصر الأخرى المؤثرة فى حركة التجارة.

وطالما نتحدث عن التطورات التى طرأت على توجهات النظام العالمى فى أواخر الثمانينات واستمرت خلال التسعينات، فإن هذه التطورات ليست فروعًا بلا جذور، ولم تحدث فقط من جراء انهيار النظام الشيوعى، ولكنها أيضًا نتاج التغيرات التى اعترت الوضع الاقتصادى العالمى فى السبعينات على وجه الخصوص، والتى تمثلت فى انهيار نظام «بريتون وودز» لأسعار الصرف الثابتة والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة تحت الضغوط التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى أوائل السبعينات من الحلفاء، خاصة فرنسا لرفضها الاحتفاظ بالدولار عندما أغلق الرئيس الأمريكى نيكسون نافذة الذهب، وأنهى نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة، وطبق بدلاً منه نظام تعويم أسعار الصرف الذى تمت الموافقة عليه فى مؤتمر صندوق النقد الدولى فى جامايكا فى عام ١٩٧٦.

أثرت السياسة الداخلية للولايات المتحدة فى النظام العالمى بشكل كبير، وبنهاية عام ١٩٧١ تحولت أمريكا بسبب حرب فيتنام من دائنٍ إلى مدين، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى تسببت فى هذا الدين، مثل الارتفاع الشديد فى أسعار الطاقة، والتقلبات الحادة فى أسعار صرف العملات الرئيسية التى أدت إلى تقليص قدرة الدول المتقدمة على الإبقاء على معدل نمو اقتصادى كافٍ لاستمرار توليد فرص العمل، وتنفيذ البرامج الاجتماعية التى بدأت فى الخمسينات والستينات.

وكان لأزمة البترول فى السبعينات أثرها البالغ فى تفشى حالة من التضخم ثم من الكساد التضخمى[١] فى الدول المتقدمة، وتدهور الإنتاجية والكفاءة، بالإضافة إلى التزايد النسبى للقدرة التنافسية لعدد من الاقتصاديات المتوجهة حديثًا نحو التصنيع، وتزايد نطاق وحجم المنافسة، الأمر الذى عزز من توجهات الدول نحو التكتل الاقتصادى، وتكريس مزيدٍ من الحماية ضد الدول خارج نطاق التكتل، مما أصاب الاقتصاد العالمى بحالة من الكساد والتراجع استوجبت إعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمى.

---

(١) تراجع معدلات النمو الاقتصادى يصاحبه تضخم فى الأسعار.

ولقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن حدوث تغير جذرى فى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، حيث كانت السياسة من قبل مشغولة باحتواء الأيديولوجية المعادية، وكان تماسك التحالف الغربى بمثابة ضرورة سياسية لا غنى عنها لتحقيق ذلك الهدف، بينما ارتكز التطور فى الاعتماد الاقتصادى المتبادل بشكل كبير على الجغرافيا السياسية.

فى هذا السياق أصبحت الولايات المتحدة محور التفاعل الاقتصادى العالمى نظراً لحجمها وزعامتها، مما أكسب جغرافيا تدفق التجارة بين مختلف الدول أنماطًا تختلف عما كان سيصبح عليه الأمر إذا ما سمح للتجارة بين الجيران أن تنمو بشكل طبيعى، فاقتصرت مثلا التجارة البينية الأوروبية على غرب أوروبا فقط، بينما ركزت تجارة آسيا الخارجية على الولايات المتحدة بدلاً من أسواق دول الإقليم، أى أن مفهوم التقارب Proximity كان مفهومًا سياسيًا أكثر منه جغرافيًا.

كانت التركيبة السياسية برمتها وقتئذ تركيبة مصطنعة، ومع انتهاء الحرب الباردة تحقق المزيد من النمو للعلاقات الطبيعية بين مختلف الدول، وبدأت القيود السياسية على التجارة فى التلاشى، وبرزت توجهات جديدة مثل التوجه نحو الإقليمية الذى يعزز فى جوهره العودة للجغرافيا - وليس السياسة - كمحدد رئيسى لتدفق التجارة بين الدول، وأصبح بالتالى الاعتماد الاقتصادى المتبادل ظاهرة عالمية وليس فقط مجرد شعار فارغ من المضمون.

ونظرًا لأن النمط ثنائى القطبية للتوازن الدولى كان يستوجب ضمنًا انحياز دول العالم المختلفة لأى من المعسكرين، رغم ظهور حركة عدم الانحياز التى ضمت الدول النامية، فلقد أدى تقويض هذا النظام إلى إتاحة الفرصة لظهور قوى جديدة ولاعبين جدد على الساحة الدولية، لم تسنح لهم الفرصة من قبل فى الظهور والتأثير بهذا القدر من الفاعلية، وسعت هذه القوى بالتالى إلى تبوؤ مكانة دولية مرموقة، سواء كدول منفردة، أو كمجموعات تنسق مواقفها فيما بينها لتكتسب القدرة على حماية مصالحها.

أثارت هذه التداعيات المتلاحقة للوضع الدولى تساؤلات حول كيفية صياغة العملية السياسية العالمية اللازمة للحفاظ على الاقتصاد العالمى مفتوحًا ومتعدد الأطراف، خاصة فى ظل التوجهات الجديدة الداعية إلى مزيد من التكتل الإقليمى، بالتوازى مع الجهود الدولية فى الإطار متعدد الأطراف، لضمان استمرار وتوسيع نطاق تحرير التجارة الدولية، خاصة فى ظل مجموعة المشاكل المستحدثة التى ظهرت كنتيجة مباشرة لتغير الوضع الدولى الذى استقر طيلة فترة الحرب الباردة، وأبرز هذه المشاكل:

١ ـ اختفاء الرابطة الناجمة عن مواجهة المعسكر الغربى لعدو مشترك، وهو المعسكر الشيوعى خلال فترة الحرب الباردة، مما أتاح الفرصة لظهور وتنامى أوجه التباين والاختلاف بين حلفاء الماضى فى المعسكر الرأسمالى.

٢ ـ استمرار الولايات المتحدة فى الاحتفاظ بوضع القوة المهيمنة الرئيسية التى رغم عدم قدرتها على تطبيق سياسة العزلة التى كانت تتبعها أحيانًا، لازالت تميل إلى الأسلوب الفردى فى اتخاذ القرارات وتطبيق السياسات تجاه الموضوعات الدولية المختلفة، يضاف إلى ذلك الأسلوب الأمريكى فى تطبيق تشريعاتها الوطنية خارج الحدود[١] Extra-territoriality لصيانة مصالحها التجارية.

٣ ـ تعرض الدول الصناعية لمجموعة من التحديات، خاصة على الصعيد الاقتصادى ومشكلات العمالة والتوظيف، وتأثير الاتفاقيات التجارية الدولية على أوضاع مواطنيها، مما جعل البعد الداخلى أكثر أهمية ومحورية ومتمتعًا بالأولوية على البعد الدولى.

٤ ـ بروز لاعبين جدد فى الاقتصاد العالمى الجديد، خاصة فى منطقة شرق آسيا

---

(١) تمثل هذه السياسة الأمريكية واحدة من أهم نقاط الخلاف مع أهم شركائها التجاريين، خاصة الاتحاد الأوروبى، حيث يصل التمادى الأمريكى إلى حد فرض العقوبات الاقتصادية على الدول التى تطبق سياسات تجارية تخالف القانون أو حتى السياسة الأمريكية، مثل قانون بيرتون ـ هولمز لفرض العقوبات على الشركات التى تتعامل مع كوبا.

واليابان والصين، وعدد آخر من الدول التى أطلق عليها مسمى الأسواق البازغة، التى تطمح إلى أن تشكل جزءًا من عملية تنظيم الاعتماد المتبادل فى الاقتصاد العالمى.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يعد هذا المتغير الجديد أحد أهم المؤثرات التى أسهمت بشكل مباشر فى صياغة توجهات الاقتصاد العالمى، وتفسر جانبًا كبيرًا من الاتجاهات الجديدة الناشئة والسياسات التى تطبقها القوى الاقتصادية الكبرى لإعادة ترتيب الأوضاع، بهدف ضمان احتفاظها بقدرتها التنافسية ونصيبها فى السوق، وسلطانها السابق الذى يمكنها من توجيه دفة الأمور وفقًا لمصالحها ومخططاتها.

ويمكننا تحديد هذه القوى الجديدة فى الآتى:

**أولاً: الاتحاد الأوروبى:**

الذى يضم اليوم خمس عشرة دولة أوروبية، من بينها فرنسا التى تسعى إلى تأكيد هويتها وثقافتها المتميزة، وتعمل على ترسيخ تواجدها الدولى فى القضايا المختلفة والحفاظ على مصالحها الأساسية، خاصة فى قطاع الزراعة، إلى حد الدخول فى تناطح مباشر مع الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، وألمانيا التى كانت الطرف المنهزم فى الحرب العالمية الثانية، وعانت ـ كنتيجة للهزيمة ـ تبعات التدمير والتقسيم، إلا أنها ظلت متقدمة على أقرانها الأوروبيين، فكانت ألمانيا الغربية أقوى دول غرب أوروبا اقتصاديًّا، وظلت ألمانيا الشرقية أيضًا متفوقة على سائر دول شرق أوروبا، إلى أن تم توحيد الشطرين لتظهر ألمانيا الموحدة، القوة الاقتصادية الأولى فى القارة الأوروبية، التى تسعى جنبًا إلى جنب مع شريكتها فرنسا إلى توحيد المجموعة الأوروبية وإنجاح اتفاقية الاتحاد، وإعادة صياغة العلاقة مع حليفتها التقليدية: الولايات المتحدة، على أسس جديدة تمنح أوروبا قدرًا أكبر من استقلالية التوجه والقدرة على التأثير، والتحرر ولو جزئيًا

من إرث اتفاقية يالتا[1]، وعلاقة التحالف المطلق مع العملاق الأمريكى المهيمن، التى كانت أحيانًا على حساب المصالح والأهداف الأوروبية، وهى العلاقة التى ستتعرض لها تفصيلاً فى الجزء الخاص بمبادرة عبر الأطلنطى الأوروبية الأمريكية.

**ثانيًا: اليابان:**

وهى أيضًا الطرف المنهزم فى الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن هزيمة كل من ألمانيا واليابان في هذه الحرب لم تكن كلها ضررًا لهما، بل تعد فى جانب منها نفع مستتر، حيث أدت الشروط المفروضة على دول المحور المنهزمة والتى تفرض عليها تقليص وتحديد الإنفاق العسكرى، إلى إخراج اليابان من سباق التسلح العالمى، وإيلاء مهمة الدفاع عنها إلى الولايات المتحدة، الأمر الذى وفر لها مبالغ طائلة وجهت للتنمية، بالإضافة إلى استفادتها من المشروعات العملاقة لإعادة البناء بعد الدمار الذى خلفته الحرب، مما أتاح لليابان تسخير كافة مواردها وإمكاناتها طيلة خمسة عقود متتالية لتحقيق طفرات هائلة فى التنمية الاقتصادية وخلق المعجزة التكنولوجية التى أبهرت العالم، كما أتاح لها أن تخرج من حقبة الحرب الباردة كمارد اقتصادى هائل يتفوق على أوروبا ويناطح الولايات المتحدة وينافسها فى عقر دارها، بل وأصبحت نموذجًا للتنمية تطمح إليه وتحاكيه مجموعة دول شرق آسيا لتحقق أيضًا معجزتها الاقتصادية الخاصة.

**ثالثًا: الصين:**

للصين قصة أخرى، فرغم التحول الجوهرى الذى اجتاح العالم فى أعقاب الانهيار الشيوعى، ظلت الصين على مذهبها الشمولى الذى عرف بالنظرية الماوية نسبة إلى الزعيم «ماو تسى تونج» الذى يلقب بأبى الصين الحديثة، وعكفت الصين على استغلال طاقتها البشرية الهائلة - التى تمثل خمس سكان العالم - فى تحقيق معجزة اقتصادية تختلف عن تجربة اليابان لكونها فى ظل نظام شمولى صارم، رغم ما طرأ عليه من تغيير وتطور، سواء بفعل رياح التغير العالمية، أو بسبب

(١) هى الاتفاقية التى تم التوصل إليها فى نهاية الحرب العالمية الثانية بين المنتصرين، وأسفرت عن تقسيم العالم إلى معسكرين تحت قيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

تعاقب القيادات برؤى مختلفة، لتصبح الصين اليوم واحدًا من أهم المراكز الصناعية فى العالم التى لا يستهان بها، والتى تغرق منتجاتها أسواق العالم من مشارقها إلى مغاربها، أصغرها وأكبرها، أغناها وأفقرها، لما اتسمت به المنتجات الصينية من جودة مناسبة وسعر رخيص، بينما عجزت الولايات المتحدة عن إقصائها عن النمط الشمولى فى الحكم وإدارة شئون البلاد الذى ترى فيه القيادة الصينية السبيل الوحيد للبقاء، بل وسعت عدة من الشركات الصناعية الأمريكية إلى نقل خطوط إنتاجها إلى الصين للاستفادة من مزاياها النسبية العديدة، وأهمها رخص الأيدى العاملة ومهارتها المرتفعة.

**رابعًا: النمور الآسيوية:**

يطلق هذا الوصف على مجموعة دول شرق وجنوب شرق آسيا[1] التى استفادت من تجربة اليابان وطوعتها فى شكل تجارب ذاتية تناسب ظروف كل منها لتحقق طفرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة، استحقت بسببها لقب الدول حديثة التصنيع (NICs) أو أكثر الاقتصاديات ديناميكية Most Dynamic Economies وفقًا لتصنيف نادى الأغنياء (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تعدت فى كثير من الأحيان ١٠٪ سنويًا، نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة، ونجحت عن طريق الهندسة العكسية[2] والاقتباس فى تطوير تكنولوجيا تناسب إمكاناتها وظروفها، فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيبًا ملائمًا فى السوق العالمى. ورغم ما لحق بهذه الدول فى أواخر عام ١٩٩٧ من أزمة مالية طاحنة هددت اقتصادياتها وأثارت الشكوك حول جدية ما سمى بالمعجزة الآسيوية وجدواها، إلا أن أغلب التقديرات تشير إلى أن الأزمة المالية الآسيوية التى حدثت نتيجة سوء النظم المالية المطبقة فيها، تمثل عملية تصحيح للمسار ونقطة انطلاق جديدة على أسس سليمة، تنطلق

---

(١) تضم مجموعة النمور الآسيوية كلاً من: كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وهونج كونج وتايوان وتايلاند.

(٢) يقصد بالهندسة العكسية فك أسرار التكنولوجيا من دول أخرى وإدخال تعديل طفيف عليها لكسر حق براءة الاختراع، ثم تصنيعها محليًا دون أداء المقابل النقدى المستحق للمخترع الأصلى.

بالاقتصاديات الآسيوية البازغة نحو آفاق جديدة للتنمية والنمو الاقتصادى المتواصل.

**خامسًا: الدول النامية المتقدمة:**

تضم هذه المجموعة عددًا من دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية التى حققت تقدمًا اقتصاديًا ملموسًا[1]، وإن لم يرق إلى الطفرات التى أنجزتها مجموعة النمور الآسيوية، مضافًا إليها من إفريقيا كل من: مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا، حيث طبقت هذه الدول برامج طموحة للإصلاح الاقتصادى والتحول الهيكلى إلى اقتصاديات السوق، طورت بموجبها سياسات الاقتصاد الكلى، وحررت بدرجات متفاوتة كلاً من التجارة والاستثمار، مع الاحتفاظ بأسس سليمة للاقتصاد Sound Economic Fundamentals تمهيدًا للدخول فى مصاف الدول حديثة التصنيع، وتمهيد الطريق أمام الانطلاق الاقتصادى، خاصة مع التطور الطارئ على مناخ الاستثمار فى هذه الدول، والذى جعل منها أسواقًا واعدة للاستثمارات الأجنبية فى ظل توافر عناصر البنية الأساسية اللازمة للتوسع فى الإنتاج والتصدير.

تزامنت هذه التغيرات الجذرية فى الهيكل الدولى للتوازنات والعلاقات مع ثلاثة متغيرات أساسية على الصعيد العالمى أسهمت فى صياغة نمط جديد للتوجه الاقتصادى والتجارى الدولى:

**المتغير الأول:**

شروع العديد من الدول ـ على اتساع العالم ـ فى تكوين التكتلات الاقتصادية شبه الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية، على أساس تحرير التبادل التجارى بين أعضاء التكتل، وتعزيز التعاون الاقتصادى والتكنولوجى وتبادل الأفضليات التجارية وتنسيق القواعد التى تحكم التجارة فيما بينها، مثل الإجراءات الجمركية وقواعد المنشأ. . . . إلخ.

---

(1) تضم هذه المجموعة دولاً مثل: الفلبين والهند وباكستان وفيتنام، وبدرجة أقل: بنجلاديش، حيث نجحت هذه الدول فى تحقيق معدلات نمو لا بأس بها.

ويلاحظ فى هذا الصدد أنه بينما انحصرت جهود العمل الجماعى الفعلى بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية فعالة طيلة الحقبة الماضية، فى إطار ما أنجزته مجموعة دول الغرب الأوروبى من خلال السوق الأوروبية المشتركة التى أنشئت فى عام ١٩٥٨، أدى انهيار الشيوعية وتزايد الدول المعتنقة لنظريات الاقتصاد الحر فى أواخر الثمانينات إلى تنامى التوجه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية بصورة أكبر وعلى نطاق أوسع، فظهرت فى أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبى (ميركوسور) والكاريبى (كاريكوم)، وفى آسيا تجمع الآسيان لدول جنوب شرق آسيا، والسارك لدول جنوب آسيا، وفى إفريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا (كوميسا)، على سبيل المثال لا الحصر.

وظهرت على صعيد آخر التكتلات الكبرى التى أطلق عليها المجالات الاقتصادية الكبرى، على غرار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التى أُعلنت فى عام ١٩٩٢، وتضم كلاً من: كندا والمكسيك والولايات المتحدة، ومنتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والباسيفيكى (آبيك) الذى يضم ١٨ دولة من آسيا والأمريكتين، وتحول المجموعة الأوروبية من حالة السوق المشتركة إلى حالة الاتحاد بموجب معاهدة ماسترخت لعام ١٩٩١ التى تزيل كافة القيود أمام تدفق التجارة فى السلع والخدمات، وانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، والتوصل لعملة موحدة فى ٢٧ إبريل ١٩٩٨ تسرى فى أول ١٩٩٩.

**المتغير الثانى:**

التوصل لإطار متعدد الأطراف لإدارة النشاط التجارى الدولى بكافة جوانبه المباشرة وغير المباشرة، بما فيها التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) وإجراءات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، على أساس اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧، والتى أسفرت جولتها الأخيرة للمفاوضات ـ جولة أوروجواى التى استمرت لثمانى سنوات ـ عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التى تشرف على ٢٨ اتفاقية ووثيقة قانونية لتحرير التجارة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية التى خرجت إلى النور فى يناير ١٩٩٥ كانت قد طرحت فكرة إنشائها لأول مرة فى عام ١٩٤٨، عندما دعت الولايات المتحدة إلى إجراء مفاوضات تجارية دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وأصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، بناءً على المقترح الأمريكى، توصية بعقد مؤتمر دولى للتجارة والتوظيف فى لندن فى عام ١٩٤٦، وتم عقد المؤتمر بالفعل، واستكمل أعماله فى جنيف فى عام ١٩٤٧، ثم اختتمها فى هافانا فى عام ١٩٤٨، وصدر عن الاجتماع وثيقة عرفت باسم ميثاق هافانا، تهدف إلى وضع أسس التوصل لاتفاقية للتجارة الدولية، والعمل على إنشاء منظمة التجارة العالمية، وهى المنظمة التى لم تر النور وقتئذ نظراً لتحفظ الولايات المتحدة وامتناعها عن التصديق على هذا الشق من وثيقة هافانا.

**المتغير الثالث:**

إعادة بث الروح مرة أخرى فى مؤسستى بريتون وودز، بسبب شروع العديد من الدول النامية والمتحولة اقتصاديًا[1] فى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى لمساندتها فى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى القائم على اقتصاديات السوق، وتقليص دور الدولة فى العملية الإنتاجية والسياسة الاقتصادية ككل، وتعزيز وتنمية دور مؤسسات القطاع الخاص، وإصلاح سياسات الاقتصاد الكلى والنظم النقدية والمالية وأسعار صرف العملات وسياسات التسعير الجبرى، وإطلاق حرية الاستثمار والتصرف فى رأسمال وأرباح المشروعات للمستثمر المحلى والأجنبى على حد سواء، وفقًا لضوابط اقتصادية مدروسة تخدم فى المقام الأول أهداف التنمية.

ويمكن القول أن هذا المتغير ـ تحديدًا ـ يعد الابن الشرعى لانهيار النظريات الشمولية فى الحكم وإدارة شئون الدولة، كما أنه يمثل المحرك الرئيسى وحجر

(١) يقصد بها دول شرق ووسط أوروبا والجمهوريات التى استقلت حديثًا عن الاتحاد السوفيتى، نظراً لتحولها من الاقتصاد الشمولى الموجه إلى اقتصاد السوق الحر.

الأساس وراء تزايد النزعات التكتلية والتكاملية الإقليمية من جانب، وتقنين الإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية من جانب آخر، وكلها أمور لم تكن لترى النور فى ظل سياسات الاقتصاد الموجه القائم على دور الدولة، والتى كانت تطبقها غالبية الدول النامية ودول المعسكر الشرقى، ثم نبذتها بعد ثبوت فشل هذه النظريات فى تحقيق الرخاء، وانتهاء عصر الإفراط فى تغليب المتطلبات الأيديولوجية على الحاجات الأساسية للشعوب.

ولكن ما الذى تعنيه هذه المتغيرات الثلاثة من منظور صياغة نظام اقتصادى عالمى جديد، وأثر ذلك على التطورات الطارئة على سياسات التجارة والاستثمار والإنتاج؟

للإجابة على هذا التساؤل علينا أولاً أن نستعرض المفهوم الجديد الذى ولد بموت النظام ثنائى القطبية، وهو مفهوم العالمية أو العولمة أو الكوكبة Globalization.

## ثانياً: من التنموية إلى العالمية

### تعريف العالمية أو العولمة:

رغم عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم العالمية، يمكننا وصف هذه العملية بكونها التوسع المتزايد المطرد فى تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات Internationalization of Production بالتوازى مع الثورة المستمرة فى الاتصالات والمعلومات التى حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة Global Village.

بدأت أولى مراحل العالمية فى مجال التجارة فى عقدى الخمسينات والستينات، عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للخفض المستمر فى التعريفات الجمركية فى إطار جولات الجات المتعاقبة، حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوى ٨٪ منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٥ فى الدول الصناعية، وهو ما يمثل ضعف متوسط معدل نمو اقتصاديات هذه الدول عن نفس الفترة، ثم حققت التجارة الدولية مزيداً من التطور فى السبعينات بسبب التدفقات المالية التى ولدت نتيجة تشكيل السوق الأوروبية المشتركة، بالتوازى مع تحرير وإعادة تدوير أموال دول الشرق الأوسط البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير، واستمر نمو التدفقات المالية كنتيجة لتفجر أزمة المديونية فى الثمانينات.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحللين يرجع التغير فى الاقتصاد الدولى فى هذه الحقبة إلى حركة رأس المال، وليس التجارة فى السلع والخدمات، حيث أصبحت حركة رأس المال هى أداة قيادة الاقتصاد العالمى فى تلك الحقبة.

لقد ظهرت الموجة الثانية من العالمية فى النصف الثانى من الثمانينات فى ظل التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبى المباشر بقيادة الشركات متعددة الجنسيات، وهو التزايد الذى حدث نتيجة لأسباب عديدة من بينها:

١ ـ تحرير الأسواق المالية فى العديد من الدول الصناعية المتقدمة، والخوف من تنامى الحمائية الأمريكية، والانهيار الذى لحق بالدولار الأمريكى بعد التوصل لاتفاقية بلازا[١] لعام ١٩٨٥ التى جعلت الأرصدة الأمريكية أرخص نسبيًا.

٢ ـ السياسات الأوروبية الهادفة إلى إنشاء السوق الموحدة، بالتوازى مع السياسة الخارجية الأمريكية التى حثت الشركات الأجنبية ـ خاصة اليابانية ـ على الاستثمار فى السوق الأمريكى بدلاً من التصدير، وتبعات اتفاقية بلازا بخفض قيمة الين اليابانى التى شجعت العديد من الشركات اليابانية لإعادة هيكلة الإنتاج ونقله لبيئات ذات عمالة أرخص، خاصة فى شرق وجنوب شرق آسيا.

نتيجة لهذه الأسباب مجتمعة، حقق الاستثمار الأجنبى المباشر نموًا فى النصف الثانى من الثمانينات يماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمى، وثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية، بينما سيطرت المؤسسات متعددة الجنسيات، ذات الموطن الأم فى مثلث الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان[٢] على ٨٠٪ من هذه الاستثمارات، وبنهاية العقد بلغ حجم الاستثمارات المملوكة لهذه المؤسسات حوالى ٢ تريلليون دولار وهو ما يمثل قرابة خمسة أضعاف قيمتها فى عام ١٩٧٩.

---

(١) وقعت اتفاقية بلازا بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية ـ وقتئذ ـ واليابان فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٥، فى فندق بلازا بنيويورك، بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية للخمس الكبار المعروفين باسم G5 وأسفرت عن خفض قيمة الدولار الأمريكى، والاتفاق على نظام مرن لأسعار الصرف، وتحقيق استقرار العملات وإصلاح الخلل الطارئ على الميزان التجارى الدولى، وإزالة القيود الحمائية على التجارة.

(٢) ٩٠٪ من أكبر ٥٠٠ شركة صناعية عالمية تتركز فى هذه الدول الثلاث.

ويلاحظ أن النمو فى الاستثمار قد حقق معدلات أسرع فى القطاعات كثيفة التكنولوجيا فى دول المثلث، حيث فضلت الشركات التركيز على الدول ذات القدرات البحثية العالية.

وفى بداية الثمانينات عزز الاستثمار تحالفات استراتيجية بين وعبر المؤسسات الكبرى أو ما أسماه الخبراء بالترتيبات الدولية للشركات International Coopera-tive Arrangements لضمان تدفق التكنولوجيا وتوزيع النفقات المتزايدة للبحث واختراق الأسواق بكفاءة أكبر.

اعترت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى أوائل التسعينات حالة من التراجع الطارئ تحسبًا لما قد تسفر عنه التداعيات المتلاحقة لانهيار المعسكر الشيوعى، ثم أخذت فى الزيادة مرة أخرى فى عام ١٩٩٣ لتصل إلى ١٩٥ بليون دولار، بعد استقرار الأوضاع واتضاح توجهات دول المعسكر الشرقى فى أعقاب الاستقلال، وكانت الصين ثانى أكبر مستقبل للاستثمار بعد الولايات المتحدة.

أما على صعيد التجارة فلقد تحققت أكبر زيادة فى التدفقات التجارية بين الدول المتقدمة بنسبة حوالى ٨٠٪ بين دول مجموعة السبعة، ونشطت مفاهيم العولمة التى غيرت من طبيعة التجارة الدولية خاصة بين هذه الدول، فانتقلت التجارة فى السلع المصنعة من العمالة الكثيفة والتكنولوجيا المنخفضة إلى التكنولوجيا المرتفعة على حساب كثافة العمالة، لتعكس مزيدًا من التخصص للشركات.

**نموذج التنموية Developmentalism :**

أطلق على النمط التنموى الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واستمر حتى نهاية الحرب الباردة مصطلح «التنموية Developmentalism»، فما الذى يعنيه هذا المصطلح؟

يمثل نموذج التنموية Developmentalism أحد مكونات هيكل النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، وهو النمط الذى كان

يسعى إلى ترتيب نشاط الرأسمالية العالمية من خلال إدارة الدولة للعملية الاقتصادية، بمعنى أن تكون الدولة هى المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى والمحدد لتوجهاته وأولوياته وحدوده وضوابطه، الأمر الذى جعل الأهداف السياسية تغلب عليه فى كثير من الأحيان على حساب الأولويات الاقتصادية الخالصة.

ولقد استمر هذا النمط طيلة حقبة الحرب الباردة، على أساس أن عملية التنمية هى نشاط اقتصادى يتحرك فى اتجاه مستقيم، ويهدف إلى تحقيق التحديث Modernization بهدف تمكين كل دولة من تكرار نفس النمط التنموى المطبق فى العالم الأول للوصول إلى نفس مستوى التحديث، وبمرور الوقت يحقق العالم الثالث كله مستوى التحديث المطبق فى العالم الأول.

خضع هذا النموذج لسيطرة اللوائح الوطنية المنظمة للاقتصاد بمعرفة الدولة بغرض تحقيق استقرار الأجور واستخدام الدعم الحكومى لضمان التوظيف الكامل، ولقد تم توسيع نطاق تطبيق هذا النموذج ليصل إلى دول العالم الثالث كنمط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه نظراً لإفراط الدول فى استخدام اللوائح والنظم لأغراض حمائية، واختيار العديد من الحكومات لبدائل اقتصادية غير مجزية أو ذات مكاسب، إما قصيرة الأمد، أو لأغراضٍ سياسية واجتماعية أكثر منها لمتطلبات اقتصادية.

يضاف إلى ذلك نقطة هامة جعلت نسخ هذا النمط من الدول المتقدمة إلى النامية أمراً تخلو منه الحكمة العملية، وهذا بسبب الاختلاف الجوهرى بين النظم المؤسسية فى الدول المتقدمة، ونظيرتها فى الدول النامية التى اتسمت اقتصاديات الغالبية العظمى منها فى تلك الحقبة بغياب النظام المؤسسى أو عدم فاعلية المؤسسات القائمة، الأمر الذى أخضع التوجهات الاقتصادية للدول النامية للهوى الشخصى للقيادات أو الرؤى الذاتية للنخبة الحاكمة، أو على أفضل تقدير لأولويات أيديولوجية جامدة لاتخدم أهداف التنمية، دون وجود أساس علمى

في كثير من الأحيان للقرارات والسياسات، ولقد كان فشل هذا النموذج فى رأى الكثيرين هو السبب الرئيسى وراء ظهور النموذج البديل الذى لقب بالعالمية أو العولمة Globalization.

يكمن الاختلاف الرئيسى بين النمط «التنموى» للتنمية والنمط «العالمى» الجديد فى الجهة المنوطة بإدارة شئون الاقتصاد، فبينما سعى مفهوم التنموية إلى تحقيق استقرار الرأسمالية العالمية من خلال الإدارة الوطنية للاقتصاد، وتطبيق التنمية فى العالم النامى عن طريق اقتباس نموذج التنمية المطبق فى الغرب، يسعى مفهوم العالمية إلى تطويع الرأسمالية العالمية من خلال الإدارة العالمية للاقتصاد تحت لواء القطاع الخاص والشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات، وعلى أساس من التخصص بدلاً من الاقتباس.

ووفقًا لهذا المفهوم، أصبحت الصفوة الحاكمة للاقتصاد الدولى تضم المدراء على مستوى الدولة المؤيدين للتحرير الاقتصادى، وقيادات المؤسسات المالية والشركات عبر الوطنية، ومديرى المؤسسات الدولية التى اكتسبت مؤخرًا سلطانًا متزايدًا، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، سواء من خلال الدور الذى يقوم به الصندوق والبنك الدوليين على الصعيد الوطنى لمساندة برامج الإصلاح الاقتصادى وفقًا لروشتة سابقة التجهيز، أو الطابع القانونى الملزم لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية التى تتجاوز حدود التشريعات الوطنية وتلزم الأعضاء باتباع سياسات تجارية محددة.

وبالتالى، فقد أدت عملية تدويل سلطة الدولة السياسية إلى تركيز السلطة فى أيدى المؤسسات الدولية لوضع القواعد الدولية التى يتم دمجها فى إطار السياسات الوطنية للدولة، وبالتالى يتم تنظيم العالم اليوم من خلال مفاهيم العالمية المتزايدة، التى تقوى من سيطرة النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، وتتجاوز سلطة الدولة لحساب المؤسسات عبر الوطنية والمنظمات الدولية على حساب الثقافات والتقاليد المحلية، ولصالح ثقافة كونية جديدة.

فى ظل هذا المفهوم المستحدث الذى خضعت بموجبه عملية إدارة الاقتصاد الدولى للمعايير الاقتصادية الدولية المفروضة من قبل المؤسسات متعددة الأطراف والبنوك الدولية والاتفاقيات التجارية وفقًا للنمط الجديد، وجدت الدول نفسها واقعةً تحت ضغوط شديدة للحفاظ على جدارتها الائتمانية وقدرتها التنافسية، الأمر الذى أرغم الدولة على تقليص دورها كمؤسسة وطنية ومنظمة للوائح والإجراءات، وأتاح ميزة استثنائية للمؤسسات والوزارات المالية والتجارية ربما على حساب مؤسسات ووزارات أخرى.

ولقد كان لهذه العملية أثران على التنمية:

**الأول:** أتاحت الشروط المفروضة على الدول المدينة التى تسعى إلى تجديد الائتمان لمديرى المديونية من المؤسسات الدولية، قدرة غير مسبوقة على إرغام هذه الدول لإعادة تشكيل المشروع التنموى الوطنى برمته، فأصبحت إعادة الهيكلة الشاملة أمرًا ضروريًا لاكتساب القدرة التنافسية الدولية والجدارة الائتمانية، وبالتالى التمكن من سداد الديون والحصول على تمويل جديد.

**الثانى:** إجراءات التقشف والخصخصة والتوسع فى الصادرات التى طبقتها الدول المدينة سعيًا لبناء الجدارة الائتمانية، وأملاً فى جذب الاستثمار لمواصلة المشروع التنموى الوطنى، بثت الحيوية فى الاقتصاد العالمى ككل بدلاً من الدولة المعنية بذاتها، الأمر الذى قلص من مكاسب هذه الدول حتى بعد الخضوع للشروط الدولية الصارمة.

## مفهوم العالمية:

رغم وجود بعض الملامح المحددة للمفهوم الجديد للعالمية، لايزال هناك خلاف حاد حول تعريفه الدقيق، فبينما يرى البعض أن العالمية تعنى تغريب Westernization العالم بأسره ونقل الثقافة والحضارة وغمط التنمية الغربى إلى كافة دول العالم باعتباره النمط الأمثل، يراها البعض الآخر مجرد غطاء لتحقيق مزيد من تنامى الرأسمالية وتوليد هيمنة متزايدة، تخدم فى المقام الأول مصالح القوى الكبرى والمؤسسات عبر الوطنية.

ولا يخلو الأمر هنا من تباين، فنجد أنه من منظور قطاع الأعمال تمثل العالمية استراتيجية متكاملة لتحقيق مزيد من الأرباح والدخول إلى مزيد من الأسواق، بينما تنظر إليها الحكومات على أنها سياسة تهدف إلى تعزيز سلطات الدولة من خلال التذرع بالالتزامات والمعايير الدولية لتطبيق سياسات قد تكون غير شعبية، وتراها المنظمات الاجتماعية غير الحكومية وسيلة لإنتاج سلع اجتماعية إيجابية مثل حماية البيئة ونشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

يمكننا فى هذا السياق أيضًا أن نشبه مفهوم العالمية على أنه بديل للاستعمار، فهو فى النهاية يكرس هيمنة الدول الأكثر تقدمًا على الدول النامية، أو سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاديات الوطنية والمحلية لهذه الدول، ولكن من خلال أدوات تختلف عن أدوات الحرب الباردة.

فإذا ما قارنا مفهوم العالمية بكل جوانبه المتشعبة المتداخلة، بمفهوم الاستعمار الذى يعد سلبيًا وغير مشروع من جانب، وبمفهوم التحديث الذى يعد إيجابيًا ومشروعًا كأساس لفلسفة التنمية فى حقبة الحرب الباردة من جانب آخر، نجد أن العالمية كمفهوم بديل قد يبدو محايدًا ويتسم بالبراءة من الظاهر، وبالتالى يمكنه أن يحل محل الاستعمار المرفوض، والتحديث المشروع، ويتجاوز تقييم مكونات كل منهما بإيجابياته وسلبياته.

بمعنى آخر، فإن أهداف الاستعمار كانت ـ ببساطة ـ هى السيطرة على مقدرات الشعوب للاستفادة من الإمكانيات الاستراتيجية للدول الخاضعة للاستعمار عن طريق قوة السلاح، بينما مفهوم التحديث يقوم أيضًا على السيطرة على مقدرات الشعوب، ولكن من خلال توجيهها لاتباع نمط تنموى يخدم فى الأساس مصالح الدول المتقدمة، ولكنه يحقق فى النهاية قدرًا من التنمية للدولة النامية، ويأتى مفهوم العالمية ليلغى اللجوء لقوة السلاح، ووقف أسلوب التحديث القائم على الاقتباس، والترويج لمفهوم التخصص من خلال مؤسسات وليست دولاً، للاستفادة بالمزايا النسبية لمختلف الدول لصالح هذه المؤسسات.

إذن، فلو أمعنا النظر قليلاً سنجد أن مفهوم العالمية ليس محايدًا على الإطلاق، فهو نفسه مشبع بمفاهيم أيديولوجية راسخة، حيث يروج من قبل البعض على أنه يمثل عملية إيجابية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإبداع التكنولوجى وتنوع المنتجات والخدمات، والتوسع فى إتاحة وانتشار المعلومات، والحرية الثقافية ومستويات أرقى للمعيشة، بينما يرى البعض الآخر أنه سيجلب دمارًا شاملاً للتقاليد المحلية والثقافات الوطنية، ويؤدى إلى استمرار خضوع وتبعية الدول الأفقر للدول الأغنى، ويسفر عن تدمير البيئة عن طريق سوء استغلال الموارد المتاحة، وينتهى إلى توحيد الثقافات وأنماط الحياة اليومية وصهرها فى نمط واحد لا هوية له، فضلاً عن تهديد السيادة الوطنية للدول والنظم الديمقراطية من خلال هيمنة القوى العالمية الجديدة.

ونظرًا لهذا التباين الكبير فى تعريف العالمية، وبغض النظر عن حجم هذه الاختلافات، فإن المصطلح ذاته يوحى بأن العالمية هى جزء من إعادة صياغة وإعادة التفكير فى النظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة، وليس ثمة شك أن العالم قد شهد خلال العقود القليلة الماضية أهم مراحل الإبداع التكنولوجى وإعادة الهيكلة العالمية منذ بداية القرن العشرين، التى تضمنت التحول إلى مرحلة جديدة من الرأسمالية التكنولوجية التى تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة والثقافة العالمية ككل، ولكن على أسسٍ جديدة مغايرة للمعهودة وفقًا للنمط التنموى السابق القائم على التحديث.

على أى حال، فإن العالمية تعنى فى مجملها التوسع فى السوق العالمى الرأسمالى ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه من قبل، مثل الدول الشيوعية السابقة والدول النامية التى حاولت تطبيق أنماط تنمية خاصة بها، يصاحبها تراجع فى سلطة الدولة وقدرتها على السيطرة وتنظيم تدفقات السلع والأشخاص والمعلومات والأنماط الثقافية المختلفة، وبالإضافة إلى تطور اقتصاد السوق العالمى والتحول عن نظام الدولة القومية Nation State، فإن انتشار الثقافة الكونية يعد ملمحًا رئيسيًا من ملامح العالمية المعاصرة، فبالتوازى مع التوسع الكبير فى تطبيق

الرأسمالية، تبرز ثقافة كونية جديدة كنتيجة لاتساع نطاق مجتمع المستهلكين بدخول أطراف جديدة فيه، تواجهه اختيارات لا نهائية من السلع والخدمات.

هناك أيضًا نشر التكنولوجيا الجديدة ذات الأثر الكبير على الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والحياة اليومية، واختزال الوقت والمسافات بفعل تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والمعلومات الجديدة التى تتجاوز الحدود السابقة المتعارف عليها لمفهومى الزمان والمكان، وتخلق قرية ثقافية كونية صغيرة، تخترق فى ظلها القوى العالمية كل مجال من مجالات الحياة، وكل منطقة من مناطق الكرة الأرضية.

## نهاية التاريخ:

لعقود طويلة ظلت العالمية تسير فى منحنى تصاعدى مستمر لتجذب المزيد من دول العالم إلى السوق العالمى، ولقد أدت الحرب العالمية الأولى وتبعاتها إلى إبطاء هذه العملية، ثم أفرزت انتعاشًا اقتصاديًا وسياسات حمائية وتزايدًا للنزعة الوطنية.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية أيضًا لتورط معظم دول العالم فى حرب مدمرة، رغم أنه أثناء الحرب نفسها وقعت أحداث أسهمت فى تشكيل عالم مابعد الحرب، حيث تم فى مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ اتخاذ تدابير نقدية للمساعدة فى إفراز نظام نقدى عالمى، وفى نهاية الاجتماع ظهر إلى النور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وبنهاية الحرب نشطت التجارة الدولية بشدة فى ظل تآكل القيود الوطنية على التجارة، ونجحت القوى الاقتصادية العالمية فى اختراق الاقتصاديات المحلية، وانتشرت ثقافة استهلاكية وإعلامية جديدة عبر أرجاء العالم.

وكان نتيجة ذلك تضاعف النمو الاقتصادى خمس مرات بعد مرور ٥٠ سنة منذ انتهاء الحرب، وتضاعفت التجارة الدولية حوالى ١٢ مرة، ولكن لم تكن نتائج هذه التطورات متساوية، فلقد زادت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بين من يملكون ومن لا يملكون، وبين المناطق متفوقة التنمية وتلك متدهورة

التنمية، واستمرت الدول الأغنى فى استغلال الموارد الطبيعية والبشرية وأراضى الدول الأفقر، مع تزايد التدهور البيئى، وتفاقم مشكلة مديونية الدول الفقيرة للدول الغنية بشدة منذ السبعينات.

كل هذا أفرز ما أطلق عليه نظرية «نهاية التاريخ End of History» التى تزعم أن انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار الرأسمالية قد أسفرت عن انتهاء التاريخ، لتحل محله العالمية بمفاهيمها وتفسيراتها المختلفة، باعتبار أن التاريخ كان قائمًا على وجود معسكرين، وما أفرزه ذلك من تكتلات وتحالفات استوجبت الانضمام لأى من المعسكرين، واتباع فلسفته ومنهجه فى التنمية وإدارة الدولة والمجتمع، وبالتالى فإن انتهاء هذا النمط ثنائى القطبية وما أعقبه من ميلاد العالمية يعنى ضمنًا انتهاء التاريخ من وجهة نظر البعض، إلا أن الواقع المعاصر يوحى بنتيجة مختلفة، فبرغم أن نهاية الحرب الباردة تعنى حقًا انتهاء حقبة كاملة حافلة من التاريخ الإنسانى، إلا أنها تعنى أيضًا بداية حقبة جديدة، لعل أبرز ملامحها هو تزايد دور مجموعة من الدول لم تكن ذات تأثير يذكر من قبل، وتزامن ذلك مع كل من تزايد توجه الدول نحو التكتل والتكامل الاقتصادى والتجارى فى إطار إقليمى أو شبه إقليمى أو عبر إقليمى أحيانًا، بحثًا عن الأسواق والمكاسب المشتركة، والتوصل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية وينظمها ويدرج فى إطارها موضوعات جديدة لم يسبق تناولها، مثل العمالة والبيئة والاستثمار والتجارة فى الخدمات. ونظرًا للتداخل الشديد بين عناصر ومكونات وأهداف هذين التوجهين، بات حتميًا دراسة العلاقة الناشئة بينهما للوقوف على ما إذا كانت علاقة تكامل تخدم الاقتصاد العالمى وتعزز من فرص تحرير التجارة العالمية، أم هى علاقة صدام تخدم مصالح مجموعات من الدول على حساب الدول والمجموعات الأخرى، وتقلص من المكاسب التى حققها الإطار متعدد الأطراف بسبب انتشار الترتيبات الإقليمية وتوسعها فى النطاق سواء الجغرافى أو الموضوعى، فى عصرٍ أقل ما يوصف به هو السيولة وتدفق المبادرات والأفكار.

❂❂❂



# الفصل الثاني

## الترتيبات الإقليمية
## والمجالات الاقتصادية الكبرى

أولاً: التوجه نحو التكامل الإقليمي.

ثانياً: النظام الأوروبي والانتشار العالمي.

ثالثاً: الولايات المتحدة.. ونصف العالم.

رابعاً: النمور الآسيوية تنمو.

خامساً: مبادرة العمالقة.. عبر الأطلنطي.

## أولاً: التوجه نحو التكامل الإقليمى

استعرضنا فى الفصل السابق البيئة الدولية التى تمخضت عنها نهاية الحرب الباردة، وتغير الواقع المستقر الذى ساد قرابة نصف القرن، وتداعيات هذه الحقبة التى تراوحت من دعاوى توحيد التوجه الدولى وصهره فى ثقافة كونية واحدة، إلى تنامى النزعات الوطنية والإقليمية، وتزايد التكتلات التى تعدت حدود تحرير التجارة لتغطى كافة أوجه الحياة المعاصرة.

فى ظل هذا الزخم من الجهد الدولى بحثًا عن الهوية التى أصابتها ضربة قاصمة بانهيار البناء الأيديولوجى المستقر، شهد العالم مؤخرًا نشاطًا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، سواء فى إطار ثنائى أو شبه إقليمى أو إقليمى، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادى Economic In-tegration Process ، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة،وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافى متسع تحده المحيطات، والتى سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى Large Economic Space، مع تنامى التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دولٍ ذات مستويات تنمية مختلفة (وهى التى تضم دولاً متقدمة وأخرى نامية).

ونظرًا للتحولات الجوهرية التى طرأت على الوضع الدولى، كما استعرضناها فى الفصل السابق، لم تعد الولايات المتحدة الزعيم الأوحد اقتصاديًا كما كانت فى الخمسينات والستينات، إذ نمت المجموعة الأوروبية بشكل كبير، تدفعها سياستها الزراعية الموحدة التى طبقت أعلى مستويات الحماية، وتوجهها المتزايد نحو الداخل القائم على فكرة القلعة التجارية الحصينة Fortress،التى تجسدت

عمليًا فى عام ١٩٩٢ من خلال معاهدة ماستريخت لتحقيق الاتحاد الأوروبى.

من ناحية أخرى ظهرت اليابان ومعها دول شرق آسيا أو الدول حديثة التصنيع NICs، التى لم تمثل أية أهمية فى التجارة العالمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتصبح قوى اقتصادية رئيسية تؤثر بشكل كبير فى مقدرات الاقتصاد العالمى، وتنافس العملاق الأمريكى فى أسواقه، سواء المحلية أو التقليدية، حتى أصبحت الولايات المتحدة ـ كما يصفها «جاجديش باجواتى» أستاذ علم الاقتصاد بجامعة كولومبيا الأمريكية ـ كالعملاق المتلاشى Diminished Giant، تعانى من عجز هائل فى الحساب الجارى وإحساس متزايد بعدم القدرة على السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمى كما كانت تفعل منذ عقود مضت.

أسهمت هذه العناصر ـ بالإضافة إلى الموقف المتشدد من قبل المجموعة الأوروبية فى مفاوضات جولة أوروجواى فى إطار الجات، وانغلاق السوق اليابانى أمام المنتجات الأمريكية ـ فى فقدان الولايات المتحدة الثقة فى الإطار متعدد الأطراف، فبدأت فى التفكير فى تجمع إقليمى خاص بها يعزز من قدرتها التنافسية المتآكلة، ومن هنا كان ميلاد منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا (CUSTA) فى عام ١٩٨٩، ثم توسيع نطاقها من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التى ضمت أيضًا المكسيك فى عام ١٩٩٤، وإعلان الرئيس الأمريكى بوش لمبادرته الخاصة بنصف الكرة الغربى فى نفس العام.

ولقد شجع تحول الولايات المتحدة نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة فى شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم لإعادة النظر فى الوضع الراهن، وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية، الأمر الذى أسفر مثلاً عن تحول الآسيان من مجرد تنظيم إقليمى إلى منطقة التجارة الحرة للآسيان، بينما بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالى ١٠٠ تجمع، منها ٢٩ تجمعًا ظهروا منذ عام ١٩٩٢ فقط، ويلاحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية (١٣١ عضوًا) ينتمى إلى واحد

أو أكثر من هذه التجمعات التى لم تعد قاصرة على الدول المتاخمة فى حدود الإقليم، بل تنطلق خارجه من خلال مبادرات طموحة تخدم مصالح الأطراف، دون الالتفات لأى إطار جغرافى كان أو أيديولوجى.

على صعيد القوى التجارية الكبرى نجد الولايات المتحدة تطرح مبادرة الرئيس بوش لنصف الكرة الغربى Western Hemisphere Initiative التى تضم كافة دول الأمريكتين، والتى أفرزت بالتبعية اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وتقترب بثبات من آسيا الصاعدة ونمورها من خلال التجمع العملاق الجديد «أبيك» لربط آسيا بالأمريكتين عبر الباسيفيكى، وتحدد علاقاتها بالشرق الأوسط من خلال مسارات ثابتة بتعزيز مفهوم الشرق أوسطية المنتظر أن تتمتع الولايات المتحدة بمكانة متميزة فى إطاره، بالإضافة إلى الشروع فى مناقشة منطقة للتجارة الحرة عبر الأطلنطى مع أوروبا من خلال أجندة عبر الأطلنطى التى تتناول كافة أوجه العلاقات بين العملاقين[1].

وعلى الصعيد الأوروبى تم التوصل لعقد معاهدة ماستريخت لخلق حالة الاتحاد وتوحيد اللوائح والأسواق، وصهر العملات الأوروبية فى عملة واحدة، ثم التوصل لاتفاق بشأنها فى ٢٧ أبريل ١٩٩٨، والعمل على توسيع نطاق الاتحاد الأوروبى بضم دول جديدة من الدول الاسكندنافية أو من شرق ووسط أوروبا، والعمل تدريجيًا على إحياء فكرة جورباتشوف للبيت الأوروبى European Home ولكن برؤية غربية خالصة يكون محورها الاتحاد الأوروبى، واستطلاع أبعاد العلاقة مع آسيا الصاعدة من خلال القمة الآسيوية الأوروبية التى عقدت اجتماعها الأول فى بانجكوك فى عام ١٩٩٦، والثانى فى لندن فى عام ١٩٩٨، والمقرر عقد اجتماعها الثالث فى العاصمة الكورية سول فى عام ٢٠٠٠، وتوطيد الرابطة المتوسطية التى تتمتع فيها أوروبا بميزة نسبية من خلال مبادرات محددة تحت مظلة مؤتمر برشلونة، الذى أسفر عن الدخول فى مفاوضات للتوصل لاتفاقيات المشاركة والتجارة الحرة مع العديد من دول المتوسط

(١) الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

تمهيدًا لدمج المنطقتين فى علاقة تكاملية شاملة، فضلاً عن اقتراحها لمبادرة عبر الأطلنطى مع الولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك العديد من التجمعات شبه الإقليمية الآسيوية والإفريقية واللاتينية التى شرعت مؤخرًا فى تفعيل دورها وتطوير إطارها ليصل فى مراحل لاحقة إلى حالة منطقة التجارة الحرة بين أعضائها أو الاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة، والتى سنعرض لبعضها لاحقًا.

وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية ـ خاصة فى التجارة ـ باعتباره أمرًا مستحدثًا أو مرتبطًا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولى، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين كأدوات دولية لإدارة شئون العالم، ظهرت فى نفس المرحلة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية، بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة، ولكن هناك اختلافًا كبيرًا سواء فى مفهوم الإقليمية السائد وقتئذ، الذى غلبت عليه الدوافع السياسية والهواجس الأمنية، أو فى درجات التكامل والتجانس التى تحققت فى إطار كل من هذه التنظيمات الإقليمية التى اتسمت بالتفاوت والتباين الشديدين، ولم يؤت أى منها ثمارًا ملموسة على صعيد تكامل الأسواق، باستثناء السوق الأوروبية المشتركة.

ولقد كانت فكرة الترتيبات التجارية الإقليمية قائمة منذ البدء فى الجولة الأولى لمفاوضات تحرير التجارة الدولية فى إطار الجات، إلا أنها لم ينظر إليها وقتئذ على أنها تهديد للإطار متعدد الأطراف أو حتى منافس له،حيث خضع الجات لسيطرة الدول الكبرى المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة التى تفاوضت على خفض التعريفات الجمركية على السلع التى تهمها، وطبقت هذه المعاملة على دول أخرى على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى أن هدف المفاوضات فى

تلك المرحلة كان قاصراً على خفض التعريفات الجمركية المطبقة على بعض السلع، ولم تكن قد تطرقت بعد إلى تناول السياسات التجارية للدول، وبلورة مفهوم النظام الذى تحكمه القواعد لإدارة التجارة الدولية Rule - based trade system .

من ناحية أخرى، ساعد التكامل الأوروبى فى هذه المرحلة على تنظيم المفاوضات بشكل أفضل، حيث مكن الولايات المتحدة من التعامل مع المجموعة الأوروبية كعضو واحد لتطبيقها تعريفة موحدة بدلاً من التفاوض مع ١٢ دولة كل على حدة، وبالتالى فإن أكثر الترتيبات الإقليمية فاعلية وتنظيمًا فى هذه المرحلة لم يكن يمثل أى تهديد يذكر للإطار متعدد الأطراف.

استمر الوضع كما هو حتى فترة قريبة عندما أصاب الضعف والوهن الإطار متعدد الأطراف، سواء لتباين التوجهات والمصالح بين الأطراف المشاركة، أو لشروع الدول فى تطبيق سياسات حمائية حتى فى ظل مثل هذا النظام، وهذا ما أوضح ضعفه وعدم فاعليته ومحدودية قدرته على إلزام الدول بقواعد وسياسات محددة.

فى ذات الوقت تزايدت جاذبية الإقليمية للأسباب التى سبقت الإشارة إليها، خاصة وأن السياسات التجارية التى سادت فى هذه الفترة ظلت تشوبها رواسب تمييزية من فكر التجاريين[1] Mercantilist القائم على الحمائية.

ورغم أنه من المفترض أن يؤدى تحرير التجارة فى الإطار المتعدد إلى تحقيق المكاسب فى المتوسط العام، إلا أن عدم تنسيق عملية التحرير من قبل كافة الأطراف المشاركة يحول النظرة إلى تحرير التجارة على أنها خسارة أكثر من كونها مكسبًا، أو قد يسفر عن تحقيق المكاسب للبعض على حساب البعض الآخر.

---

(١) تقوم نظرية التجاريين على أساس أن ثراء الدولة يتوقف على قدر ما تقتنيه من ذهب، وبالتالى كانت الدول تفرض قيودًا حمائية صارمة على الواردات لكى تقايض منتجاتها المختلفة نظير الذهب والمعادن النفيسة فقط.

## اختلاف دوافع وأهداف التكتل:

ونحن نتحدث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء - بل وبينهما أحيانًا - لابد أن نفرق هنا بين أهداف التكتل لكل من الدول الصناعية والنامية.

تسعى الدول الصناعية فى هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة Efficiency Gains الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالى فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابى ملموس على الأداء الاقتصادى بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدى بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادى ويجعل من التكامل أمرًا إيجابيًا واختياراً مناسبًا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية، فهى عادةً لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التى يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدًا تمثل هدف هذه الدول من عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة Static Gains من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضًا صغيرة نسبيًا.

وبالتالى يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافًا ديناميكية بقدر ما هى هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير Economies of scale نظرًا لاتساع السوق وتنوع الإمكانات، وهى الاقتصاديات التى يحققها التكامل الاقتصادى بشكل واضح.

من الضرورى فى هذا السياق ملاحظة أن عامل الزمن يؤثر تأثيرًا كبيرًا فى

أهداف ونتائج التكامل الاقتصادى، بل وفى جدوى حدوثه من عدمه، فنجد مثلاً أن أفضل المناطق التى كانت مرشحة للتكامل منذ ٢٠ سنة تختلف عن تلك المرشحة اليوم أو بعد عشر سنوات فى المستقبل، كما أن معايير الاقتصاد الكلى أيضًا تعطى نتائج مختلفة عبر الفترات الزمنية المختلفة، ونسوق على ذلك - مثالاً - الاتحاد الأوروبى، فلقد كان تحديد الأهداف والوصول إليها فى البداية أمرًا بالغ الصعوبة للتمكن من الوصول إلى نقطة التوافق والاندماج، نظرًا لاختلاف الظروف السائدة بين الدول المشاركة، الأر الذى أدى إلى تفاوت الفترات الزمنية المقررة للالتزام بهذه الأهداف، وكذلك الحال أيضًا بالنسبة لتجمع آسيا والباسيفيكى (أبيك) الذى حدد عام ٢٠١٠ للدول المتقدمة وعام ٢٠٢٠ للدول النامية فى إطار التكتل لتحقيق الأهداف الموضوعة، كما سيتضح تفصيلاً من الشرح الوارد فى الجزء الخاص بالمنتدى الاقتصادى لآسيا والباسيفيكى لاحقًا.

ونخلص من ذلك كله إلى أن فكرة الإقليمية لم تكن وليدة التوجه الجديد نحو العالمية، بل كانت قائمة منذ حقبة نمط «التنموية» السابق إيضاحه، ويمكن بالتالى وصفها بأنها إحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التى قامت أساسًا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين من خلال دوائر ارتباط توسعية، تبدأ بمنطقة النفوذ المباشر وتشمل الدوائر الجغرافية المتاخمة للعملاقين الأمريكى والسوفيتى، تليها منطقة المجال الحيوى التى تضم دول الاقتراب الجغرافى غير المتاخمة مباشرة، وأخيرًا مناطق النفوذ التقليدى التى تضم دولاً غير مجاورة لأى منهما، وتمثل أهمية استراتيجية بالغة لأيهما أو كليهما، وتخضع كلية لنفوذه من خلال الانتماء الأيديولوجى بكافة صوره.

ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التى اجتاحت مختلف دول العالم النامى معلنةً نهاية الاستعمار فى صورته السائدة وقتئذ على الأقل، وبداية تنامى النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية، رأت الدول النامية فيها سبيلاً فعالاً لتحقيق مصالحها الذاتية بعيدًا عن انتماءاتها الأيديولوجية، ووسيلة للالتفاف ولو جزئيًا

حول أغلال النظام ثنائى القطبية الذى لم تكن توجهاته تخدم بالضرورة مصالح هذه الدول.

ولكى تتضح لنا الصورة بشكل أكثر تفصيلاً، سنلقى الضوء على أهم الترتيبات التكاملية التى ظهرت على الصعيد الأوروبى والأمريكى والآسيوى للوقوف على ما حققته من تقدم وما تمخضت عنه من آثار.

ooo

## ثانياً: النظام الأوروبى والانتشار العالمى

### الاتحاد الأوروبى:

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من نتائج وتداعيات، عن ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بث الروح مرة أخرى فى الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون بمثابة تجسيد عملى لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جانب، وتطرح خطوة أولى تجاه نظام أوروبى جديد من جانب آخر.

فى ظل هذا المناخ خرج اقتراح توحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد فى أوروبا، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أى دولة فى الخمسينات، على ألا تتم هذه السيطرة بالطرق التقليدية عن طريق الاتفاقيات الثنائية بين الحكومات، ولكن من خلال سلطة مشتركة تكون قراراتها ملزمة لهذه الحكومات.

نتيجة لهذه المبادرة وقعت كل من: بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا ولكسمبورج فى ١٨ أبريل ١٩٥١ معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة فى هاتين السلعتين الاستراتيجيتين تحت مسئولية السلطة العليا التى خولت صلاحيات متسعة النطاق. لوضع القواعد الملزمة، بالإضافة إلى الصلاحيات الإدارية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وفى ٢٥ مارس ١٩٥٧، أى بعد مرور ست سنوات على إنشاء السوق الأوروبية للفحم والصلب، أبرمت نفس الدول الست معاهدتين جديدتين فى

العاصمة الإيطالية روما، الأولى: لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية لنشر الاستخدام السلمى للطاقة النووية، والثانية: لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التى تعدت مجرد تحرير التجارة بين الأعضاء لتلزمهم بتحقيق مزيد من التعاون والتكامل الاقتصادى خلال فترة زمنية محددة، واستشرفت الاتفاقية خلق سوق أوروبية مشتركة وتطبيق سياسات موحدة.

ولقد اتخذت المملكة المتحدة موقف المتخوف من التجمع الأوروبى الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبًا من سيادتها المطلقة على سياساتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوروبية للتجارة الحرة، ونتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) فى عام ١٩٥٩ بعضوية بريطانيا والنرويج والسويد والدانمرك والنمسا والبرتغال وأيسلندا وسويسرا، وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب Associate member ، ولكن بمضى الوقت أدركت بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب انضمام إلى معاهدة روما فى عام ١٩٦١ ومعها كل من: الدانمرك وأيرلندا، ثم النرويج فى عام ١٩٦٢.

استمرت مفاوضات انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية لمدة عامين، إلى أن أصدر الرئيس الفرنسى وقتئذ «ديجول» قراره برفض طلب بريطانيا باستخدام الفيتو، مما أسفر عن تجميد الطلبات الأربعة، وعاودت الدول الأربع التقدم بطلب انضمام فى عام ١٩٦٧، ورفضت فرنسا للمرة الثانية إنهاء مفاوضات الانضمام، واستمر الوضع دون تغير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام، وانضمت كل من: بريطانيا وأيرلندا والدانمرك فى أول يناير ١٩٧٣، بينما لم تنضم النرويج نظرًا للرفض الشعبى للانضمام من خلال استفتاء أجرى لهذا الغرض، ويمكن النظر إلى انضمام الدول الثلاث إلى الجماعة الأوروبية باعتباره أولى مراحل التوسع فى النظام الأوروبى.

شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع فى عقد الثمانينات عندما

انضمت اليونان فى عام ١٩٨١، ثم كل من: أسبانيا والبرتغال فى عام ١٩٨٦، ولقد أدى توحيد ألمانيا فى عام ١٩٩٠ إلى زيادة تعداد سكان دول الجماعة بمقدار ١٨ مليون نسمة، وجاءت آخر مراحل التوسع الكمى فى يناير من عام ١٩٩٥ بانضمام كل من: النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبى، ليتطور النظام الأوروبى من الجماعة إلى الاتحاد الأوروبى، ويتسع نطاقه من ست دول فى بداية نشأته إلى تسع دول ثم اثنتى عشرة ثم خمس عشرة دولة، بينما تقدمت أربع دول أخرى بطلبات انضمام هى: سويسرا وتركيا وقبرص ومالطا،ودارت المناقشات فى اجتماع المجلس الأوروبى فى مدينة أيسن فى ديسمبر ١٩٩٤ حول اتحاد أوروبى يضم ٢٧ دولة، من بينها العديد من كومنولث الدول المستقلة ودول شرق ووسط أوروبا.

**انضمام النمسا وفنلندا والسويد:**

انضمت الدول الثلاث إلى الاتحاد الأوروبى فى أول فبراير ١٩٩٥ كأحدث أعضاء النظام الأوروبى المتطور، ليصل عدد الأعضاء إلى ١٥ دولة، ولقد التزمت هذه الدول بتطبيق التعريفة الجمركية المشتركة المطبقة على صعيد الاتحاد، الأمر الذى أسفر عن زيادة فى تعريفاتها المثبتة على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[١] لعدد من السلع.

ارتفعت أيضًا معدلات التعريفات المطبقة على صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول الثلاث فى الحالات التى كانت معدلات النظام المعمم للأفضليات[٢] فيها صفر، أو أقل من المعدلات الجديدة للاتحاد الأوروبى، كما طبقت أيضًا الإجراءات غير التعريفية للجماعة، حيث الحصص الاستيرادية والقيود الطوعية على الصادرات[٣] (VERs) أعلى بكثير فى الاتحاد عنها فى الدول الثلاث، ومن ناحية أخرى تم رفع معدلات بعض التعريفات والحصص المطبقة على صعيد

(١) Most Favoured Nation

(٢) Generalized System of Preferences

(٣) Vouluntary Export Restraints

الاتحاد لتتواءم مع الطلب المتزايد بانضمام الدول الثلاث الجديدة.

ولعل أهم الآثار الناجمة عن انضمام النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد الأوروبى هى تطبيق هذه الدول للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد[١] (CAP)، وتعديل مستويات أسعار السلع الزراعية لتتواءم مع تلك السائدة فيه، الأمر الذى أدى إلى خفض أسعار هذه السلع فى الدول الثلاث التى كانت أكثر ارتفاعًا قبل الانضمام وأكثر حمائية، ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة إتاحة فرص جديدة فى أسواق الأعضاء الجدد للدول النامية، بل على الأرجح سيؤدى إلى أن تواجه الدول النامية منافسة ضارية غير مسبوقة لما يحصل عليه موردو الاتحاد للسلع الزراعية من قدرة غير مقيدة للوصول لأسواق الأعضاء الجدد فى القطاعات سابقة الحماية التى كانت تتمتع فيها الدول النامية بمعاملة تفضيلية خاصة.

طبقت الدول الثلاث كل اتفاقيات المشاركة والتعاون مع الدول النامية والمتوسطية ودول آسيا والباسيفيكى والكاريبى[٢] (ACP)، وبالتالى سيمنحوا معاملة تفضيلية لهذه الدول للوصول لأسواقهم، بالإضافة إلى المساعدات المالية والتعاون الفنى وفقًا لأحكام هذه الترتيبات.

## تطوير النظام الأوروبى:

لم يقتصر توسع النظام الأوروبى على نطاق العضوية بانضمام المزيد من الدول عبر السنوات، بل تعداه ليشمل طبيعة هذا النظام الذى مر بمراحل تطور ثلاث: كانت الأولى هى مرحلة الجماعات الأوروبية التى استعرضناها، تلتها المرحلة الثانية وهى مرحلة السوق المشتركة التى تضمنت معاهدة روما أحكامًا تتناول إنشاءها على عدة مراحل، تبدأ من تشكيل اتحاد جمركى، تليه إجراءات مبدئية لتحرير عناصر الإنتاج وسياسات مشتركة لتحرير المنافسة وخلق الظروف المواتية لازدهار الصناعات الأوروبية، ونصت الاتفاقية ذاتها على إزالة كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فى غضون ١٢ عامًا كفترة انتقالية، وهو ما

(١) Common Agriculture Policy

(٢) Africa, Caribean, Pacific

تم تحقيقه بالفعل فى عشر أعوام ونصف العام فقط، وتم أيضًا تطبيق تعريفة جمركية مشتركة على واردات الدول غير الأعضاء.

وبرغم النجاح الذى حققته الجماعة الأوروبية على صعيد إنشاء السوق المشتركة، إلا أنها واجهت صعوبة بالغة فى إزالة كافة القيود الفنية والإدارية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، وحالت التفاصيل والتعقيدات الفنية دون التوصل إلى تحقيق التجانس التشريعى، بينما أسهمت حالة الكساد فى انشغال العديد من الدول الأعضاء باقتصادها الوطنى على حساب العلاقات الاقتصادية فى إطار الجماعة، وزاد توسيع نطاق العضوية بانضمام دول جديدة من صعوبة الوضع، وتقليص إمكانية تحقيق نجاحات ذات مغزى فى هذا المجال.

كما رسخت الظروف الاقتصادية السائدة خلال الثمانينات من اقتناع القيادات الأوروبية بضرورة إيجاد قوة دفع جديدة للنظام الأوروبى لتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادى، ففى مارس ١٩٨٥ قرر رؤساء الدول والحكومات أعضاء الجماعة الأوروبية وضع هدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة على قمة أولوياتهم، ودعوا اللجنة الأوروبية لوضع برنامج تفصيلى لتحقيق هذا الهدف بنهاية عام ١٩٩٢، ثم أكد الزعماء إرادتهم السياسية وعزمهم التعجيل بتحقيق التكامل عندما أقروا فى أوائل عام ١٩٨٦ الاتفاق الأوروبى الموحد Single European Act الذى عدلوا بموجبه المعاهدات الأساسية لتعزيز مبادرة السوق الموحد، من خلال إطار قانونى متوافق مع هذا الهدف، يزيل القيود المفروضة على حرية حركة التجارة فى السلع وتنقل الأشخاص، وإزالة القيود الفنية على التجارة وعلى التعاقدات العامة ورؤوس الأموال، والقيود المالية مثل الضرائب.

ويمثل هذا التطور نحو السوق الموحدة المرحلة الثالثة من مراحل التطور التى طرأت على النظام الأوروبى، ولقد أدى السعى الجاد من قبل الحكومات نحو تحقيق هذا الهدف إلى إنجاز الشق الأعظم من الأهداف المتفق عليها بنهاية عام

١٩٩٢، حيث اكتمل السوق الأوروبى الداخلى الموحد ليغطى ٣٤٥ مليون نسمة، وتم تحرير انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال دون أية قيود حدودية.

ثم دخل النظام الأوروبى مرحلته الرابعة والأخيرة ـ حتى الآن ـ من التطور نحو مزيد من التوسع فى ٧ فبراير ١٩٩٢ بالتوقيع على معاهدة ماستريخت لإنشاء الاتحاد الأوروبى European Union الذى يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء، ويضيف إلى المعاهدات السابقة عمادين إضافيين هما السياسات الخارجية والأمنية، والعدالة والشئون الداخلية، بالإضافة إلى أحكام العملة الموحدة، ويمكن تحديد المعاهدات الأوروبية الرئيسية على النحو التالى:

١ ـ معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم التى تم توقيعها فى ١٨ أبريل ١٩٥١ لتضم بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا ولكسمبورج، ودخلت حيز النفاذ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢.

٢ ـ معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تم توقيعها فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧، وضمت نفس الدول الست، ودخلت حيز النفاذ فى أول يناير ١٩٥٨.

٣ ـ معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية التى تم توقيعها فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧، وضمت نفس الدول الست، ودخلت حيز النفاذ فى أول يناير ١٩٥٨.

٤ ـ الاتفاق الأوروبى الموحد Single European Act الذى وقعته تسع دول فى ١٧ فبراير ١٩٨٦، والثلاث المتبقين فى ٢٨ فبراير ١٩٨٦، ودخل حيز النفاذ فى أول يوليو ١٩٨٧.

٥ ـ معاهدة الاتحاد الأوروبى التى وقعتها الدول الاثنتا عشرة فى ماستريخت فى ٧ فبراير ١٩٩٢، ودخلت حيز النفاذ فى أول نوفمبر ١٩٩٣.

وبعد أن استعرضنا التطور الذى شهده النظام التكاملى الأوروبى عبر قرابة نصف القرن، هناك تساؤل هام يطرح نفسه: ما الذى يعنيه هذا التطور الأوروبى بالنسبة للدول النامية التى تربطها علاقات مصالح وطيدة بالاتحاد؟

علينا للإجابة على هذا التساؤل أن نستعرض التغير الذى طرأ على السياسة التنموية للجماعة الأوروبية بعد تحولها إلى الاتحاد الأوروبى، وأثر هذا التغير على علاقاته بالدول النامية.

**التغير الطارئ على السياسة التنموية للاتحاد الأوروبى وعلاقته بالدول النامية:**

حددت معاهدة ماستريخت للمرة الأولى أهداف السياسة التنموية للاتحاد الأوروبى فى صورة اتفاق مبدئى على ضرورة أن تكون سياسة أوروبية وليست وطنية ضيقة المدى والنطاق، وتحقق توافق للآراء حول ضرورة أن يتأسس التعاون من أجل التنمية مع الدول النامية على مبدأ المنفعة المشتركة للطرفين، وأن يتجه أكثر نحو المساعدة فى التنمية الصناعية ونشاط الأعمال فى القطاع الخاص، والمشروعات المشتركة وتحسين القدرات التكنولوجية، ورفع المهارات البشرية بدلاً من المساعدات المالية والغذائية.

من ناحية أخرى، وافق الاتحاد الأوروبى فى مراجعة نصف المدة لاتفاقية «لومى»[1] على تخصيص ١٣,٣ بليون وحدة نقد أوروبية لصندوق التنمية الأوروبى للسنوات ٩٥ ـ ٩٩ مقارنة بمبلغ ١٠,٨ بليون وحدة للفترة السابقة، ولا تمثل هذه الزيادة إضافة فعلية لمساهمات الدول الأعضاء، وإنما تحققت فقط نتيجة لزيادة عدد أعضاء الاتحاد بعد انضمام النمسا والسويد وفنلندا.

تتخذ سياسة الاتحاد المتوسطية أيضًا اتجاهًا جديدًا نحو مشروع تطوير المشاركة الأوروبية المتوسطية فى اتجاه إنشاء منطقة تجارة حرة متسعة النطاق، تضم المتوسط ووسط وشرق أوروبا، ويشمل التعاون نطاقات عدة تضم التجارة والاستثمار، والطاقة والصناعة والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات

(١) هى الاتفاقية التى يقدم الاتحاد بموجبها معاملة تفضيلية لدول إفريقيا جنوب الصحراء.

وحركة رؤوس الأموال، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، ومكافحة المخدرات، والهجرة غير المشروعة والسياحة.

ويتبع الاتحاد نهجًا يقوم على الفتح التدريجي لأسواقه أمام دول المتوسط التى أبرمت معه اتفاقيات للمشاركة مقابل تحرير التجارة والاستثمار فى هذه الدول، كما يتضمن هذا النهج أيضًا منح مساعدات مالية لدول المتوسط من المتوقع أن تصل إلى ٤,٧ بليون وحدة نقد أوروبية خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ مقارنة بـ٦,٧ بليون وحدة لشرق ووسط أوروبا.

ومن ثم فقد وقع الاتحاد اتفاقيات للمشاركة مع كل من تونس والمغرب وإسرائيل، ولاتزال المفاوضات دائرة مع مصر خاصة حول الملف الزراعى، كما توصل إلى اتفاق اتحاد جمركى مع تركيا، ويدرس إمكانية التوصل لاتفاقيات مماثلة مع كل من قبرص ومالطا.

وتشمل سياسة الاتحاد الأوروبى التنموية تجاه الدول النامية توسيع شبكة اتفاقيات التجارة الحرة لتتعدى حدود أوروبا والمتوسط، حيث توصل الاتحاد فى ديسمبر ١٩٩٤ لإطار اتفاقية عبر إقليمية للتعاون الاقتصادى والتجارة مع السوق الجنوبى لأمريكا اللاتينية «ميركوسور» كخطوة أولى تجاه المشاركة تمهد الطريق لتحرير التجارة وتحقيق تعاون اقتصادى أعمق يعزز من تكامل ميركوسور، ويضم مشروعات إقليمية رئيسية وتعاونًا ماليًا وفنيًا.

يهدف هذا التعاون إلى التوصل التدريجى لمنطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبى والسوق الجنوبى، وتحرير تجارة الخدمات والاستثمار والتعاون فى الصناعة، والبحث والتكنولوجيا والبيئة، والمعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى التحرير التدريجى المتبادل للزراعة، مع الأخذ فى الاعتبار الوضع الخاص للسلع الحساسة[1]، ويعد اهتمام الاتحاد بميركوسور بمثابة استجابة عملية لاتفاقية نافتا، حيث أن توسيع هذه الاتفاقية لتضم أعضاءً جددًا يفقد الاتحاد الأوروبى فرصًا

(١) تضم كلاً من السلع الزراعية والملابس والمنسوجات.

هامة فى أسواق الدول أعضاء السوق الجنوبى «ميركوسور»، بينما يطرح التكامل فرصًا جديدة للطرفين، خاصة للاتحاد الأوروبى فى السلع ذات القيمة المضافة المرتفعة.

## أوروبا والمتوسط:

أسفرت أزمة الطاقة فى السبعينات عن توجه أنظار أوروبا إلى البحر المتوسط والشرق الأوسط، وتمخض عن هذا الاهتمام ما عرف بالحوار العربى الأوروبى بين المجموعة الأوروبية وجامعة الدول العربية الذى انتهى إلى وضع شبه مجمد بسبب اختلاف وجهات النظر والخلافات العربية.

وفى النصف الثانى من السبعينات وقعت المجموعة الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من دول العالم المختلفة كان من بينها دول المنطقة المتوسطية، تركز على المساعدات الاقتصادية أو ما عرف بالتعاون المالى مع كل الدول المتوسطية عدا ليبيا، وقد وقعت مصر الاتفاق الخاص بها فى عام ١٩٧٧.

تضمنت هذه الاتفاقيات فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية وبعض التفضيلات فى المنتجات الزراعية لكافة الدول المتوسطية، باستثناء تركيا وإسرائيل اللتين تضمنت الاتفاقيات الخاصة بهما التزامهما بالفتح الكامل لأسواقهما أمام المنتجات الأوروبية نظرًا لتقدمهما الاقتصادى النسبى.

ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار النظام ثنائى القطبية، وبروز رغبة المجموعة الأوروبية فى تبوؤ مكانة دولية مرموقة، خاصة بعد تطور تكامل المجموعة الأوروبية بإنشاء السوق الموحدة فى بداية عام ١٩٩٣، وسريان اتفاقية ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبى فى نوفمبر من نفس العام، ولقد كانت منطقة المتوسط بحكم الارتباط الجغرافى والتاريخى والأمنى من أوائل المناطق التى نشط فيها الاتحاد من خلال إقراره للسياسة المتوسطية المجددة للاتحاد، التى أعدها المفوض الأوروبى «مانويل مارين»، حيث أعلنت قمة الاتحاد الأوروبى فى «أسن» بألمانيا - فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٤ - الخطوط العريضة حول تصورها لمستقبل علاقات

الاتحاد الأوروبى بالدول المتوسطية، والتى تضمنت إقامة مشاركة بين الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل.

تضمنت هذه السياسة الجديدة تصورًا لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبى بدول المنطقة عن طريق إقامة حوار سياسى نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون فى المجالات العلمية والاجتماعية.

رحبت دول عدة ـ من بينها مصر ـ بهذه المبادرة من بدايتها، باعتبار أن منطقة المتوسط مثلت على مدار التاريخ منطقة اهتمام ومصالح حيوية بحكم العلاقات الحضارية والثقافية والتاريخية التى ربطت دول المتوسط منذ فجر التاريخ، ومن هذا المنطلق تقدمت مصر بمبادرة من خلال خطاب الرئيس حسنى مبارك أمام البرلمان الأوروبى فى عام ١٩٩١، والذى دعا فيه إلى إقامة منتدى للبحر المتوسط يكون بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسئولين والمهنيين.

واستجابة لمبادرة مصر، عقد الاجتماع الأول لمنتدى المتوسط على مستوى وزراء الخارجية فى مدينة الإسكندرية يومى ٣ ـ ٤ يوليو ١٩٩٤، وتم اختيار عدد من الدول الأعضاء فى منتدى المتوسط لتمثل دول النواة، وتضم كلاً من: مصر وفرنسا وإيطاليا واليونان والبرتغال ومالطا والجزائر والمغرب وتونس وتركيا وإسبانيا.

**تطور فكرة مؤتمر برشلونة:**

تضمنت المقترحات الأوروبية التى طرحت فى قمة أسن للاتحاد الأوروبى عقد اجتماع وزارى مع الدول المتوسطية لمناقشة العلاقات فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبى فى النصف الأول من عام ١٩٩٥ أكبر الأثر فى إعطاء دفعة قوية لفكرة عقد هذا الاجتماع الذى تم تحديد موعده فى نهاية عام ١٩٩٥ تحت الرئاسة الإسبانية

للاتحاد الأوروبى، وقامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح، أطلق عليها «الوثيقة المجمعة» تناولت المجالات التالية:

**المجال السياسى والأمنى:**

الذى نص على أن الهدف من التعاون فى المجال السياسى والأمنى هو تحديد عدد من المبادئ والمصالح المشتركة يتعهد جميع الأطراف بدعمها سويًا، وإعادة التأكيد على أهمية احترام الحريات الأساسية وإقامة دولة القانون كأحد عناصر الاستقرار فى المتوسط، وضمان أن تحكم العلاقات بين الدول مبادئ تضمن الاستقرار وحسن الجوار فى المتوسط، وضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية لكل من دول المنطقة، والتزام الدول بإرساء علاقات حسن الجوار فيما بينها ومساندة جهود التكامل الإقليمى لأهميتها لاستقرار المنطقة، وتتعهد الدول المشاركة بدراسة إجراءات بناء الثقة والأمن التى يمكن تبنيها بطريقة جماعية، بهدف إنشاء منطقة للسلام والأمن فى المتوسط، مع الإشارة لميثاق الاستقرار فى أوروبا.

**المجال الاقتصادى والمالى:**

وقد أشار إلى أن الأفكار المطروحة للتعاون فى هذا المجال تأتى استكمالاً لمفاوضات المشاركة التى بدأت بالفعل بشكل ثنائى مع عدد من الدول المدعوة للمؤتمر، والتأكيد على أن الأهداف بعيدة المدى للمشاركة الاقتصادية والمالية هى الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وزيادة فرص العمل، وتقليل فجوة الرخاء، وتخفيف الآثار الاجتماعية والبيئية للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم التعاون الإقليمى.

وقد نص الاتفاق على أن الإطار العام لتحقيق تلك الأهداف هو إنشاء منطقة أوروبية متوسطية تركز على حرية التجارة والمشاركة فى أكبر عدد من المجالات، تحكمها مبادئ اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادى، مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات وظروف كل دولة، ومراعاة درجة التقدم الاقتصادى لكل منها، والتى

يتطلب إنشاؤها أن تبدأ دول المتوسط فى التفاوض على اتفاقيات لتحرير تجارتها البينية بالتوازى مع مفاوضاتها مع الاتحاد، وكذلك يمكن لدول المتوسط أن تبدأ فى مرحلة لاحقة التفاوض على اتفاقيات مماثلة مع الدول الأوروبية المنتسبة للاتحاد.

وفى هذا الصدد يخصص الاتحاد الأوروبى موارد مالية إضافية خلال الفترة من ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ فى صورة مِنَح، بالإضافة إلى قروض بنك الاستثمار الأوروبى إلى دول المنطقة، والاتفاق على المبلغ الإجمالى فى قمة «كان» فى يونيو ١٩٩٥، ولقد اقترحت اللجنة الأوروبية ٥,١٦ مليار وحدة نقد أوروبية فى شكل منح، وحجمًا مماثلاً من القروض من بنك الاستثمار الأوروبى.

**المجال البشرى والاجتماعى:**

ويركز على تأكيد أن البعد الاجتماعى[١] يمثل الترجمة الحقيقية لاستقرار المجتمعات، وإبراز أهمية مشاركة المرأة فى عملية التنمية واندماجها فى المجتمع، والاتفاق على ضرورة مكافحة العنصرية والتطرف وكراهية الأجانب والإرهاب، والاهتمام بتنظيم الهجرة والسيطرة عليها، والنظر فى أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، فضلاً عن التعاون فى مكافحة الجريمة المنظمة[٢] التى تهدد استقرار دول المتوسط.

كذلك ضرورة أن يرتكز التعاون على عنصر القبول ومراعاة خصوصية كل دولة، مع أخذ الاهتمامات والتطلعات العامة فى الاعتبار، وفى هذا الإطار يتم طرح موضوع حقوق الإنسان باعتباره اتفاقًا وليس مشروطية، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والصحية والشباب والهجرة والتعاون القضائى والبحث العلمى.

على هذا الأساس قام وفد من «الترويكا» الأوروبية حينئذ[٣] بجولة فى المنطقة

(١) يتضمن البعض الاجتماعى مجالات الصحة والتعليم والتأهيل.

(٢) تشمل الفساد والمخدرات والإرهاب

(٣) ضمت الترويكا الأوروبية وقتئذ كلاً من: ألمانيا، فرنسا، إسبانيا.

المتوسطية ـ فى أبريل ومايو ١٩٩٥ ـ لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ فى اعتبارها آراء كافة الدول المشاركة.

وبناءً على التقرير الذى قدمته الترويكا بعد جولتها المتوسطية، صدر البيان الختامى لقمة الاتحاد الأوروبى بكان فى فرنسا متضمنًا جزءًا تحت عنوان «موقف الاتحاد الأوروبى من المؤتمر الأوروبى ـ المتوسطى»، الذى عقد فى برشلونة فى ٢٧ ـ ٢٨ نوفبر ١٩٩٥.

**مؤتمر برشلونة:**

عقد مؤتمر برشلونة الأوروبى المتوسطى يومى ٢٧ ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ بمشاركة وفود كافة دول الاتحاد الأوروبى واثنتى عشرة دولة متوسطية[١] بالإضافة إلى موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة وروسيا ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف فى الجلسة الأخيرة فقط.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسى ـ بعد تعديله ـ وفقًا لملاحظات الدول المتوسطية، وتضمن ثلاثة أجزاء رئيسية هى: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وبرنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

وسوف نتناول فقط فى سياق هذا العرض المشاركة الاقتصادية والمالية

**المشاركة الاقتصادية والمالية:**

تضمن الشق الخاص بالمشاركة الاقتصادية والمالية البنود التالية:

- تهدف المشاركة فى هذا المجال إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة رخاء تعم فوائدها على كافة الشركاء، ويقوم التعاون فى هذا المجال على ثلاث دعائم: إنشاء منطقة تجارة حرة، تعاون اقتصادى، تعاون مالى.
- تعزيز التعاون وتنميته فى كافة القطاعات الاقتصادية، وضرورة زيادة

(١) مصر، الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، سوريا، لبنان، مالطا، تركيا، قبرص، إسرائيل، السلطة الفلسطينية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم المدخرات الوطنية بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الصادرات.

- التأكيد على أهمية التعاون الإقليمى على أساس اختيارى.
- تشجيع التعاون بين الشركات والمؤسسات، وتوفير البيئة والإطار القانونى اللازم لذلك.
- الحفاظ على البيئة والالتزام بخطة عمل المتوسط Mediterranean Action Plan
- تنشيط الحوار فيما يتعلق بسياسات الطاقة.
- تخصيص موارد مالية إضافية خلال الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٩ تبلغ ٤,٦٨٥ مليار وحدة نقد أوروبية لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه فى كافة أوجه التعاون.

**تطورات إطار برشلونة:**

تناول مؤتمر برشلونة - كما سبقت الإشارة - العديد من جوانب العلاقات الأوروبية - المتوسطية، سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو المالية أو غيرهم، ولكن نظرًا لطبيعة موضوع هذا الكتاب فإن ما يعنينا هو الشق الخاص بالمشاركة الاقتصادية والمالية، والتطورات التى طرأت عليها منذ عقد المؤتمر فى نوفمبر ١٩٩٥.

شهد عام ١٩٩٦ نشاطًا ملحوظًا على صعيد الاجتماعات واللقاءات التى تمت فى القطاعات الاقتصادية والتجارية التى تشملها بنود الشق الاقتصادى من إعلان برشلونة، حيث عقدت الدول السبع والعشرون الأعضاء ما يقرب من ثلاثين اجتماعًا فى هذه القطاعات، باتجاه الهدف الذى تم وضعه للتوصل إلى منطقة للتجارة الحرة بين الدول المتوسطية المشاركة بحلول عام ٢٠١٠، إلا أنه بالرغم من كثرة عدد وكثافة الاجتماعات التى عقدت، لايزال الطريق طويلاً قبل التوصل إلى أرضية مناسبة لتحقيق هذا الهدف، حيث لا يكتفى لتحقيقه الربط ميكانيكيًا بين عدة اتفاقيات ثنائية على المستوى الرأسى بين الاتحاد الأوروبى من ناحية

وباقى الدول المتوسطية الجنوبية من ناحية أخرى، بل يلزم لتحقيق ذلك العمل وبنفس الاهتمام على المستوى الأفقى أيضًا من خلال التعامل مع متطلبات تحقيق المشاركة الجماعية للدول المتوسطية، وما يعنيه ذلك من ضرورة توافر التوافق والانسجام فى الأطر والنظم واللوائح بدرجة تكفى لتحقيق هذا التكامل، وهو الأمر الذى لايزال أمامه شوط كبير قبل تحقيقه.

## المؤتمر الثانى للمشاركة الأوروبية المتوسطية (فاليتا - أبريل ١٩٩٧):

عقد وزراء خارجية الدول السبع والعشرين الأطراف فى المشاركة الأوروبية المتوسطية مؤتمرهم الثانى فى مدينة «فاليتا» عاصمة مالطا يومى ١٥ - ١٦ أبريل ١٩٩٧، بغرض تقييم ما أنجزته هذه المبادرة منذ انطلاقها فى نوفمبر ١٩٩٥، والوقوف على المصاعب والمشكلات التى تواجه برامج المساعدات الأوروبية وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية فى دول جنوب المتوسط. كانت الدول العربية الثمانية التى شاركت فى مؤتمر فاليتا قد أعدت بيانًا من أربعة محاور رئيسية، فى مقدمتهم عملية السلام فى الشرق الأوسط والتعاون الإقليمى والمشاركة الاقتصادية والثقافية وقضية المهاجرين العرب فى أوروبا، وأصدر المؤتمر وثيقته الختامية بصورة متوازنة - وإن كانت لم تضف جديدًا لتطوير مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية - وتم الاتفاق على إحالة المسائل الخلافية التى تضمنها البيان الختامى إلى اجتماعات كبار المسئولين للتوصل لحلول بشأنها، وكان من بينها فى المجال الاقتصادى مسألة التجارة فى السلع الزراعية، والمديونية، والمخصصات المالية لدول البحر المتوسط.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مشروع التكامل الأوروبى المتوسطى - كما ورد فى إعلان برشلونة - يعد مشروعًا ضروريًا وطموحًا، ذا أبعاد إيجابية لكافة الأطراف المشاركة، ورغم أن التقد الذى تم إحرازه حتى الآن بصورة ملموسة يقتصر على اتفاقيات المشاركة الثنائية التى أبرمها الاتحاد الأوروبى مع عدد من الدول المتوسطية، يظل إطار برشلونة يمثل مسارًا قابلاً للتطبيق، وإن كان

لايزال يواجه العديد من التحديات، لعل أبرزها هى المسائل الخلافية التى أثارتها مفاوضات المشاركة الثنائية مع الدول المختلفة، والتى توضح أولويات هذه الدول ومقتضيات مصالحها الوطنية، فضلاً عن أن الوصول بالمنطقة إلى حالة منطقة التجارة الحرة لابد أن يضع فى اعتباره تشابه العديد من المنتجات التى تصدرها منطقة جنوب المتوسط إلى السوق الأوروبى، وما يعنيه ذلك من وجود حالة من التنافس الضروس التى قد تعود بالنفع على البعض وتضر البعض الآخر، مما يفرض ضرورة تنظيم العلاقات التجارية بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن، وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى.

ooo

## ثالثا: الولايات المتحدة.. ونصف العالم

### منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) :

كانت أمريكا وكندا قد توصلتا إلى ترتيبات ثنائية خاصة فى عام ١٩٦٥ للتعامل مع التجارة فى السيارات وقطع غيارها، وبحلول عام ١٩٨٧ اتفقتا على أن حجم التجارة الثنائية قد تعدى الترتيبات القائمة بينهما، وبدأت المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية التى دخلت حيز النفاذ فى عام ١٩٨٩، أما المكسيك فلقد بدأت الإصلاح الاقتصادى منذ تاريخ انضمامها للجات فى عام ١٩٨٦، الأمر الذى مهد السبيل أمام هذه الدول الثلاث للدخول فى مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا «نافتا»، وفى ١٢ أغسطس ١٩٩٢ أعلنت الدول الثلاث عزمها الدخول فى ترتيبات منطقة للتجارة الحرة، وبدأ التفاوض فيما بينها حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا»، التى بدأ سريانها فى أول يناير ١٩٩٤، والتى تناولت - بالإضافة إلى التحرير التصاعدى لتجارة السلع - العديد من المجالات الهامة بينها إزالة القيود على التجارة فى العديد من الخدمات المالية، وتحرير سياسات الاستثمار فى السلع والخدمات، وإزالة المكون المحلى ومتطلبات أداء التصدير وموازنة التجارة، والالتزام بتقوية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، وفتح أسواق المشتريات الحكومية، والالتزام بتطبيق قوانين المنافسة والتوصل لإجراءات تفصيلية لتسوية المنازعات.

من هذا المنطلق تتبع اتفاقية نافتا أساليب عدة لتحرير التجارة فى إطار التكتل.. وتضم:

- بالنسبة للتعريفات الجمركية: تتم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى ١٥ عامًا، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن حوالى ٥٠٪ من الصادرات الأمريكية للمكسيك و٧٠٪ من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكى أصبحت محررة تمامًا من التعريفات والحصص بمجرد أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ.

- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقًا لأسعار السوق، كما تمت أيضًا إزالة متطلبات الأداء، مثل الحفاظ على مستويات التصدير، وتحقيق التوازن التجارى، وسوف تسمح المكسيك فى غضون فترة من سبع سنوات إلى خمس عشرة سنة بإنشاء مؤسسات مالية أجنبية، والعمل على الاستثمار فى البنوك ومؤسسات التأمين والسمسرة.

- تحرير التجارة فى الخدمات ومنح معاملة متساوية لموردى الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث، وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين، وإزالة متطلبات الإقامة والمواطنة لهذه الشريحة، بالإضافة إلى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية العقد الحالى.

- حماية حقوق الملكية الفكرية بما فى ذلك حماية الإنتاج الأدبى والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع للمنتجات والعمليات Product and Process

- الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاث، بما فى ذلك لجنة التجارة الثلاثية لحل النزاعات، ومنع الإغراق وغيرها من الأحكام المسهلة للتجارة.

كما تم التوصل أيضًا لاتفاقيات تكميلية تتناول معايير العمل ذات الصلة بالتجارة وحماية البيئة، حيث تهدف الاتفاقية التكميلية للتعاون فى سوق العمل إلى تحديد ما إذا كانت معايير العمل المتراخية والظروف السائدة فى المكسيك

تسمح شركاتها ميزة غير عادلة فى السوقين الأمريكى والكندى، لذا تم الاتفاق على أن يلتزم كل طرف بتطبيق قوانينه للعمالة بفاعلية من خلال الإجراءات الحكومية المناسبة(١).

أما الاتفاقية التكميلية للبيئة فلقد تمت صياغتها بحيث تعالج مخاوف البعض من أن تؤدى نافتا إلى خفض المعايير البيئية أو تحويل المكسيك إلى مرتع للتلوث من قبل الشركات الأجنبية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنفاذ القوانين الوطنية للبيئة وتحقيق مستوى مرتفع للحماية كالتزام دولى لأعضاء نافتا.

**تقييم أبعاد الاتفاقية:**

تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» أكبر تكتل تجارى ثلاثى الأطراف فى العالم، حيث تضم ٣٧٠ مليون نسمة.. وإجمالى الناتج المحلى لدولها سجل حوالى ٦,٢ تريلليون دولار أمريكى، مقارنة بالاتحاد الأوروبى الذى يضم ١٥ دولة تعدادها ٣٢٥ مليون نسمة، وناتجها المحلى الإجمالى ٤ تريلليون دولار.

ولقد ذهبت الاتفاقية إلى مدى يتعدى النطاق التقليدى للاتفاقيات الإقليمية، وذلك لتركيزها على إجراءات الحدود لتشمل نطاقًا متسعًا من السياسات الوطنية والمعايير، مما فتح المجال أمام مجالات جديدة للتحرير مثل البيئة والعمالة، بالإضافة إلى دمج السياسات على المستوى الإقليمى، وهو ما يمثل أبرز الملامح التى تميز هذه الاتفاقية.

وبرغم ما تحققه منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من مكاسب لأعضائها، إلا أنها تثير المخاوف للعديد من شركائها من غير الأعضاء حول آثارها المحتملة على صعيد تحويل التجارة والاستثمار بعيدًا عنهم باتجاه الداخل، ورغم أن التقديرات بوجه عام تشير إلى أن حجم تحويل التجارة المتوقع يعد صغيرًا نسبيًا فى المتوسط، إلا أنه من الممكن أن تصبح تلك الآثار ملموسة للدول المنفردة وفى قطاعات تصديرية محددة.

---

(١) تؤدى الاتفاقية إلى تطوير قوانين العمل خاصة فى المكسيك، دون أن تقر حرية انتقال العمالة.

فمن جانب، تخشى دول الكاريبى مثلاً فقدان جانب كبير من التجارة والاستثمار اللذين كانت تحصل عليهما بشكل مستقر خاصة من الولايات المتحدة، وتطالب هذه الدول بالمساواة مع الدول أعضاء نافتا من خلال تحسين مبادرة حوض الكاريبى Carebian Basin Intiative.

وهناك ـ دون شك ـ أساس موضوعى لمثل هذه المخاوف، فالمتوقع مثلاً فى قطاع الزراعة أن يزيد طلب الولايات المتحدة على منتجات الحدائق المكسيكية على حساب وارداتها السابقة من البرازيل، وبالنسبة للسلع المصنعة فلقد قلصت التنازلات المدرجة فى إطار جولة أوروجواى من احتمالات تحويل التجارة فى بعض القطاعات، إلا أنها تظل قائمة لصالح المكسيك فى قطاعات أخرى مثل الملابس والمنسوجات والأحذية وقطع غيار السيارات وسيارات النقل الخفيف وبعض الإلكترونيات لغير صالح موردين آخرين، سواء فى أمريكا اللاتينية وآسيا أو دول نامية أخرى، بينما تستفيد بعض الصناعات الأمريكية من فرص تصديرية جديدة فى أسواق المكسيك على حساب موردين فى دول متقدمة أخرى أو نامية أكثر تقدمًا.

ومن المتوقع كذلك أن تؤدى قواعد المنشأ الصارمة إلى تحويل التجارة، خاصة فى المجالات السابق ذكرها، بينما يؤدى الإلغاء التدريجى لنظام المكسيك لرد الرسوم الجمركية وفقًا لأحكام الاتفاقية Duty Draw Back إلى تفضيل المكسيك لاستيراد السلع المصنعة من شمال أمريكا على حساب موردين آخرين من بلدان أخرى، بما فيها آسيا النامية، كما ستصبح المنتجات المكسيكية أكثر تنافسية نظرًا لتحرير النقل البرى بين دول نافتا، مما يخفض نفقات الشحن.

هناك أيضًا مخاوف لاتينية وآسيوية من أن تجذب المكسيك ـ على حسابهم ـ كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبى المباشر FDI من خلال تقديم نفسها كساحة إنتاج منخفضة التكلفة Low Cost Production Platform ذات قدرة حرة للوصول إلى أسواق أمريكا الشمالية الأخرى، ويرجع ذلك إلى تمتع مستثمرى

نافتا بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية MFN والمعاملة الوطنية National Treat-ment، بالإضافة إلى حماية وضمان كاملين ضد الطرد التعسفى Expropriation، دون خضوعهم لشروط متطلبات الأداء Performance Requirements بالإضافة إلى إمكانية نقل العملات الحرة بحرية تامة.

فى هذا الصدد، زادت التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، ثم تضاعفت خلال عام ١٩٩٤ إلى ٨ بليون دولار، إلا أن ذلك لم يغير من وضع دول آسيا النامية التى ظلت بلا منازع أكبر وأكثر ديناميكية كمتلق للاستثمار المباشر.

وتعد آثار اتفاقية نافتا ـ باعتبارها منطقة تجارة حرة ـ أقل من الآثار الناجمة عن اتفاقيات الاتحاد الجمركى، حيث أنها لا تضع تعريفات جمركية موحدة أو سياسة تجارية مشتركة للدول الأعضاء، ويتمتع أعضاؤها بالحرية فى الدخول فى اتفاقيات مع شركاء أجانب خاصة فى الدول النامية، فنجد أن المكسيك قد وسعت نطاق ترتيباتها التجارية التفضيلية مع أمريكا اللاتينية، سواء مع كولومبيا وفنزويلا فى إطار مجموعة الثلاثة، أو مع شيلى ومع شركاء آخرين فى أمريكا الوسطى.

فى هذا السياق يمكن القول أن من السابق لأوانه التوصل لحكم نهائى على النتائج المرتقبة من جراء تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، سواء على صعيد آثارها على الدول الأخرى من غير الأعضاء، أو على الدول النامية على وجه الخصوص، أو من منظور أثرها الكلى على تحرير وتنمية التجارة الدولية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية بالصورة التى خرجت عليها تتوافق فى مجملها مع أحكام منظمة التجارة العالمية المنظمة للترتيبات التجارية الإقليمية وفقًا لأحكام المادة ٢٤ من اتفاقية الجات.

### مبادرة نصف الكرة الغربى:

مع تزايد أهمية الترتيبات شبه الإقليمية على صعيد الأمريكتين، وظهور الرغبة فى إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكتين، قرر زعماء المنطقة البناء على الترتيبات

القائمة ـ سواء شبه الإقليمية أو الثنائية ـ بغرض توسيع وتعميق التكامل الاقتصادى فى نصف الكرة الغربى Western Hemisphere.

ومن هذا المنطلق، وانطلاقًا من مبادرة الرئيس الأمريكى ـ وقتئذ ـ جورج بوش، اتفقت ٣٤ دولة لاتينية مع الولايات المتحدة وكندا فى ديسمبر ١٩٩٤ على إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين[١] FTAA بحلول عام ٢٠٠٥، مع تأكيد الالتزام الطوعى لكل الدول المشاركة بقواعد النظام متعدد الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية.

وأقر الاتفاق ضرورة أن تكون هذه الاتفاقية متوازنة وشاملة، بالإضافة إلى تحرير قيود التجارة فى السلع والخدمات، وتحرير وتكامل الأسواق المالية والاستثمار، وحماية حقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية، وسياسات المنافسة، بالإضافة إلى التعاون فى مجالات الطاقة،والعلم والتكنولوجيا، والسياحة، والبنية الأساسية.

**أبعاد المبادرة:**

تعد مبادرة نصف الكرة الغربى تصوراً طموحًا لحالة تكاملية تضم عدداً كبيراً من الدول بشكل غير مسبوق، تقوم فى الأساس على فكرة البناء على الترتيبات دون الإقليمية القائمة، التى تحقق فيما بينها درجات متفاوتة من التكامل الاقتصادى والتجارى، مما يسهل فى مرحلة لاحقة عملية اندماج هذه التكتلات الصغيرة فى تكتل واحد كبير لنصف الكرة الغربى.

ومن المرجح فى المدى البعيد أن تتعدى آثار هذه المبادرة مجرد نطاق تحرير التجارة بين الأعضاء، بل من المتوقع أيضًا فى حالة نجاحها أن تؤدى إلى إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية لنصف الكرة الغربى ككل، وتطرح إمكانيات تنموية هائلة من منظور مكاسب الكفاءة Efficiency gains، وتحقيق درجة متقدمة من التكامل على صعيد أنشطة الأعمال والإنتاج والبحث العلمى، والتطور التكنولوجى وتنمية الموارد البشرية.

---

(١) Free Trade Area For The Americas

ونلاحظ فى هذا الإطار أن فلسفة المبادرة تقوم على أساس ديناميكى تصاعدى، قوامه تبنى أعضاء جدد من خلال التوسع التدريجى لعضوية التكتلات الإقليمية القائمة بالفعل، وإنشاء روابط أكثر تقاربًا بين هذه التكتلات، خاصة وأن التجارة المشتركة فى إطار تجمع الأنديز والسوق الكاريبى Caricom وسوق أمريكا الوسطى CACM قد حققت درجات متقدمة جدًا من تحرير التجارة، سواء بين أعضائها أو فيما بين التكتلات الثلاثة.

من ناحية أخرى، فلقد أدت إصلاحات السياسات الوطنية فى الدول الأعضاء إلى زيادة قدرتها التنافسية الاقتصادية، كما حققت تحريرًا ملموسًا للتجارة الخارجية مع الإزالة شبه الكلية للقيود الكمية وغير التعريفية، مما أدى إلى تطبيق مستويات للتعريفات الجمركية تقل كثيرًا عنها فى أواخر الثمانينات فى معظم الدول اللاتينية والكاريبى، الأمر الذى سهل على التجمعات الإقليمية تطبيق تعريفات خارجية مشتركة تتراوح معدلاتها من صفر إلى ٢٠٪ فقط.

وبمراجعة التطورات الطارئة على صعيد التكتلات شبه الإقليمية فى الأمريكتين، نجد أن عام ١٩٩٥ قد شهد التشكيل الفعلى لاتحاد جمركى للميركوسور بين الأرجنتين والبرازيل وأوروجواى وباراجواى، ووضع ميركوسور تعريفته الموحدة موضع التنفيذ على ٨٠٪ من السلع فى أول يناير ١٩٩٥، وتم تحرير حوالى ٨٥٪ من تجارة التجمع، والباقى سيتم تحريره تدريجيًا حتى عام ٢٠٠٦، كما بدأت أيضًا مفاوضات العضوية بين نافتا وشيلى، التى تدخل معظم صادراتها إلى أمريكا وكندا حرة تحت معاملة الدولة الأولى بالرعاية MFN أو من خلال النظام المعمم للمزايا GSP .

وهناك تقدير أن منطقة التجارة الحرة للأمريكتين ستسفر عن تحويل حوالى ٢,٨٪ من الصادرات من أسواق الخارج إلى الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٠٢، واستجلاب نفس هذه السلع من داخل التجمع، وبالتالى فإن المتوقع أن تعانى دول شرق آسيا من تحويل التجارة بنسبة ٢,٦٪، وجنوب آسيا بنسبة ٢,٨٪، وشرق أوروبا بنسبة ٣,٥٪.

أما على صعيد الاستثمار الأجنبى المباشر FDI فالمتوقع له أن يزيد فى أمريكا اللاتينية بحوالى ٦٠ بليون دولار، مما قد يلحق الخسائر بأطراف أخرى تقدر بحوالى ٢٠ بليون دولار من الاستثمارات، وحوالى ٣٠ بليون دولار من الصادرات ذات الصلة.

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن النظير الوحيد لمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين هو محفل آسيا والباسيفيكى «أبيك»، الذى يهدف إلى تحرير التجارة كليًا على مستويين فى عام ٢٠١٠ للدول المتقدمة، وفى عام ٢٠٢٠ للدول النامية أعضاء التجمع، وتشير التقديرات إلى احتمال قيام روابط بين المشروعين سواء للتشابه فى المفاهيم التكاملية الأساسية التى تميز المبادرتين، أو نظرًا لأن أعضاء نافتا وشيلى هم أعضاء فى أبيك، وأيضًا أعضاء مرتقبين فى منطقة التجارة الحرة للأمريكتين.

## الاتحادات الجمركية فى الأمريكتين:

أشرنا فى استعراضنا السابق لتجمعات لاتينية عديدة مثل: ميركوسور وكاريكوم وغيرهما، ولكى تتضح الصورة أكثر للقارئ، سنعرض فى إيجاز شديد لأهم ملامح الاتحادات الجمركية التى تشكلت فى أمريكا اللاتينية، للتعريف بها وإلقاء مزيد من الضوء على تزايد التوجه نحو الإقليمية فى هذه القارة الواعدة.

### ١ ـ السوق الجنوبى «ميركوسور»:

ظهر السوق الجنوبى إلى النور فى ٢٦ مارس ١٩٩١ عندما وقعت كل من الأرجنتين والبرازيل وأوروجواى معاهدة أسونسيون Asuncion التى تضمنت عدة اتفاقيات، أهمها اتفاقيتان تمثلان برنامجًا لمدة أربع سنوات لتحرير التجارة، والالتزام بتطبيق تعريفة جمركية مشتركة بحلول ١ يناير ١٩٩٥.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعاهدة كان قد سبقها توقيع البرازيل والأرجنتين فى عام ١٩٨٦ على اتفاق التكامل الأرجنتينى ـ البرازيلى بهدف توسيع التبادل

التجارى بين البلدين على أساس قطاعى، ثم معاهدة التكامل الجنوبى فى عام ١٩٨٩، واتفاق بوينوس أيريس فى عام ١٩٩٠، وهى الاتفاقيات التى شكلت أساسًا عمليًا للتوصل لحالة الاتحاد الجمركى.

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ التقى رؤساء الدول الأربع فى البرازيل لتوقيع وثيقة تحدد أول يناير ١٩٩٥ تاريخًا لتطبيق التعريفة الجمركية المشتركة CET لنسبة ٨٥٪ من السلع المستوردة من الدول الأخرى، وتتراوح التعريفة المشتركة من صفر إلى ٢٠٪، ويسمح لكل دولة بوضع قائمة بالاستثناءات التى يتم إلغاؤها تدريجيًا وتلقائيًا فى غضون خمس سنوات لتصل إلى حدود التعريفة المشتركة بحلول عام ٢٠٠١.

ووفقًا لأحكام الاتفاقية، تنخفض التعريفات المحلية إلى نسبة ١٤٪ بحلول عام ٢٠٠١ للبرازيل والأرجنتين، وعام ٢٠٠٦ لباراجواى وأوروجواى بالنسبة للسلع الرأسمالية، وإلى ١٦٪ بحلول عام ٢٠٠٦ للجميع بالنسبة لسلع المعلومات.

وقد أفرزت الاتفاقية عدة أجهزة للمتابعة والإشراف تضم مجلس السوق المشترك ـ وهو بمثابة جهاز صنع السياسات للميركوسور، ويتشكل من وزراء خارجية واقتصاد الدول الأربع ـ ومجموعة السوق المشترك ـ وهى الهيئة التنفيذية المسئولة عن متابعة تنفيذ المعاهدة ـ وهناك أيضًا السكرتارية فى «مونتيفيديو». ومفوضية تجارية وجهاز لتسوية المنازعات ومقرهما أسونسيون.

**٢ ـ مجموعة «الأندين»:**

تضم فى عضويتها بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو وفنزويلا، ولقد تم إنشاؤها فى عام ١٩٦٩ عندما وقعت كل من: بوليفيا وكولومبيا وشيلى والإكوادور وبيرو اتفاقية «كارتاهينا» وانضمت فنزويلا عام ١٩٧٣، بينما انسحبت شيلى عام ١٩٧٦.

كان الهدف الرئيسى لمجوعة الأندين هو إزالة الحواجز التجارية بين الأعضاء، وإنشاء اتحاد جمركى ذى تعريفة خارجية مشتركة، وتحقيق التجانس Harmonize

بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتبنى برنامج مشترك للتصنيع.

وصدر فى عام ١٩٨٧ بروتوكول «كيتو» لتعديل اتفاقية كارتاهينا للتخلى عن الأطر الزمنية المتفق عليها لتحرير التجارة وتطبيق التعريفة المشتركة، من خلال النص على توفير قدر أكبر من المرونة فى تحقيق أهداف المجموعة، كما تضمن البروتوكول أيضًا مادة جديدة لإجراءات الوقاية Safeguard والحصص الجمركية Tariff Quotas.

بدأ العمل على إحياء مجموعة الأنديز مرة أخرى فى عام ١٩٨٩ عندما تولى رؤساء الدول الأعضاء القيادة المباشرة للعملية التكاملية، ووضعوا خطوطًا إرشادية لدخول اتفاقية التجارة الحرة والتعريفة المشتركة حيز النفاذ.

وفى ديسمبر ١٩٩١ تم توقيع اتفاق «باراهونا» فى مدينة كارتاهينا الكولومبية، والذى أقر إنشاء منطقة تجارة حرة فى أول يناير ١٩٩٢، وحدد التعريفة المشتركة من خلال أربعة مستويات (من ٥ إلى ٢٠٪).

منذ ذلك التاريخ أقامت كولومبيا وفنزويلا وإكوادور وبوليفيا تدريجيًا منطقة تجارة حرة، وفى أول فبراير ١٩٩٥ طبقت فنزويلا وكولومبيا وإكوادور تعريفة خارجية مشتركة، ووفقًا لاتفاق باراهونا تحتفظ بوليفيا بجداول تعريفاتها المحلية، بينما تخضع بيرو لترتيبات انتقالية، حيث تنظم تجارتها الخارجية من خلال اتفاقيات ثنائية، بينما تطبق التعريفة المشتركة بصورة تدريجية.

ولقد قررت لجنة كارتاهينا ـ التى تمثل آلية صنع السياسات للتكتل ـ السماح لبيرو بالاحتفاظ بالترتيبات الانتقالية حتى يناير ١٩٩٦ لغالبية السلع.

**٣ ـ السوق المشترك لأمريكا الوسطى CACM:**

ويضم كلاً من: كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هوندوراس، نيكاراجوا، وقد تم تشكيله وفقًا لأحكام الاتفاقية العامة لتكامل أمريكا الوسطى التى تعرف باسم اتفاقية «ماناجوا»، والتى تم توقيعها فى عام ١٩٦٠، ودخلت حيز النفاذ

عام ١٩٦١ لأربع دول فقط وقتئذ، حيث انضمت إليها كوستاريكا فى عام ١٩٦٣، ولقد أقرت الاتفاقية التحرير الفورى للتجارة فى ٩٥٪ من السلع.

وفى أكتوبر ١٩٦١ تم إنشاء السكرتارية الدائمة للتكامل الاقتصادى فى أمريكا الوسطى SIECA فى جواتيمالا، وعملت السكرتارية مع بنك أمريكا الوسطى للتكامل الإقليمى BCIE ـ ومقره هوندوراس ـ كأهم مؤسستين إقليميتين لإدارة جهود التكامل الاقتصادى الإقليمى، ولقد ازدهر السوق كأنجح وأكثر برامج التكامل الإقليمى تقدمًا فى أمريكا اللاتينية فى الستينيات.

وفى أعقاب النزاع بين هندوراس والسلفادور فى السبعينيات، انسحبت هندوراس من السوق بحكم الأمر الواقع DE FACTO عندما فرضت الرسوم الجمركية على الواردات من أمريكا الوسطى، وظل السوق مستمرًا على الورق فقط لمدة عقدين كاملين.

ثم تم إعادة إحياء الاتفاقية فى التسعينات، إذ فى القمة الرئاسية فى جواتيمالا فى يونيو ١٩٩٠، دعت خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى PAECA لإحياء التكامل الاقتصادى الإقليمى، وأعقب ذلك استرداد هندوراس لعضويتها فى عام ١٩٩٢، ثم شكلت مع السلفادور وجواتيمال تكتلاً عرف باسم «المثلث الشمالى» والذى أدى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة فى عام ١٩٩٣، انضمت إليها نيكاراجوا فيما بعد لتشكل مجموعة الأربعة.

وفى أكتوبر ١٩٩٣، وقعت هذه الدول بروتوكول جواتيمالا، وهو بمثابة برنامج لتحديث معاهدة ماناجوا لعام ١٩٦٠ بهدف إنشاء اتحاد اقتصادى، ثم قام السوق بالمشاركة مع بنما بإنشاء منظمة جديدة بدأت عملها فى فبراير ١٩٩٣، ومثلت نظامًا تكامليًا لأمريكا الوسطى SICA.

### ٤ ـ السوق الكاريبى «كاريكوم»:

أنشئ عام ١٩٦٧ كاتفاقية محدودة للتجارة الحرة "Caribean free trade asso- ciation" أعقبها إنشاء السوق الكاريبى «كاريكوم» عندما وقعت باربادوس وجويانا

وجامايكا وترينداد وتوباجو معاهدة «تشاجواراماس» فى ٤ يوليو ١٩٧٣ لإنشاء السوق.

وفى يوليو ١٩٨٩، أقر رؤساء الحكومات مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تنشيط وتعزيز التكامل الاقتصادى والسياسى، ومن أهم أهدافها هو تطبيق تعريفة مشتركة مرحلية على غالبية السلع بحلول عام ١٩٩٨، كما تم توقيع اتفاق مع شيلى فى يناير ١٩٩٥ لإجراء الدراسات المبدئية لتحليل الجوانب المختلفة لاتفاقية تجارة حرة.

ooo

# رابعاً: النمور الآسيوية تنمو

## محفل آسيا والباسيفيكى «أبيك»:

تمثل منطقة آسيا والباسيفيكى قرابة نصف سكان العالم، وتضم ضمن عضويتها من التجمعات الإقليمية كلاً من: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا»، ومنطقة الآسيان للتجارة الحرة «أفتا»، وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع أبيك ـ القائمة على التجارة ـ على أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيات تقدمًا وأسرع الأسواق نمواً، ورغم أن هذا التجمع يضم ١٨ عضواً فقط، إلا أنه يمتلك حوالى ٥٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وأكثر من ٥٠٪ من التجارة فى السلع و٣٧٪ من تجارة الخدمات وفقًا لإحصائيات ١٩٩٤.

تم إنشاء محفل أبيك عام ١٩٨٩ لتنمية التكامل الاقتصادى فى منطقة الباسيفيكى وضمان استدامة النمو الاقتصادى فى دولها، ولقد ضم التجمع فى بدايته ١٢ من اقتصاديات[1] آسيا والباسيفيكى فقط، ثم انضمت كل من الصين وتايوان فى نوفمبر ١٩٩١، أعقبتها المكسيك وبابوا غينيا الجديدة فى نوفمبر ١٩٩٣، ثم شيلى فى نوفمبر ١٩٩٤، ليصل عدد أعضاء المحفل إلى ١٨ عضواً.
تقوم فكرة المحفل على أساس إتاحة المجال للأعضاء لمناقشة نطاق متسع من القضايا والموضوعات ذات الأهمية الاقتصادية الإقليمية، ويتم توالى الرئاسة بين الأعضاء على أساس عقد اجتماع وزارى سنوى لوزراء الخارجية والاقتصاد، ولقد عقد الاجتماع الوزارى الأول فى كانبرا بأستراليا فى نوفمبر ١٩٨٩،

(١) تستخدم كلمة «اقتصاديات» بدلاً من دول أو حكومات لوجود هونج كونج وتايوان التى لا تعد دولاً، وخاصة تايوان التى ترفض الصين أن تعترف بها كدولة وتطالب دول العالم بنفس الموقف.

والثانى فى سنغافورة، والثالث فى سول، والرابع فى بانجكوك، والخامس فى سياتل بالولايات المتحدة، والسادس فى جاكرتا، ثم أوساكا باليابان، ثم مانيلا بالفلبين، ثم فانكوفر بكندا عام ١٩٩٧، ثم ماليزيا عام ١٩٩٨، والمقرر عقد الاجتماع القادم فى نيوزيلندة فى عام ١٩٩٩، وبروناى دار السلام عام ٢٠٠٠.

ولقد تطور محفل أبيك من مجرد مجموعة للحوار غير الرسمى، إلى مؤسسة ذات صفة رسمية، حيث اتسع نطاقها مع الوقت لتتحول إلى أداة إقليمية رئيسية لتعزيز التجارة والاستثمار، تضم كل الاقتصاديات الكبرى فى المنطقة، وأكثر الاقتصاديات ديناميكية وأسرعها نموًا فى العالم.

ولقد أسفر الاجتماع الوزارى الثالث فى سول عن إصدار إعلان تضمن أهدافًا محددة تشمل العمل على استدامة النمو والتنمية فى المنطقة لصالح الشعوب، وبالتالى المساهمة فى النمو الاقتصادى والتنمية على مستوى العالم، وتعزيز مكاسب اقتصاد المنطقة الإيجابية للاقتصاد العالمى الناتج عن تزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل، بما فى ذلك تشجيع تدفق السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا، وتنمية وتقوية النظام التجارى المفتوح متعدد الأطراف لصالح آسيا والباسيفيكى وكل الاقتصاديات الأخرى، وخفض القيود على التجارة فى السلع والخدمات بين المشاركين بطريقة تتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية والجات ودون إلحاق الضرر بالاقتصاديات الأخرى، بالإضافة إلى التركيز على أهمية مشاركة القطاع الخاص فى ديناميكية اقتصاديات أبيك، والتزام الوزراء بتعزيز دور القطاع الخاص، وتطبيق مبادئ السوق الحر، وتعظيم مكاسب التعاون الإقليمى.

تضمن الإعلان أيضًا التزام وزراء المحفل بالالتقاء سنويًا وإجراء مناقشات غير رسمية لتقوية وتأكيد الالتزامات المتفق عليها، وتحقيق أهداف التجارة الحرة المفتوحة والاستثمار فى المنطقة.

وقد شهد عام ١٩٩٣ تطورًا جوهريًا على صعيد مستقبل التجمع، حيث بدأت

فى هذا العام سلسلة اللقاءات السنوية غير الرسمية للقيادات الاقتصادية، والتى تمت فى الواقع على مستوى القمة، حيث ضمت رؤساء الدول والحكومات، إلا أنه تم الاتفاق على تسميتها بلقاءات القيادات الاقتصادية تفاديًا لأية حساسيات سياسية.

ففى ٢٠ نوفبر ١٩٩٣ التقى الزعماء فى سياتل باستضافة الرئيس الأمريكى لإجراء مشاورات غير رسمية، ويعد هذا اللقاء هو الأول على مستوى القمة تنفيذًا لتوصيات إعلان سول، حيث اتفقوا على الاستمرار فى خفض القيود على التجارة وتوسيعها وضمان حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والاستثمار بين الأعضاء، وتطوير التعليم والتدريب والمشاركة والتبادل فى الفنون والعلوم، وتطوير الاتصالات، وتحسين حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة.

وقد اكتسب لقاء سياتل أهمية خاصة، ليس فقط لكونه أول لقاء على مستوى القمة، ولكن أيضًا لأنه قد تم التوصل فى هذا اللقاء إلى رؤية Vision لمستقبل أبيك، تضمنت الإشارة إلى أن انتهاء الحرب الباردة قد أتاح الفرصة لبناء أساس اقتصادى جديد لآسيا والباسيفيكى يوظف الطاقات الاقتصادية المتنوعة لدول الإقليم، ويعزز فرص التعاون ونشر الرخاء، كما تضمن عدة نقاط هامة لعل أبرزها الدعوة إلى الإنهاء الناجح لجولة أوروجواى لمفاوضات التجارة فى إطار الجات[1]، ودعوة أعضاء أبيك لتوسيع نطاق الحوار بين الاقتصاديات المشاركة وتطوير برامج العمل، والاتفاق على عقد اجتماع لوزراء المالية، ومطالبة رجال الأعمال بإنشاء محفل الباسيفيكى لرجال الأعمال، ومطالبة الأعضاء بتقوية الحوار حول السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاتفاق على إنشاء برنامج أبيك للتعليم، وبرنامج للمتطوعين فى مجال تنشيط الأعمال.

## إعلان بوجور:

استمرارًا للقاءات القمة، عقد اللقاء الثانى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٤ باستضافة

(١) لم يكن قد تم الانتهاء من مفاوضات جولة أوروجواى وقت صدور الإعلان.

الرئيس الإندونيسى سوهارتو فى مدينة بوجور، حيث ناقش الزعماء احتياجات المنطقة لمدة ٢٥ عامًا قادمة، واتفق الزعماء فى إعلانهم على تضييق الفجوة بين مستويات التنمية فى الاقتصاديات الأعضاء، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى الإقليمى بغرض تقوية النظام التجارى المفتوح متعدد الأطراف، وتعزيز تحرير التجارة والاستثمار فى منطقة آسيا والباسيفيكى، وتكثيف التعاون من أجل التنمية، وقد أعلن الوزراء فى هذا الاجتماع التزامهم بتحقيق تحرير التجارة والاستثمار فى آسيا والباسيفيكى وإزالة كافة القيود قبل عام ٢٠١٠ للدول المتقدمة، وعام ٢٠٢٠ للدول النامية، وبالتالى أضاف اجتماع إندونسيا بعدًا جديدًا لتوجهات أبيك المستقبلية بوضع إطارٍ زمنى محدد لتحرير التجارة فى الاقتصاديات الأعضاء، يضع فى اعتباره تفاوت مستويات التنمية فيما بينها.

**خطة عمل أوساكا:**

عقد اللقاء الثالث فى أوساكا فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٥، حيث عمل الزعماء على ترجمة الرؤية التى تم التوصل إليها فى جزيرة بليك Bllake Island وإعلان بوجور إلى واقع، من خلال إقرارهم لخطة عمل أوساكا لتنفيذ التزامات الاستثمار والتجارة الحرة المفتوحة، وتسهيل نشاط الأعمال والتعاون الاقتصادى والفنى نحو تحقيق الأهداف المشتركة لأبيك، لتكون بمثابة الوثيقة التى تحقق تحرير التجارة والاستثمار، وتغطى ١٥ قطاعًا متسع النطاق، كما تحدد ١٣٥ إجراءًا محددًا يتخذه أعضاء أبيك لفتح الأسواق وخفض تكلفة نشاط الأعمال فى المنطقة، بالإضافة إلى تحديد أهداف السياسة الاقتصادية للتعاون متسع النطاق لتعزيز التكامل الاقتصادى فى ١٣ مجالاً، مثل الاتصالات والنقل، وتنمية الموارد البشرية والطاقة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتناول الجزء الأول من خطة العمل تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار، ويتناول الجزء الثانى التعاون الاقتصادى والفنى فى مجالات مثل الطاقة، والنقل والبنية الأساسية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا الزراعية، كما تم إنشاء حساب خاص لتسهيل وتحرير التجارة والاستثمار TILF تحت إشراف الصندوق المركزى لمشروعات أبيك الذى يساند تنفيذ خطة عمل أوساكا، وفى هذا

السياق أعد كل الأعضاء خطة عمل فردية محددة وموضوعية يتم تقديمها للاجتماع الوزارى الذى عقد فى مانيلا بالفلبين عام ١٩٩٦ للتقييم.

**خطة عمل مانيلا:**

فى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ استضافت الفلبين لقاء القمة الثالث، حيث تم إقرار خطة عمل مانيلا[١] MAPA التى تتضمن خطط عمل فردية وجماعية، وتقارير تطور الأنشطة المشتركة لكافة اقتصاديات أبيك لتحقيق أهداف إعلان بوجور لتحرير التجارة والاستثمار بحلول ٢٠١٠، ٢٠٢٠ والأنشطة المشتركة وفقًا للجزء الثانى من خطة عمل أوساكا، وتقوم (مابا) حول ستة موضوعات:

* وصول أكبر للأسواق فى السلع.
* تعزيز الوصول للأسواق فى الخدمات.
* نظم استثمار مفتوحة.
* خفض نفقات ممارسة نشاط الأعمال.
* قطاع بنية أساسية مفتوح ويتسم بالكفاءة.
* تقوية التعاون الاقتصادى والفنى.

كما تتضمن الأنشطة المشتركة شبكة تعليم أبيك EDUNET، ومركز أبحاث أبيك للطاقة APERC، وشبكة معلومات أبيك للعمالة LMI، وقاعدة بيانات التجارة والاستثمار.

وقد اتفق الزعماء فى نفس الاجتماع على إيلاء الأهمية لعدد من الموضوعات تتضمن تنمية رأس المال البشرى؛ وضمان أسواق مال آمنة وذات كفاءة؛ وتقوية البنية الأساسية الاقتصادية؛ واستشراف تكنولوجيات المستقبل؛ وتعزيز النمو ذى الاستدامة البيئية؛ وتشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد تم الاتفاق على أن يبدأ تنفيذ خطة عمل مانيلا اعتبارًا من أول يناير ١٩٩٧.

وعقد الاجتماع الرابع فى فانكوفر ـ كندا فى عام ١٩٩٧، حيث اتفق الزعماء

---

(١) Manila Action Plan

على تعزيز وتقوية المشاركة بين القطاعين العام والخاص. وبالنظر للأهمية المتزايدة التى يكتسبها نشاط الأعمال كأداة للتنمية الاقتصادية، دعا أعضاء أبيك إلى تشكيل مجلس أبيك الاستشارى للأعمال ABAC[1] ليتيح المشورة حول برامج عمل المحفل، ويضم المجلس ثلاثة ممثلين لقطاع الأعمال من كل عضو.

## اللجان المنبثقة عن محفل أبيك:

أسفرت الاجتماعات المختلفة عن تشكيل عدة لجان فى إطار المحفل تتولى الإشراف على مختلف أوجه التعاون فى إطاره، وتتضمن:

*** لجنة التنمية والتجارة:**

تتبعها لجان فرعية للجمارك والمعايير والتوافق، ولجنة اقتصادية، ولجنة للميزانية والشئون الإدارية.

*** لجنة التجارة والاستثمار:**

توفر بيانات سليمة موثوق فيها فى مجال التجارة السلعية وتجارة الخدمات والاستثمار.

*** لجنة تنمية التجارة:**

تضع المقترحات حول تبادل المعلومات التجارية والصناعية، وتشجع تبادل البعثات التجارية والاقتصادية بين الأعضاء، وتنظم الندوات الدولية واللقاءات لتنمية التجارة، وتنظم المعارض التجارية لآسيا والباسيفيكى، بالإضافة إلى برامج ودورات التدريب.

*** لجنة العلم والتكنولوجيا الصناعية:**

تعنى بتعزيز النمو الاقتصادى من خلال توسيع تدفق التكنولوجيا، والتركيز على المسائل ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا التى تجمع الشركاء المرتقبين معًا فى إطار التجمع.

---

(١) APEC Business Advisory Council

*** لجنة تنمية الموارد البشرية:**

منوطة بالبحث عن سبل تبادل المعلومات بين الأعضاء فى مجالاتٍ على غرار إدارة الأعمال وتخطيط التنمية.

*** لجنة التعاون فى الطاقة:**

تتولى تطوير المشروعات التعاونية، مثل قواعد البيانات الإقليمية حول العرض والطلب فى مجال الطاقة، وتبادل الآراء فى مختلف المجالات المعنية بالطاقة.

*** لجنة حماية الموارد البحرية:**

وضع السياسات والاستجابات الفنية لعدد من المسائل المتعلقة بالتلوث البحرى وحماية البيئة البحرية.

*** لجنة الاتصالات:**

وضع السياسات والإجراءات الفنية لتحرير سياسات ولوائح التجارة والاستثمار فى هذا القطاع، وإجراء مسح سنوى لتطورات أنشطة الأعضاء فى هذا المجال، بما فى ذلك وصف بيئة الاتصالات فى كل عضو، واستكشاف السبل لإنشاء وتطوير الشبكات الإقليمية بتشجيع تبادل البيانات إلكترونيًّا، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين الأعضاء حول تطور السياسات واللوائح فى قطاع الاتصالات فى كل عضو، وتوزيع كتيب تفصيلى حول كيفية تناول موضوع التدريب فى منظمات الاتصالات، تمهيدًا لوضع مشروع رائد Pilot Project لمراجعة احتياجات هذه المنظمات والتوصية بحلول لعدد منها.

بالإضافة إلى لجان للنقل والسياحة والصيد تعنى كل منها بتطوير علاقات التعاون بين الأعضاء فى مجال تخصصها.

## تحليل أبعاد محفل آسيا والباسيفيكى:

يعد تجمع أبيك أكثر التجمعات عبر الإقليمية ديناميكية ومرونة فى آن واحد، فبينما نجح فى وضع أهداف محددة بتوقيتات زمنية متفق عليها لتحرير التجارة،

إلا أنه فى ذات الوقت التجأ لأسلوب مرن غير مسبوق فى تحقيق هذا الهدف من خلال تفاوت فترات التنفيذ، والاعتماد على خطط التحرير الفردية التى تتقدم بها كل دولة على حدة، دون فرض نمط واحد على كافة المشاركين، كما أنه يمثل أول ترجمة فعلية لمفهوم الإقليمية المفتوحة Open Regionalism لعدم اقتصار المزايا التى يمنحها أعضاؤه على الأعضاء فقط، بل تمتد لتشمل أيضًا غير الأعضاء.

من ناحية أخرى يتمتع التجمع بميزة نسبية على منظمة التجارة العالمية التى تضم ١٣٢ عضواً، فبينما تضم سكرتارية المنظمة ٤٥٠ عضواً وتتحمل بميزانية سنوية حوالى ٨٣ مليون دولار، تضم سكرتارية أبيك ٣٩ شخصًا فقط، وبميزانية لاتتجاوز ٢ مليون دولار.

وقد وضع المحفل جدولاً زمنيًّا لتحرير التجارة بحلول عام ٢٠١٠ للدول المتقدمة من أعضائه، وعام ٢٠٢٠ للدول النامية منها، وفقًا لإجراءات وترتيبات تتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية وفقًا لمقررات إعلان بوجور لعام ١٩٩٤. وبينما استغرقت جولة أوروجواى سبع سنوات للاكتمال، استغرق أبيك ١٢ شهراً فقط لتحويل إعلان بوجور إلى برنامج تنفيذى فى صورة خطة عمل أوساكا التى بدأ تنفيذها بالفعل فى يناير ١٩٩٧، وتم تعزيزها من خلال خطة عمل مانيلا فى نفس العام.

هناك ميزة أخرى يمتاز بها محفل أبيك عن منظمة التجارة العالمية، تتمثل فى أن الاتفاقيات الملزمة للمنظمة تخلق مناخًا تفاوضيًّا تصادميًّا، تكون الكروت كلها مخبأة بمقتضاه حتى اللحظة الأخيرة، بينما الطبيعة غير الملزمة القائمة على القبول المتبادل فى إطار أبيك ـ والتى يقوم الأعضاء بموجبها بتحديد سرعة التحرير ومداه ـ تفرض ضغوطًا أقل، وتشجع على الإفصاح عن الالتزامات والنوايا، لما فى ذلك من منفعة مشتركة للأعضاء تقوم على مبدأ الشفافية.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضاء المحفل يعارض فكرة إكسابه مزيداً من

الصبغة المؤسسية لما تعنيه من بيروقراطية أكبر، وتؤدى إلى تغيير الشخصية المتميزة للتجمع، وفقدان المرونة والطابع غير الرسمى له.

وتكمن أهم عناصر قوة أبيك فى اعترافه بأن قطاع الأعمال الخاص - وليس الحكومة - هو الذى يخلق الثراء، وبالتالى لابد أن تستمر مشاركة القطاع الخاص فى خلق حالة التجانس والانسجام بين صانعى السياسة وقطاع رجال الأعمال، ويترجم هذا الاعتراف فى إنشاء المجلس الاستشارى الدائم للأعمال الذى يضم ثلاثة رجال أعمال من كل عضو، وله أثر كبير على سياسات أبيك، بالإضافة إلى مجلس التعاون الاقتصادى الباسيفيكى Pacific Economic Cooperation Council وهو منظمة إقليمية ثلاثية الأبعاد تضم ممثلى الحكومة والأكاديميا ورجال الأعمال، وتتمتع بصفة مراقب فى أبيك[1]، والمجلس الاقتصادى لحوض الباسيفيكى Pacific Basin Economic Council وهى منظمة خالصة من القطاع الخاص تعكس فى تمثيلها عضوية أبيك، وتروج للتعاون الاقتصادى الإقليمى من خلال مبادئ حرية التجارة والسوق.

ومن المتوقع أن تمثل مفاوضات تحرير التجارة فى الخدمات أصعب التحديات التى واجه أبيك فى عامى ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، كما أنه نظراً لوجود توتر بين الشقين المتقدم والنامى فى التجمع، فإنه من المتوقع أيضًا وجود خلاف فى القضايا الحساسة مثل قدرة الدول النامية على المنافسة، خاصة فى الاتصالات والخدمات المالية.

## القمة الآسيوية الأوروبية ASEM :

بمجرد أن أقر الاتحاد الأوروبى سياسته المسماة «استراتيجية جديدة نحو آسيا» اقترح رئيس وزراء سنغافورة عقد لقاء بين رؤساء الدول والحكومات من آسيا

---

(١) الاقتصاديات المشاركة فى المحفل هى: أستراليا، بروناوى دار السلام، كندا، شيلى، الصين، هونج كونج، إندونسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندة، بابوا وغينيا الجديدة، الفلبين، سنغافورة، تايوان، تايلاند، الولايات المتحدة.

وأوروبا، ونظرًا للتأييد الذى لقيه اقتراح رئيس وزراء سنغافورة عقد اللقاء الآسيوى الأوروبى الأول فى بانجكوك ـ تايلاند يومى ١ ـ ٢ مارس ١٩٩٦، وضم عشر دول من آسيا[١] وأعضاء الاتحاد الأوروبى (١٥ دولة)[٢] بالإضافة إلى اللجنة الأوروبية.

نبعت فكرة عقد قمة آسيوية أوروبية من الرغبة فى تقوية الروابط الأوروبية الآسيوية، خاصة فى ظل التطورات الدولية المتلاحقة التى أسفرت عن توثيق الروابط عبر الباسيفيكى من خلال محفل أبيك، وعبر الأطلنطى من خلال مجموعة الـ ٧، خاصة ما شهدته العلاقات الاقتصادية بين آسيا وأوروبا من انتعاش بدرجة تفوق نظيرتها عبر الأطلنطى، حيث تعد آسيا وجهةً ومصدرًا رئيسيًا للتجارة الأوروبية، فنجد أنه من إجمالى الصادرات السلعية الأوروبية فى عام ١٩٩٤، والتى بلغت ٥٧٢ بليون دولار، والصادرات عبر الإقليمية الأوروبية التى بلغت ٤٧٥ بليون دولار فى نفس العام، تمثل مع أمريكا الشمالية ٢٦٪ و٢٧٪ على التوالى، ونسبة ٣٠٪ و ٣٢٪ مع آسيا، وفى نفس العام استوردت أوروبا ما قيمته ٤٨٧ بليون دولار، ٢٦٪ منها من أمريكا الشمالية و٣٧٪ من آسيا.

فى هذا الإطار اتفق زعماء من القارتين يمثلون ٢٥ دولة ـ ١٥ دولة أوروبية و ١٠ دول آسيوية ـ واللجنة الأوروبية على عقد القمة الأولى فى بانجكوك فى ١ ـ ٢ مارس ١٩٩٦، وأصدر الاجتماع فى ختامه بيانًا دعا فيه الزعماء إلى مزيد من الاستثمار المتبادل وتعزيز مساندة منظمة التجارة العالمية، ووضع خطوات محددة فى أسرع وقت لتنمية العلاقات بين المنطقتين، ولقد تمكن الزعماء فى اجتماعهم الأول من تجنب كافة القضايا الخلافية ونقاط الاختلاف والتركيز على المسائل التجارية والاقتصادية، خاصة وأن حوالى ٢٣٪ من التجارة العالمية الأوروبية تتم مع آسيا، وإن كانت استثماراتها لا تزال أقل من ٥٪.

---

(١) بروناى دار السلام، الصين، إندونسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة ، تايلاند، فيتنام.

(٢) النمسا، بلجيكا، الداغرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لكسمبورج، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.

ولقد توصل الزعماء فى اجتماعهم إلى وضع الأسس الأولية لمشاركة أوروبية آسيوية، تهدف إلى تحقيق نمو أكبر ومزيد من المشاركة مع القطاع الخاص، ووضع خطة عمل أوروبية آسيوية لتنمية الاستثمار، والاتفاق على إنشاء محفل لرجال الأعمال يبدأ أعماله فى فرنسا فى أواخر عام ١٩٩٦، وإنشاء مؤسسة آسيوية أوروبية مقرها سنغافورة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات دورية لوزراء الخارجية والاقتصاد خلال عام ١٩٩٧، أعقب ذلك عقد القمة الثانية فى لندن فى عام ١٩٩٨.

عقدت ثلاثة اجتماعات لوزراء الخارجية بين القمتين، كان الأول فى سنغافورة فى ١٤ ـ ١٥ فبراير ١٩٩٧ لإجراء مراجعة عامة للتقدم المحرز ومناقشة المسائل المتعلقة بالحوار السياسى، كما ناقش الوزراء فى هذا الاجتماع مستقبل تطور «أسيم» واتفقوا على النظر فى دراسة إطار تفصيلى للتعاون الآسيوى الأوروبى، وعلى أهمية تشكيل «مجموعة رؤية أسيم Asem Vission Group» فى قمة لندن لوضع تصور متوسط وطويل الأمد للتعاون بين المنطقتين.

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٩٧ فى بانجكوك، عقد وزراء المالية اجتماعهم الأول الذى أتاح تبادل وجهات النظر حول أوضاع الاقتصاد الكلى فى آسيا وأوروبا، ومراجعة تطورات أسواق الصرف الأجنبى وتطبيق العملة الأوروبية الموحدة، ومناقشة التطورات وسبل التعاون فى الخدمات المالية، ومراجعة التقدم فى التعاون الجمركى، والاتفاق على تعزيز التعاون لمكافحة غسيل الأموال، وتعزيز المشاركة فى المعلومات، والتشاور حول التطورات الدولية فى مجال الاقتصاد الكلى والتنمية والمسائل المالية، ولقد تمت متابعة هذه الاتفاقات من خلال اجتماعات نواب وزراء المالية التى عقدت فى كل من: لكسمبورج فى سبتمبر ١٩٩٧، ولندن فى فبراير ١٩٩٨.

وقد عقد وزراء الاقتصاد اجتماعهم الأول فى اليابان فى ٢٨ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٧ لتبادل الآراء حول العلاقات الاقتصادية العامة بين آسيا وأوروبا، ومناقشة عدد من الموضوعات التى تتضمن التفاعل بين قطاع الأعمال والتجارة

والاستثمار، والموضوعات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، وتنمية البنية الأساسية والنمو الاقتصادى المتواصل.

من ناحية أخرى، اتفق الوزراء على تأييد خطة عمل تنمية الاستثمار IPAP وإطار خطة عمل تسهيل التجارة TFAP(١) للعرض على قمة لندن فى أبريل ١٩٩٨، بينما عقدت اجتماعات كبار المسئولين للتجارة والاستثمار فى بروكسل فى يوليو ١٩٩٦، وبطوكيو فى يونيو ١٩٩٧، وبروكسل - مرة أخرى - فى فبراير ١٩٩٨.

## اجتماعات كبار المسئولين فى التجارة والاستثمار:

تم الاتفاق على عقدها بهدف تعزيز تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار، ولقد انصب التركيز الأساسى لهذه الاجتماعات على المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، والمسائل المتصلة بتسهيل التجارة والاستثمار، والتعاون الجمركى، والمسائل الاقتصادية ذات الأهمية المشتركة للطرفين.

## خطة عمل تعزيز الاستثمار:

اقترحتها تايلاند ووافقت عليها قمة بانجكوك، ولقد قامت مجموعة عمل مشتركة بين القطاعين العام والخاص بإعداد الخطة على أساس محورين: سبل تعزيز الاستثمار، وتنسيق لوائح الاستثمار، ولقد أقرها اجتماع وزراء الاقتصاد فى طوكيو فى سبتمبر ١٩٩٧ بصفة مبدئية، ثم أقرتها قمة لندن فى أبريل ١٩٩٨، وتتضمن إنشاء مجموعة خبراء للاستثمار لمساعدة مجموعة كبار المسئولين فى عمليات المراجعة والمتابعة.

## خطة عمل تحرير التجارة:

أعدت هذه الخطة بحيث يتم إقرارها فى قمة لندن، وكانت قد اقترحتها اللجنة الأوروبية وتبنتها أربعة أطراف هى: رئاسة الاتحاد الأوروبى واللجنة الأوروبية وكوريا الجنوبية والفلبين، وتهدف إلى تعزيز تحرير وتسهيل التجارة من خلال

(١) Trade Facilitation Action plan.

خفض القيود غير التعريفية، وتعزيز الفرص التجارية، والبناء على ما تم إنجازه بالفعل فى الإطارين: الثنائى، ومتعدد الأطراف.

وتتضمن الخطة تحديد المبادئ والأهداف، والمجالات ذات الأولوية فى الاهتمام، مثل إجراءات الجمارك والمعايير، والشهادات والمشتروات العامة (الحكومية) والحجر الصحى، وإجراءات صحة الحيوان والنبات، وحقوق الملكية الفكرية، وانتقال نشاط الأعمال، والأنشطة التجارية الأخرى بما فيها الوصول للأسواق فى قطاع التوزيع Distribution، وإنشاء قاعدة بيانات آسيوية أوروبية حول النظم التجارية والفرص واتجاهات السوق، ولقد تم بالفعل إعداد قائمة تفصيلية لأهداف محددة فى المجالات التى ينبغى التركيز عليها فى قمتى لندن وسول.

**محفل رجال الأعمال:**

تم إنشاء محفل رجال الأعمال للقمة الآسيوية الأوروبية واجتمع مرتين: الأولى فى باريس فى أكتوبر ١٩٩٦، والثانية فى بانجكوك فى نوفمبر ١٩٩٧، حيث استطلع رجال الأعمال من المنطقتين سبل تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين المنطقتين، وأقروا الحاجة لوجود إطار لتنشيط عمليات الأعمال يتسم بالاستقرار والوضوح والشفافية وعدم التمييز، وكذلك استمرار الجهود لخفض القيود على التجارة فى السلع والخدمات، وإبراز أهمية تحسين تدفق المعلومات لمساندة التعاون بين المنطقتين، خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم إيلاء اهتمام خاص للاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية بإنشاء اللجنة المشتركة الدائمة Standing Committee للبنية الأساسية، وموضوعات تسهيل التجارة بإنشاء فريق عمل Task Force للمساعدة فى تحديد العوائق الرئيسية للتجارة، وبتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد عقد فى جاكرتا فى ٨ ـ ١٠ يوليو ١٩٩٧ مؤتمر للأعمال، ركز فى الأساس على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار، كما عقد مؤتمر

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى مدينة نابولى بإيطاليا فى ٢٨ ـ ٣٠ مايو ١٩٩٨.

**صندوق الطوارئ:**

تم اقتراح إنشاء صندوق تمويل أسيم ASEM Trust Fund فى أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، يساعد البنك الدولى فى الاستجابة السريعة للاحتياجات الحقيقية للدول المتأثرة، من خلال منح تمويل فى صور مِنَح للمساعدات الفنية لإعادة الهيكلة المالية والإشراف على وتقييم الآثار الاجتماعية للأزمة.

**شبكة الخبراء الماليين:**

اقترحت اللجنة الأوروبية ورئاسة الاتحاد الأوروبى شبكة من الخبراء الأوروبيين فى اللوائح المالية والإشراف، يسهل الوصول إليها من قبل كافة العملاء، سواء كان البنك الدولى أو بنك التنمية الآسيوى أو أى مؤسسة متعددة الأطراف أوخاصة.

**تقييم آثار القمة الآسيوية الأوروبية:**

يعد انعقاد القمة الآسيوية الأوربية بمثابة نجاح للدبلوماسية الأوروبية الجديدة، واستجابة واضحة لتطورات الهيكل الاقتصادى العالمى الجديد، خاصة وأن أوروبا كانت قد أهملت آسيا لعقود طويلة، ليس بالضرورة من منظور التبادل التجارى، ولكن من منظور تقنين وتنظيم التعاون الثنائى وخلق شكل من أشكال التنسيق على صعيد السياسات الاقتصادية والتجارية، يكسب الطرفين مزيداً من الديناميكية والفاعلية فى صياغة توجهات النظام الاقتصادى الدولى فى مرحلته الراهنة التى لا تزال فى طور التكوين.

من ناحية أخرى، فإن ظهور تجمع أبيك العملاق الذى يضم اقتصاديات آسيا الصاعدة ودول القارة الأمريكية عبر المحيط الهادى، طرح تحديًا كبيرًا أمام الاتحاد الأوروبى يهدده بفقدان أسواقه الهامة فى آسيا وتقليص فرص التعاون والتجارة

على حد سواء، الأمر الذى استلزم تحركًا أوروبيا ذا طابع جديد وفكر متطور باتجاه آسيا يؤمن المصالح الأوروبية، بل ويسهم فى حالة نجاحه فى تحقيق مكاسب تفوق ما هو عليه الوضع الآن.

من ناحية أخرى، فلقد أثارت القمة الآسيوية الأوروبية ثلاث قضايا رئيسية، سواء لآسيا ولمحفل أبيك الذى يضم الدول الآسيوية الأعضاء فى هذه القمة وهى:

١ ـ ما هى الدروس المستفادة لآسيا ـ إذا كانت هناك أية دروس ـ من ملامح الإقليمية الأوروبية؟

٢ ـ ما هى الصلة بين الاعتماد الاقتصادى المتبادل، والدور الأمنى الحرج الذى تقوم به الولايات المتحدة عالميا، والأمن فى الدائرتين الآسيوية والأوروبية؟

٣ ـ فى ضوء التحول الهيكلى الأساسى للاقتصاد السياسى العالمى الناجم عن انتهاء الحرب الباردة وبروز الإقليمية التى يطرحها أبيك والاتحاد الأوروبى ونافتا، كيف يكون شكل الزعامة وطبيعة المؤسسات العالمية المناسبة القادرة على الربط بين الإقليمية والوطنية لتحويلهما إلى نظام قابل للوجود؟

وفى سعينا للإجابة على هذه التساؤلات نجد أن القواعد والمؤسسات التى أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واستمرت عبر مرحلة الحرب الباردة لم تعد تصلح لإدارة الظروف الجديدة المركبة للاقتصاد السياسى العالمى، ولعل أبرز ملامح المرحلة الجديدة تتمثل فى غياب القيادة القادرة على خلق مؤسسات جديدة تصلح لإدارة الصعيد العالمى، الذى تغيرت ملامحه بشكل جوهرى خلال ـ وبفعل ـ سنوات الحرب الباردة.

من ناحية أخرى، وبغض النظر عن النجاح فى تشكيل محفل أبيك العملاق، لم تقم الولايات المتحدة ـ قائد التحالف المنتصر فى الحرب العالمية الثانية ـ ولا الدول المحورية فى أوروبا وآسيا بطرح أية مبادرات لخلق مؤسسات مستحدثة مناسبة للظروف السياسية والاقتصادية الجديدة للوضع الراهن، فلا يزال صندوق

النقد والبنك الدوليين يمثلان أهم المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وأضيفت إليهما مؤخراً منظمة التجارة العالمية.

ويمكن إرجاع غياب القيادة الدولية إلى اختفاء نموذج رجال الدولة من الساحة العالمية، فإذا ما استمر هذا الوضع الذى أفرزته حالة التردد على الصعيد الوطنى فى كافة الدول المحورية فى تحديد مسار المستقبل، بالإضافة إلى تزايد سلطان الشركات الدولية ليعلو فوق سلطة الدولة فى كثير من الأحيان، فإن أى تحرك مرتقب يجمع بين محفلى أسيم وأبيك لخلق حوار متعدد الأطراف يضم المناطق الرئيسية الثلاث[1]، يظل يمثل أنسب السبل المطروحة لتحقيق التقدم المنشود للاقتصاد العالمى.

من ناحية أخرى، فإنه فى ظل تزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل.. أصبحت مصالح القوى، سواء الكبيرة أو الصغيرة، تمثل عنصر الترابط الذى يحتفظ بالمجتمع الدولى متماسكًا، وعامل الصراع الذى يفرق بين الدول فى نفس الوقت.

هناك تحدٍّ آخر للنظام العالمى الجديد يتمثل فى كيفية تحقيق تكامل القيم الآسيوية فى المؤسسات والقواعد الدولية، خاصة وأنه لأكثر من ثلاثة قرون ظل العالم تحكمه القوى الغربية التى تتركز فى شمال الأطلنطى، ولقد حددت هذه القوى ومصالحها والقيم الراسخة فى حضارتها بشكل كبير طبيعة النظام العالمى والقواعد التى تحكمه، فلقد كانت الحرب الباردة نفسها - على سبيل المثال - صراعًا بين فرعين من الحضارة الأوروبية، اعتنق أحدهما فلسفة حرية التجارة وعدم تدخل الدولة، والآخر تبنى نظريات الاقتصاد الشمولى، واستمر الصراع حتى سقوط حائط برلين فى عام ١٩٨٩، وسقطت معه النظريات القائمة على الأيديولوجية بانتصار الفلسفة الغربية وتسيدها.

تزامن ذلك مع بداية ظهور بعض الدول الآسيوية كقوى اقتصادية مؤثرة، وسعيها للتأكيد على وجود قيم ومؤسسات وقواعد بديلة للنظام الدولى،

(١) الأمريكتان وأوروبا وآسيا.

والحديث عن نمط آسيوى للرأسمالية مع وجود دور مشروع للنمو الاقتصادى الذى تقوده الدولة.

وكنتيجة لذلك، برز دور الدولة فى الاقتصاد الوطنى وسياسات الحكومات فيما يتعلق باللوائح ونشاط وممارسات القطاع الخاص كمجالات للنزاعات الدولية، وهذا يعنى سعى الحكومات الآسيوية للتمتع بدور ورأى أكبر فى طبيعة القواعد والمؤسسات التى تحكم الشئون السياسية والاقتصادية الدولية، الأمر الذى خلق حالة غير معلنة من النزاع بين القيم التنموية الغربية التى رسخت واستقرت لأكثر من نصف القرن، وبين القيم الآسيوية البازغة التى نجحت فى تحقيق معجزة اقتصادية فى هذه الدول، ذهبت بالبعض إلى حد التنبؤ بأن يكون القرن القادم هو قرن آسيا.

قد يساعد هذا الصراع الجديد الناجم عن بزوغ القوى الآسيوية على فهم أبعاد ومسببات الأزمة المالية الطاحنة التى أصابت دول شرق وجنوب شرق آسيا بصورة مفاجئة فى أواخر عام ١٩٩٧، فرغم أن هذه الأزمة قد حدثت نتيجة لوجود نقاط ضعف خطيرة وأوجه خلل عديدة فى كل من هياكل وممارسات اقتصاديات هذه الدولة ونظمها المالية، إلا أن حدوث الأزمة بهذا الشكل المفاجئ والشامل يوحى بأن قوى الحضارة الغربية قد قررت حسم هذا النزاع أيضًا لصالحها، وتفعيل واستغلال نقاط الضعف وأوجه الخلل فى الاقتصاديات الآسيوية لتقويض أسسها الاقتصادية، وإثبات خطأ وعدم جدوى القيم الآسيوية لإدارة الاقتصاد، وتفويت الفرصة بالتالى عليها لطرح رؤيتها لطبيعة القواعد والمؤسسات المستقبلية المنتظر أن يفرزها النظام الجديد - إن حدث - وتأكيد أن المؤسسات والقواعد القائمة التى تتمتع فيها الولايات المتحدة أولاً ثم أوروبا بالسلطان شبه المطلق، هى الوحيدة القادرة على إنقاذ هذه الدولة من أزمتها، مما يؤكد ملاءمتها لإدارة شئون العالم فى العصر الجديد، لا سيما صندوق النقد الدولى.

ويبدو فى هذا السياق أيضًا أن ما تعرضت له المكسيك من أزمة مالية فى ١٩٩٤ كان له هدفان:

الأول: تطويع سياسات واقتصاد المكسيك ووضعها تحت وصاية الصندوق كضرورة سابقة على دخولها كطرف فاعل فى نافتا، بحيث يكون اقتصادها مناسبًا ومتوافقًا بقدر الإمكان مع القيم الأمريكية قبل تمتعها بمزايا التكتل الجديد، وتكون استفادتها بالتالى محسوبة بدقة وفقًا للمعايير الأمريكية.

الثانى: بمثابة تدريب عملى بالذخيرة الحية على نمط جديد من أنماط التعامل مع القوى الاقتصادية البازغة فى معركة الاقتصاد الحر، يمكن استخدامه بكفاءة - إذا ما أثبت فاعليته فى حالة المكسيك - مع القوى الآسيوية البازغة التى تصور لها البعض أن القرن القادم هو لها، فبدأت تملى شروطها وتطالب بوضع قيمها محل الاعتبار.

وبما أن جولة المكسيك قد أتت ثمارًا طيبة، فما أن مضت سنوات ثلاث أو أقل حتى عاودت الولايات المتحدة الكَرّة، ولكن مع دول شرق وجنوب شرق آسيا، بما فيها العملاق اليابانى الذى اهتزت أسواقه المالية بشدة وأفلست العديد من مؤسساته المالية، فشرعت فى خلخلة نظمها المالية غير مكتملة النضج عن طريق المضاربة، وتركيز الكم الأكبر من الاستثمارات فى البورصة بدلاً من المشروعات المباشرة، وتدفق كم هائل من الاستثمارات ليحقق اعتماد البورصة على هذه الاستثمارات بشكل كبير، وكذلك العملات الوطنية، حتى يسهل سقوطها بمجرد سحب هذه الاستثمارات مرة أخرى وخروجها بصورة جماعية ومفاجئة من الأسواق الآسيوية ليحدث الانهيار العظيم، ويأتى الإنقاذ من مؤسسة المعسكر الغربى، صندوق النقد الدولى، بروشتته المعهودة وشروطه سابقة التجهيز، ليضع المقدرات الاقتصادية لهذه الدول تحت سطوته لعدد من السنوات، تخرج بعدها هذه الدول فى صورة لا علاقة لها بما كانت عليه قبل الأزمة، ولاعلاقة لها أيضًا بما كان يطلق عليه يومًا القيم الآسيوية، وربما ليصبح القرن القادم قرنًا أمريكيا خالصًا بعد أن اتسم القرن العشرين بكونه قرن أوروبا بوجه عام، خاصة إذا تذكرنا أن الحربان العالميتان كانتا حربين أوروبيتين فى المقام الأول.

## خامساً: مبادرة العمالقة عبر الأطلنطى

تعد المبادرة الأوروبية الأمريكية واحدة من أهم المبادرات التكاملية التى شهدها عقد التسعينات، وهى المبادرة التى تهدف إلى وضع أجندة للتعاون الشامل بين طرفيها يغطى كافة أوجه العلاقات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

كان المفوض التجارى الأوروبى سير «ليون بريتان» قد أعد دراسة اكتملت فى نهاية أبريل ١٩٩٥، تشير إلى إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطى بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وردا على هذه الدراسة، صرح المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية أثناء تواجه فى العاصمة الإسبانية[١] مدريد بأن ما يعرضه المفوض الأوروبى من أفكار جدير بالدراسة والاهتمام، مشيراً إلى إمكانية أن يكون الهدف بعيد الأمد هو تحقيق التكامل بين اقتصاديات أمريكا الشمالية والقارة الأوروبية بصورة تنسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

يعد هذا التوجه بمثابة مدخل جديد للعلاقات بين أكثر قوتين فى العالم المعاصر، وليس ثمة شك أن انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة قد عدلا بشكل كبير فى نمط وطبيعة علاقات التحالف الأوروبية الأمريكية التى سادت طوال تلك الحقبة، حيث بدأت أوجه التناقض والتنافس بينهما تظهر على سطح العلاقات من جراء تباين كل من التوجهات والمصالح وأساليب صيانة مثل هذه المصالح، فضلاً عن انتهاء أسطورة حلف الناتو التى قامت على أساس مجابهة المد الشيوعى وتحجيم الاتحاد السوفيتى وتقليص نفوذه، وكلها أمور لم يعد لها وجود فى أرض الواقع.

(١) كانت إسبانيا ترأس الاتحاد الأوروبى فى هذا العام.

أدى هذا التغير الجذرى فى منظومة العلاقات والتوازنات الدولية إلى التفكير فى الحاجة لإعادة صياغة هيكل العلاقات بين العملاقين وفق أسس جديدة تواكب متطلبات ومتغيرات ـ بل وتحديات ـ العصر، وتتمكن من استيعاب مظاهر التنافس الجديد الطارئ على علاقتهما بصورة تضمن صيانة مصالح الطرفين وتكاملها.

من هذا المنطلق جاءت دراسة المفوض التجارى الأوروبى وما أعقبها من تصريحات للمتحدث الرسمى الأمريكى، التى تمت ترجمتها إلى أفعال ومبادرات فى ٣ ديسمبر ١٩٩٥، عندما أعلن كل من: الرئيس الأمريكى «بل كلينتون»، ورئيس الوزراء الإسبانى «فيليب جونزاليس»، ورئيس اللجنة الأوروبية «جاك سانتر»، الأجندة الجديدة للتعاون الأمريكى الأوروبى خلال القمة الأمريكية الأوروبية التى عقدت فى مدريد، والتى أطلق عليها «الأجندة الجديدة عبر الأطلنطى» New Transatlantic Agenda، حيث تضع إطاراً جديداً للتعاون بين الطرفين يقوم على أربعة أسس رئيسية:

١ ـ تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية عبر العالم.

٢ ـ التجاوب مع التحديات الكونية.

٣ ـ المساهمة فى توسيع التجارة العالمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية.

٤ ـ بناء الجسور عبر الأطلنطى.

وسوف نقتصر فى تناولنا على الشق الاقتصادى والتجارى من هذه المبادرة لارتباطه بموضوعنا محل البحث، وهو الشق الذى تضمن جزئين: أولهما خاص بتقوية النظام التجارى متعدد الأطراف، والثانى يتعلق بإنشاء سوق جديدة عبر الأطلنطى.

## تقوية النظام التجارى متعدد الأطراف:

تضمن الشق الخاص بتقوية النظام التجارى متعدد الأطراف الاتفاق على تعزيز

الالتزام بأحكام منظمة التجارة العالمية، بما فى ذلك تقوية جهاز تسوية المنازعات والتنفيذ الكامل لاتفاقيات أوروجواى من قبل كل الأعضاء، واستكمال الأمور المعلقة التى لم يتم حسمها فى المؤتمر الوزارى لقيام المنظمة الذى عقد فى مراكش فى عام ١٩٩٤، وبذل الجهود لتحرير الخدمات المالية، والبدء فى مفاوضات المشتروات الحكومية لتغطى كل المشتروات لكل الأعضاء، فضلاً عن التعاون لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الملكية الفكرية، وكذلك التعاون فى المجالات الجديدة، مثل العلاقة بين التجارة والبيئة، وسياسات الاستثمار، وسياسات المنافسة، والعمالة، والنفاذ للأسواق، والتعاون الجمركى، ومكافحة الفساد الحكومى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة قد تم التوصل إليها بعد أقل من عام من إنشاء منظمة التجارة العالمية التى بدأت فى أول يناير من نفس العام، ولقد حدث تطور كبير فى المجالات التى تم تناولها فى هذا الإطار، حيث تم التوصل بالفعل لاتفاق لتحرير الخدمات المالية، وبدأت المنظمة فى تناول الموضوعات التى أثارها الطرفان، مثل سياسات المنافسة والاستثمار والمشتروات الحكومية والفساد وغيرها، وكلها أمور تم طرحها فى المؤتمر الوزارى الثانى للمنظمة الذى عقد فى سنغافورة فى عام ١٩٩٦، ولايزال بعضها فى طور التطور نظرًا لطبيعته الخلافية التى تجعل من الصعب التوصل لتوافق آراء بشأنها.

**السوق الجديد عبر الأطلنطى:**

ويمثل هذا الشق الجانب المباشر لتطوير العلاقات الثنائية بين الطرفين، حيث تم الاتفاق على إجراء دراسة مشتركة لسبل تسهيل التجارة فى السلع والخدمات، ومزيد من تقليص وإلغاء القيود غير التعريفية، وبناء الثقة المتبادلة من خلال العمل على حل النزاعات الثنائية، والعمل على التوصل لاتفاقية للاعتراف المتبادل لتقييم التوافق لبعض القطاعات فى أسرع وقت ممكن، واستمرار التعاون فى وضع المعايير الدولية، وفى تحقيق الشفافية وعدم التمييز، والتعاون فى

مجالات صحة الحيوان والنبات من خلال اتفاقية إطارية.

اتفقا أيضًا على العمل على زيادة نطاق تغطية اتفاق المشتروات الحكومية، واقتراح بإدراج تكنولوجيا المعلومات تحت اتفاق المشتروات الحكومية، فضلاً عن الاستمرار فى مناقشة موضوعات الملكية الفكرية، وتوسيع الحوار حول تحرير الخدمات المالية، والعمل على توقيع اتفاقية بنهاية ١٩٩٦ للتعاون الجمركى والمساعدة المشتركة، وكذلك توسيع حوار مجتمع المعلومات والتعاون التكنولوجى فى مجالات محددة لمساندة المشروع العالمى لمجموعة السبع حول مجتمع المعلومات، وتبادل المعلومات حول الأبحاث ومناقشة النواحى التنظيمية.

**العلاقات الاقتصادية:**

لكى نقف على حجم وأبعاد قيام منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، يصبح من الضرورى استعراض علاقاتهما الاقتصادية التى تمثل حجر الأساس لقيام هذا الشكل من التعاون، حيث سجلت التجارة بينهما فى عام ١٩٩٣ حوالى ١٧٠ بليون وحدة نقد أوروبية بزيادة بنسبة ٥٪ عن العام السابق، ولقد سجل الاتحاد الأوروبى فائضًا قيمته بليون إيكيو مقارنة بعجز ٢٠ بليون إيكيو فى عام ١٩٩١، بينما بلغت التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة فى عام ١٩٩٦ حوالى ٣٥٥ بليون وحدة نقد أوروبية، أى أكثر من ضعف حجمها قبل ثلاثة أعوام.

تعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى أوروبى، حيث تمثل وارداتها الأوروبية نسبة ١٧٪ من إجمالى الواردات، وتمثل الصادرات الأوروبية إلى السوق الأمريكى نسبة ١٨٪ من إجمالى صادراتها، بينما تتلقى أوروبا ٢٠٪ من إجمالى الصادرات الأمريكية، و١٧٪ من وارداتها.

ووفقًا لهذه التقديرات تمثل التجارة البينية بينهما ٧٪ من إجمالى التجارة العالمية، بينما تمثل العلاقة الاستثمارية بينهما أهم علاقة استثمارية فى العالم، حيث أن كليهما يمثل أكبر شريك استثمارى للآخر،. ويعد الاستثمار الأجنبى

المباشر المتبادل مصدرًا رئيسيًا لخلق الوظائف، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالى ٣ مليون وظيفة مرتفعة الرواتب فى أمريكا جاءت نتيجة للاستثمارات الأوروبية.

ويسجل الاتحاد الأوروبى نسبة ٥٠٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى الولايات المتحدة، بينما اليابان لا تمثل أكثر من ٣٠٪ ونصيبها آخذ فى الانخفاض، فى حين بلغت استثمارات الولايات المتحدة أكثر من ٤٠٪ من إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى الخارج، تتركز فى أوروبا.

**رؤية تحليلية لمبادرة New Trans Atlantic Agenda الأمريكية الأوروبية:**

تكتسب المبادرة الأمريكية الأوروبية أهمية خاصة، ليس فقط لكونها تضم أكبر قوتين اقتصاديتين فى العالم، ولكن أيضًا لما تعنيه من وضع أسس جديدة لمستقبل العلاقات بينهما، والاعتراف بحدوث تغير جوهرى لطبيعة هذه العلاقات أدى إلى وجود الحاجة لإعادة صياغتها كما سبقت الإشارة.

تعد هذه المبادرة على أى حال استجابةً منطقية لواقع مابعد الحرب الباردة، وبرغم كونها أول مبادرة من نوعها على هذا النطاق، إلا أنها لا تطرح فكرًا أو مذهبًا جديدًا فى العلاقات الأمريكية الأوروبية، إنما تطرح فقط منهجًا متطورًا، حيث سبق قيام مثل هذا التنسيق فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، سواء فى إطار تحويل عصبة الأمم إلى منظمة الأمم المتحدة، أو إنشاء حلف الناتو على سبيل المثال.

تأتى هذه الاستجابة المنطقية من منطلق أنه بينما استدعى انتهاء الحرب العالمية الثانية تطوير دور المنظمة الدولية لتتحول من عصبة الأمم إلى منظمة الأمم المتحدة من ناحية، وتكريس التحالف الناجح بين قوات الحلفاء لخدمة مصالح دولها من ناحية أخرى، يصبح من الضرورى اليوم العمل على التوصل لإطار مؤسسى جديد للعلاقات الأمريكية الأوروبية، يسهم فى تمكين الطرفين من إدارة وتوجيه دفة شئون العالم وفقًا للمعطيات المعاصرة فى أعقاب الحرب الباردة،

والتى حل فيها الصراع التكنولوجى محل الصراع الأيديولوجى، والتوازنات التجارية محل التوازنات الاستراتيجية، ومناطق التجارة الحرة محل مناطق النفوذ التقليدى، خاصة مع وجود إدراكٍ لدى كل منهما بأن ترك الحالة التنافسية بينهما لتتفاقم يعد أمرًا فى غير صالح الطرفين. وبرغم ما تحويه مثل هذه العلاقة من عناصر للتوافق وأخرى للتنافر، إلا أنه ليس ثمة شك فى أن كليهما يحرص على ألا تصل عناصر التنافر بين توجهاتهما إلى حد الصدام، والأمثلة على ذلك عديدة، فهناك مثلاً حالة كوبا التى تفرض الولايات المتحدة حظرًا اقتصاديًا صارمًا ضدها لأكثر من ثلاثة عقود، بينما ضربت به العديد من الدول الأوروبية عرض الحائط مؤخرًا بحثًا عن مصالحها، دون أن يؤدى ذلك إلى تأزم العلاقات مع الولايات المتحدة، الأمر الذى يترك هامشًا محدودًا للغاية لأطرافٍ أخرى لاستغلال وتكريس مثل هذا التباين.

وفى اعتقادى أنه من الخطأ النظر إلى العلاقة الأمريكية الأوروبية المرتقبة على كونها حالة طارئة، فهى فى الواقع لا تتعدى كونها حلقة من حلقات الاستراتيجية الكونية التى يضعها كل من الطرفين لتحقيق مصالحه العليا فى الدوائر المختلفة، ومن ضمنها الدائرة التى تجمعهما معًا، والتى تكتسب أهمية خاصة نظرًا لأنها تجمع بين اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية فى مختلف محافلها ومجالاتها، مع الوضع فى الاعتبار أوجه التوافق والتباين فى توجهاتهما.

وبالتالى، واستكمالاً لجوانب الاستراتيجية الكونية التى يضعها كل من الطرفين لنفسه للتعامل مع الدوائر المختلفة لمصالحه، تأتى الدائرة الأمريكية الأوروبية كإحدى الدوائر الحيوية الهامة للمصالح المشتركة، والتى ظلت دائمًا تتمتع بخصوصية بالغة، وإن كانت تفتقر إلى الإطار المؤسسى الملائم لمقتضيات العصر.

تأتى مبادرة عبر الأطلنطى إذن بصورتها الشاملة لتضع مثل هذا الإطار

المؤسسى، ويجب ملاحظة أن ذلك لا ينشئ مجالات جديدة للتعاون، فهناك العديد من السياسات المشتركة الأمريكية الأوروبية فى المجالات التى تناولتها الوثيقة، إلا أنها كانت تتم بصورة تلقائية تفرضها مصالح الطرفين، وأصبحت فى ظل المبادرة الجديدة تطبق بشكل إرادى متفق عليه، أو ستصبح كذلك بعد وضع مضمون الوثيقة موضع التنفيذ الفعلى.

من هذا المنطلق تمثل هذه المبادرة خطوة عملية لتفادى أضرار المنافسة غير المدروسة بين الطرفين، وسبيلاً لتعزيز التنسيق المتبادل بينهما، فى ظل مرحلة انتقالية يمر بها العالم ستسفر حتمًا عن شكل وهيكل منظومة العلاقات والمصالح الدولية فى القرن القادم.

من ناحية أخرى، فإن العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة تتأثر بشكل كبير بسبب كونهما أكبر قوتين اقتصاديتين فى العالم، حيث تؤثر السياسات المطبقة فى كل منهما على مصالح الآخر من جانب، وعلى تطلعات التنمية الاقتصادية العالمية من جانب آخر، ولقد أوضح التعاون الذى ظهر بينهما خلال التفاوض لإنهاء جولة أوروجواى، على سبيل المثال، أنهما كلما تعاونا وتوحد الهدف، كلما أصبح بالإمكان تحقيق تقدم كبير.

**أوجه الخلاف:**

رغم التشابك والتداخل الكبير فى المصالح الأمريكية الأوروبية، واعتمادهما المتبادل بشكل كبير سواء فى التجارة أو الاستثمار، إلا أن العلاقة الأمريكية الأوروبية لا تخلو من المشكلات وأوجه الخلاف والاختلاف، فمن جانبه يرفض الاتحاد الأوروبى اتجاه الولايات المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات الفردية فى علاقاتها بشركائها التجاريين بشكل يخل بالأحكام الدولية أحيانًا أو يؤدى إلى تزايد الحمائية الأمريكية، خاصة مسألة امتداد بعض التشريعات الأمريكية إلى خارج أراضيها Extreterritoriality التى لاتزال تمثل أهم أوجه الخلاف بينهما.

هناك أيضًا مسألة الإفراط الأمريكى فى استخدام مبدأ صيانة الأمن القومى

الذى يؤدى فى العديد من الحالات إلى تطبيق حمائية مستترة تضر بالمصالح الأوروبية، يضاف إليها القلق الأوروبى من أحكام Buy America التى تعرقل تحرير المشتريات الحكومية لتفضيل المنتجات الوطنية على المستوردة، وينطبق نفس الوضع بالنسبة للعديد من مشروعات البنية الأساسية ذات التمويل الفيدرالى.

فى هذا الإطار يعد القسم ٣٠١ من قانون التجارة الأمريكى لعام ١٩٧٤ الذى تم تعديله بقانون التجارة والتنافسية لعام ١٩٨٦، مثالاً صارخًا على فردية الإجراءات الأمريكية، وفردية الإجراءات هنا لا تعنى تطبيق القانون الوطنى، فالطبيعى أن تطبق الدولة قانونها الوطنى داخل أراضيها، ولكنها تعنى فى هذا السياق اتخاذ إجراءات عقابية وانتقامية وفقًا لمعايير فردية خاصة ترتبط برؤية الولايات المتحدة لسياسة الشريك، فى تعارض مع أحكام منظمة التجارة العالمية فى العديد من الحالات.

ولقد جاء التعديل المدرج فى عام ١٩٨٨ على القانون التجارى الأمريكى ليقدم قسمًا إضافيًا جديدًا أطلق عليه Super 301 يعنى بإجراء التحقيقات الخاصة حول الممارسات التجارية غير العادلة ضد الولايات المتحدة، والمفترض أن هذا التعديل كان مؤقتًا يسرى خلال عامى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ فقط، إلا أن الرئيس كلينتون أصدر أمرًا تنفيذيًا فى ٣ مارس ١٩٩٤ يلزم الممثل التجارى الأمريكى بتحديد أولوية الممارسات التجارية غير العادلة من قبل الدول المدرجة على قائمة المتابعة، ويبدأ تلقائيًا التحقيق فى هذه الممارسات ورفع الدعاوى ضدها.

ولقد قدم نفس التعديل أيضًا قسمًا آخر أطلق عليه Special 301 الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية خارج الولايات المتحدة لتحديد الدول الأجنبية التى لا توفر الحماية المناسبة لحقوق الملكية الفكرية الأمريكية، والشروع فى التحقيقات التى قد تسفر عن إجراءات عقابية فردية تجارية، ولقد شرعت الولايات المتحدة فى إجراء تحقيقات تحت القسم ٣٠١ ضد الاتحاد الأوروبى فى ٢٨ حالة، هددت فى سبع منها بفرض رسوم عقابية أو دعم مقابل، أو اتخذت بالفعل مثل هذه الإجراءات.

أما من جانب الولايات المتحدة فلطالما اعتبرت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة أهم عناصر الخلاف والصدام فى علاقاتهما التجارية، وكثيرًا ما طالبت الاتحاد الأوروبى بتخفيض الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين بنسبة ٢٠٪، وكذلك الدعم المقدم للمستهلكين فى صورة دعم لأسعار المنتجات الزراعية بنسبة ٣٦٪، ولقد ظل هذا الموضوع يمثل أهم عناصر الخلاف بينهما فى إطار مفاوضات جولة أوروجواى لتحرير التجارة، بالإضافة إلى المطالبة الأمريكية للاتحاد الأوروبى بتحرير تجارة السلع المصنعة، خاصة الملابس والمنسوجات، أو تحرير كافة قطاعات الخدمات خاصة الخدمات الثقافية المرئية والمسموعة التى يلزم فيها الاتحاد الأوروبى محطات الإذاعة المحلية ببث نسبة ٥١٪ من إرسالها من البرامج الأوروبية، حفاظًا على الهوية الثقافية.

ولكن كما سبق أن أوضحنا، فإن أوجه الخلاف والاختلاف بين العملاقين لا يسمح لها عادة أن تصل إلى حد الصدام، بل يتم احتواؤها والتوصل لحل توفيقى بشأنها قبل أن تتفاقم وتلحق الضرر بمصالح الشريكين.

ooo



# الفصل الثالث

## التكامل العربى نحو السوق المشتركة

أولاً: محاولات التكامل الاقتصادى العربى.

ثانياً: العوامل المعوقة للتكامل الاقتصادى العربى.

ثالثاً: ماذا عن السوق الشرق أوسطية؟

رابعاً: السوق العربية المشتركة.

## أولاً: محاولات التكامل الاقتصادى العربى

تزايد الحديث مؤخراً عن أهمية التوصل إلى سوق عربية مشتركة تنتقل فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية تامة دون قيود جمركية أو غير جمركية، ولم يقتصر الأمر على مجرد الحديث والخطاب السياسى البليغ، بل تجاوزه لينتقل إلى مرحلة طرح المبادرات والأفكار، ودراسة المكاسب والمنافع التى قد تعود على الدول العربية من جراء مثل هذا التكامل، الأمر الذى يوحى بجدية هذا التوجه، وميلاد رغبة موضوعية لدى الدول الداعية له فى وضعه موضع التنفيذ.

تعد فكرة التكتل والتكامل العربى عمومًا من أقدم الأفكار المطروحة على الصعيد العربى منذ عهود الاستقلال، ولقد تبلورت أولى جهود الترجمة العملية لهذه الفكرة فى قيام جامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٣، وإن كان قد سبق قيام الجامعة التوصل إلى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى عام ١٩٥٠، إلا أن هذه الاتفاقية ظلت روحًا بلا جسد، بينما جاءت اتفاقية إنشاء جامعة الدول العربية لتفرز منظمة عربية خالصة ذات أجهزة وآليات عاملة، وميثاق ينظم أعمالها، بغضّ النظر عن مدى ما اكتسبته هذه المنظمة من عدمه، من فاعلية وقدرة على التأثير عبر سنواتها التى قاربت على نصف القرن.

منذ هذا التاريخ لم يتوقف الحديث ولم تنقطع محاولات إقامة تكتل عربى اقتصادى قوى، يحفظ مصالح أعضائه، ويعزز من قدراتهم التنموية، ويمنحهم موقفًا تفاوضيًا أقوى فى المحافل الدولية، ورغم ذلك لم تسفر كل هذه المحاولات عن أى نجاحات ملموسة، إلا فى حدود ضيقة محدودة وفى مجالات

محددة، لا ترقى بأى حال إلى مستوى التكامل الاقتصادى العربى المنشود، وبرغم الاتفاقيات العديدة التى تم إبرامها من خلال المفاوضات - سواء فى إطار الجامعة العربية أو خارجها - ظلت التجارة البينية العربية لا تتعدى ١٠٪ من إجمالى التجارة الخارجية العربية ككل، وكان ذلك نتيجة للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سنعرض لها لاحقًا.

وقبل أن نخوض فى تفصيلات الموضوع، يجدر بنا أولاً أن نستعرض تطور جهود التكامل العربى وما أفرزته من اتفاقيات ومراسيم، وما آلت إليه هذه الوثائق القانونية من فراغ، فى محاولة للوقوف على أسباب فشل التكامل الاقتصادى العربى فى السابق، وصولاً إلى تصور لما ينبغى أن تكون عليه السوق العربية المشتركة التى أصبح الحديث عنها اليوم ضمن العناوين اليومية للأخبار.

لقد خرجت أولى محاولات التكامل الاقتصادى العربى فى عام ١٩٥٣، وذلك عندما تم التوصل لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتجارة الترانزيت - التى ضمت وقتئذ كلاً من: مصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان والسعودية والكويت - بهدف تسهيل تجارة الترانزيت بين الدول المشاركة، تمهيدًا لإقامة السوق العربية المشتركة، إلا أن هذه الاتفاقية لم تسهم بشكل ملموس فى تطوير التجارة البينية العربية.

وفى ٣ يونيو ١٩٥٧، اعتمد المجلس الاقتصادى التابع لجامعة الدول العربية - الذى كان يعد مجلسًا مؤقتًا وقتئذ - اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين أعضائه، وذلك بحضور ممثلى ١٢ دولة (الأردن وتونس والسودان والعراق والسعودية وسوريا ومصر ولبنان وليبيا واليمن والمغرب والكويت)، حيث ناقش حرية التجارة الوطنية والدولية. وفى عام ١٩٦٢ وقعت كل من مصر وسوريا والكويت والأردن والمغرب والعراق واليمن على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وصدقت عليها بعد ذلك ماعدا المغرب، ومن ثم دخلت الاتفاقية حيز النفاذ فى عام ١٩٦٤.

أصبح عدد الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية فيما بعد ١٣ عضواً بانضمام كل من: السودان واليمن الجنوبى والإمارات والصومال وليبيا وموريتانيا وفلسطين، وتم انضمام هذه الدول خلال عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ عدا السودان الذى انضم عام ١٩٦٩، وبالوحدة بين شطرى اليمن وانسحاب الكويت فى عام ١٩٩٠ أصبحت العضوية الحالية للمجلس تضم ١١ دولة(١).

أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى (الاسم الجديد للمجلس الاقتصادى اعتباراً من عام ١٩٥٩) فى عام ١٩٦٢ مجلس الوحدة الاقتصادية ليمثل الهيئة التى تشرف على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ولم يبدأ هذا المجلس أعماله إلا بدخول الاتفاقية حيز النفاذ فى عام ١٩٦٤، وإن كان يعد مجلساً مؤقتاً مرتبطاً باستكمال تنفيذ أحكام الاتفاقية.

تقرر حينئذ أن تمتد صلاحية مجلس الوحدة الاقتصادية المؤقت لحين وضع مشروع السوق العربية المشتركة التى أقرها المجلس فى عام ١٩٦٤، حيث اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم ١٧ فى ١٣ أغسطس ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة، ووافقت على القرار كل من: سوريا ومصر والعراق والأردن والكويت، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من أول يناير ١٩٦٥.

وضعت الاتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية برامج للتخفيضات الجمركية وانتقال رؤوس الأموال والأفراد بحيث كان هدفها الوصول للإعفاء الجمركى الكامل فى أول عام ١٩٧٠ بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية، وفى أول عام ١٩٧٥ بالنسبة للسلع المصنعة، ثم تم تعديل الاتفاقية فى عام ١٩٦٨ للإسراع بتحقيق الإعفاء الكامل للسلع المصنعة اعتباراً من أول عام ١٩٧١ بدلا من ١٩٧٥.

تضمنت الاتفاقية أحكامًا تتيح الحق للدول المشاركة فى استثناء بعض السلع من التفضيلات الممنوحة، فما الذى حدث؟

---

(١) مصر وسوريا والأردن والعراق واليمن والسودان والإمارات والصومال وليبيا وموريتانيا وفلسطين.

التجأت غالبية الدول المنضمة إلى هذه الأحكام الاستثنائية بصورة موسعة لاستثناء الشق الأكبر من السلع من التمتع بالأفضليات المتفق على منحها، بحيث أصبح الاستثناء هو القاعدة، وأفرغت الاتفاقية تمامًا من أى مضمون أو معنى، دون تحقيق الهدف الأصلى منها، ألا وهو تحرير التجارة البينية العربية.

وقد بدأت الدول العربية فى السبعينات فى تصنيع المعادن بدلاً من الاعتماد كلية على الخام، وبدأت فى تصدير سلع مثل المعادن والبترول والسلع الزراعية، إلى أن تم التوصل فى عام ١٩٨١ إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى فى إطار جامعة الدول العربية، وهى عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية، سواء كانت قيودًا تعريفية أو غير تعريفية، وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة فى السلع المصنعة ونصف المصنعة، وإعفاء السلع الزراعية كلية من الرسوم الجمركية وفقًا لما سبق الاتفاق عليه فى إطار اتفاقية الترانزيت لعام ١٩٥٣.

وقعت عشرون دولة عربية على هذه الاتفاقية، ولم تنضم إليها مصر نظرًا لظروف المقاطعة العربية وقت إبرامها، ولقد اتبعت المفاوضات بموجب هذه الاتفاقية أسلوب التفاوض «سلعة - سلعة» على أن يتم تعميم التنازلات الثنائية بعد الاتفاق عليها، ويتسم هذا الأسلوب من المفاوضات بالبطء والتعقيد، خاصة فى ظل غياب جدول زمنى محدد للانتهاء من المفاوضات، كما لم تحدد الاتفاقية أسلوب التعويض عن الخسائر التى قد تلحق بالبلدان المشاركة من جراء إزالة القيود.

وفى عام ١٩٩٠، تم التوصل إلى برنامج تمويل التجارة العربية، وهو عبارة عن مؤسسة مالية عربية ذات شخصية اعتبارية ومقرها دولة الإمارات العربية، برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دولار، تم تغطية حوالى ٩٠٪ منه بواقع ٥٠٪ تحملها صندوق النقد العربى و٢٠٪ تحملها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، أما النسبة الباقية فتمولها مصارف ومؤسسات تمويلية عربية أخرى،

ويقوم البرنامج بتمويل التجارة العربية من خلال خطوط الائتمان التى يمنحها للمؤسسات التمويلية القطرية ذات الصلة بالتجارة العربية.

ظل هذا البرنامج أفضل ما تم إنجازه على صعيد تنمية التجارة البينية العربية منذ عام ١٩٥٣ ـ إلى أن تم التوصل لاتفاقية تفعيل السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٩٧ ـ فهو لا يعنى بإزالة التعريفات وتبادل الأفضليات، وإنما يركز على الشق العملى لتنمية التجارة، وهو توفير التمويل اللازم لذلك فى صورة خطوط ائتمان.

أما خارج إطار الجامعة العربية، فلقد تم فى عام ١٩٨١ تشكيل مجلس التعاون الخليجى بهدف حماية الموارد البترولية العربية وتشكيل آلية دفاعية ضد التهديدات الإيرانية فى ذلك الوقت. وفى عام ١٩٨٩ شكلت كل من: مصر والعراق والأردن واليمن مجلس التعاون العربى كوحدة اقتصادية وسياسية، ولكنه مالبث أن انهار فى أعقاب الغزو العراقى للكويت. وفى نفس العام شكلت المغرب والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا اتحاد المغرب العربى الذى لم يسفر حتى الآن عن أية منافع ملموسة لأعضائه.

## دور الجامعة العربية:

ما من شك أن الشق الأعظم من جهود التكامل الاقتصادى العربى قد تم فى أروقة الجامعة العربية، فبالإضافة إلى الاتفاقيات الرئيسية التى استعرضناها لتونا، والتى كانت تهدف فى مجملها إلى الاقتراب بالدول العربية بصورة عملية إلى حالة أقرب إلى التكامل، فإن هناك العديد من الأجهزة التى تم إنشاؤها والاتفاقيات التى أبرمت فى إطار الجامعة، تسهم فى تعزيز التوجه الرئيسى نحو التكتل والتكامل الاقتصادى، لا يجب إغفالها أو الإقلال من شأنها.

شهد عقد السبعينات، وما واكبه من طفرة هائلة فى أسعار البترول العربى وتنامى ثروات الدول البترولية العربية، إنشاء العديد من الاتحادات العربية النوعية، مثل الاتحاد العربى للحديد والصلب، والاتحاد العربى للسكك

الحديدية..... إلخ، والتى بلغ عددها ٢٢ اتحادًا بهدف التنسيق فى الإنتاج والتسويق، والقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية التى تعود بالنفع على كافة الأعضاء، وتقديم الاستشارات الفنية من خلال مختلف الكوادر المدربة.

من ناحية أخرى، تزايد عدد المشروعات المشتركة اعتبارًا من عام ١٩٧٨، مثل الشركة العربية للملاحة، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية، على سبيل المثال لا الحصر.

وقد أدى هذا النشاط المتطور فى العمل العربى المشترك، وتزايد الحاجة لمزيد من التنسيق والديناميكية، إلى تشكيل الجامعة العربية ما أطلق عليه «لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك» والتى ضمت عشرين عضوًا لوضع استراتيجية مشتركة تحقيقًا للهدف الذى من أجله شكلت هذه اللجنة.

مارست اللجنة عملها طوال عامى ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، وانبثقت عنها لجنة من ثلاث شخصيات لإعداد ورقة عمل حول الاستراتيجية، وهى الورقة التى تم عرضها على المؤتمر الاقتصادى القومى الذى عقد فى بغداد فى عام ١٩٧٨، ثم على لجنة خبراء حكوميين عقدت فى العراق فى يناير ١٩٨٠، ثم عرضت على قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٠، ولقد اعتمدت تلك القمة أربع وثائق فى مجال العمل الاقتصادى العربى هى:

**الأولى:** وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، والتى ركزت على التنمية الزراعية والصناعية وتنمية الموارد البشرية.

**الثانية:** ميثاق العمل الاقتصادى العربى القومى، وتتسم هذه الوثيقة بعمومية الصياغة والنبرة السياسية حول أهمية العمل الاقتصادى القومى العربى.

**الثالثة:** الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية فى الأقطار العربية.

**الرابعة:** عقد التنمية العربية المشتركة، وهى وثيقة التزمت بموجبها خمسة أقطار عربية هى: السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر، بتخصيص

مبلغ خمسة مليارات دولار للعقد بواقع نصف مليار دولار سنويًا، توزع حسب نسب محددة لتمويل مشروعات التنمية فى صورة قروض فائدتها السنوية ١٪ وفترة سماح مدتها عشر سنوات، ثم يسترد القرض على أقساط سنوية متساوية على مدى عشرين عامًا.

تعد الوثيقة الأخيرة هى الإنجاز الحقيقى والملموس لقمة عمان الاقتصادية لعام ١٩٨٠، ولقد أسفر ذلك النجاح عن توقيع الدول العربية لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى فى عام ١٩٨١ لتحل محل الاتفاقية السابق توقيعها فى عام ١٩٥٣، كما سبقت الإشارة.

**مجالس الوزراء العرب:**

آلية أخرى لا تقل أهميتها عن الشركات والاتحادات العربية المشتركة هى مجالس الوزراء العرب، والتى تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادى والصناعى والزراعى والخدمى، والتى تعقد دوراتها بصورة منتظمة، منها على سبيل المثال مجلس وزراء الكهرباء العرب الذى عقدت دورته الثالثة فى ٢١ أبريل ١٩٩٩ لمناقشة الصعوبات التى تواجه إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية فى العالم العربى، وسبل إقامة سوق عربية للطاقة.

وتكتسب هذه المجالس أهمية رئيسية فى تأهيل الواقع الاقتصادى العربى ليتيح فرصة التكامل على أسس سليمة، خاصة وقد خلص العديد من الدراسات والندوات والأبحاث والمؤتمرات ـ منذ تواتر الحديث حول إعادة تفعيل التكامل الاقتصادى العربى ـ إلى أن تباين السياسات والنظم الاقتصادية فى الدول العربية، بما فى ذلك الأطر القانونية والتشريعية والنظم اللائحية، يأتى ضمن أبرز معوقات التكامل الاقتصادى العربى.

من هنا تأتى أهمية مجالس الوزراء العرب، التى من المفترض أن تؤدى فى غضون فترة زمنية مناسبة إلى تحقيق قدر أكبر من تجانس السياسات واللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادى فى مختلف البلدان العربية، وتوحيد المواصفات

القياسية فى المجالات التى تستوجب ذلك، وهى أمور تعد ضرورية وحاكمة لتحقيق التكامل المنشود، وكذلك تقليص التباين القائم بين أنماط التنمية المختلفة المطبقة فى الدول العربية، بالقدر الذى يجعل من التكامل الاقتصادى أمرًا قابلاً للتحقيق من الناحية التنظيمية والتشريعية.

ولا يقتصر دور مجالس الوزراء العرب على عملية تنسيق وتجانس السياسات، رغم أهميتها القصوى فى هذا السياق، حيث كثيرًا ما تسفر أيضًا عن العديد من المشروعات المشتركة التى تعزز من فرص التكامل على أرض الواقع، وتحقق مزيدًا من توافق المصالح والأهداف بين الدول المشاركة فى مثل هذه المشروعات.

✪✪✪

## ثانياً: العوامل المعوقة للتكامل الاقتصادى العربى

هناك العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى حالت دون تطوير التجارة البينية العربية، والتوصل إلى حالة من التكتل تضمن صيانة مصالح المجموعة فى مواجهة العالم الخارجى، وتجدر الإشارة إلى أن المشكلات التى كانت تعوق التكامل العربى لم تكن نتيجة لتقاعس البحث عن حلول، وإنما كانت ترجع إلى عدم وجود قرار سياسى قابل للتطبيق لوضع الأفكار والأبحاث العديدة المطروحة موضع التنفيذ، ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلى:

**العوامل الاجتماعية:**

يمثل المناخ العام السائد فى العلاقات بين الدول العربية ذاتها، أحد أهم العوامل الاجتماعية التى أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادى العربى، وهى العلاقة التى سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل، والحرص على تبوؤ دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير فى توجهات القرار العربى فى القضايا المختلفة، ولقد أسهمت الحرب الباردة فى تعزيز مثل هذه الفرقة، وكرستها حرب الخليج والغزو العراقى للكويت بصورة أكبر، مما أثر سلبًا ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية.

يضاف إلى هذا المناخ الاختلافات الكبيرة والتباين فى مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، فبينما عانت الصومال مثلاً من المجاعة، كانت دول الخليج البترولية تتمتع باقتصاديات قوية، حيث سجل متوسط نصيب الفرد من

الدخل القومى فى السعودية مثلا فى عام ١٩٩٤ حوالى ٧٥١٠ دولارًا أمريكيًا.

من ناحية أخرى، فإن تزايد معدلات نمو السكان فى بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء والفقراء فى هذه الدول، وبالتالى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة، الأمر الذى أرغم دول الخليج ـ الغنية ماليا والفقيرة من منظور الموارد البشرية ـ على استيراد العمالة من الخارج بدلاً من الاعتماد على العمالة العربية، كما كان عليه الحال فى عقود السبعينات وأوائل الثمانينات.

ولعل أحد أهم العوامل الاجتماعية الرئيسية المسئولة ـ ليس فقط عن فشل جهود التكامل العربى، بل أيضًا عن تواضع جهود التنمية العربية بوجه عام ـ هو تفشى الأمية بشكل كبير فى المجتمعات العربية التى تصل فى المتوسط العام إلى حوالى ٥٠٪ من إجمالى السكان، فضلاً عن تردى مستويات التعليم فى مختلف مراحله، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الناجمة عن الجهل وغياب الوعى السليم، ومن بينها مشكلات التطرف والإرهاب من جانب، أو التقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية بصورة تتنافى فى كثير من جوانبها مع القيم الإسلامية للمجتمعات العربية من جانب آخر، الأمر الذى أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية فى العديد من البلدان العربية.

**العوامل السياسية:**

ظل العالم العربى لعقود طويلة يواجه صراعات سياسية عديدة، لايزال بعضها دون حل حتى الآن، وأضيف إلى ذلك فشل الجامعة العربية فى التوصل لحلول عملية قابلة للتطبيق لمثل هذه المشكلات. ولعل أحد أسباب الفشل هو التباين فى أساليب صناعة القرار السياسى فى الدول العربية المختلفة، مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بطبيعة الحال، حيث كان من الصعب على الدول العربية الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمهم الحكومية وسياساتهم الوطنية المتباينة، بينما تطبق كل دولة سياسة خاصة بها تحددها

مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التى تخصها وحدها.

وفى هذا السياق، يعد تشكيل سوق عربية مشتركة بمثابة الخطوة الأولى نحو التوصل إلى أرضية سياسية مشتركة ومحايدة تلقى قبول مختلف الأطراف، وتتجاوز الخلافات والاختلافات سواء السياسية أو التنموية، وكم طرحت فكرة السوق العربية من قبل، ولكنها للأسف لم تر النور بسبب المشكلات التى حالت دون تنفيذها فى ظل الاختلافات الحادة التى ظهرت فى الاجتماعات العديدة التى عقدتها الجامعة لهذا الغرض!

ولعل أحد أهم العوامل التى أفشلت مثل هذه الجهود من قبل هو سوء استخدام النفوذ السياسى للدول العربية فى علاقاتها ببعضها البعض، حيث كانت بعض الدول العربية تميل إلى استخدام نفوذها السياسى على الدول التى تحتاج لمساعدة مالية مثلاً أو مساندة سياسية، بهدف تحقيق أهداف محددة تعود عليها بالنفع، سواء الاقتصادى أو السياسى.

من ناحية أخرى، لم تتوافر الإرادة السياسية الصادقة لدى القيادات العربية للدخول فى ترتيبات تجارية تفضيلية لتحرير التجارة فيما بين الدول العربية، إما لعدم اقتناع هذه القيادات بجدوى التكامل الاقتصادى العربى، أو تحسبًا للتكلفة التى قد تتحملها بعض الدول العربية الغنية من جراء التكامل مع أخرى فقيرة.

ونظرًا للظروف التى مرت بها المنطقة العربية خلال هذه الحقبة خاصة فى الخمسينات والستينات، اتسمت النظم السياسية العربية بعدم الاستقرار، واتسمت غالبية نظم الحكم بالرؤية الفردية للزعيم المطلق، وربما الأهواء الشخصية فى أحيان كثيرة،ولقد كان للعلاقات الشخصية بين الزعماء العرب أكبر الأثر فى صياغة حدود وأبعاد وطبيعة العلاقات فيما بين الدول.

**العوامل الاقتصادية:**

ليس ثمة شك أن تنامى التوجه نحو العالمية والتكتل الاقتصادى الإقليمى فى مختلف بقاع الأرض يشكل تهديدًا للمصالح الاقتصادية العربية، لا يمكن لأى

من دوله التعامل معها بصورة منفردة بغض النظر عن مستوى ثرائها وتقدمها الاقتصادى. حيث يجلب هذا التوجه الجديد منافسة ضارية تصاحبها ثورة التكنولوجيات الجديدة والاتصالات، ورغم ذلك لاتزال الدول العربية تعتمد فى تجارتها بشكل رئيسى على أسواق الدول المتقدمة بدلاً من تعزيز التجارة العربية البينية التى تتيح فرص جذب مزيد من الاستثمارات وزيادة فرص العمل المتاحة.

ويكمن السبب الرئيسى وراء هذا الخلل فى تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية، مما جعلها فى حالة تنافس وليس تكامل، بينما تتسم نظمها الاقتصادية بالتباين والاختلاف مابين دول تطبق التخطيط المركزى وتعتمد فى نشاطها الاقتصادى على إدارة الدولة والقطاع العام، ودول أخرى تطبق اقتصاد السوق وتعتمد على القطاع الخاص.

ويمثل غياب التنسيق فى مجال النقل والشحن وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية، عاملاً سلبيًا آخر عند مقارنته بالتعامل مع سائر دول العالم، وهو أمر غير مفهوم إذا أخذنا فى اعتبارنا عنصر القرب الجغرافى الشديد بين الدول العربية، يضاف إلى ذلك تفاوت معدلات الرسوم الجمركية المطبقة فى مختلف البلدان العربية التى تتراوح من ٤٪ فى بلد عربى إلى ٢٠٠٪ فى بلد آخر.

وسبب آخر أكثر أهمية هو تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية وتلك إحدى المشكلات الأساسية فى الدول النامية بوجه عام، أما فى حالة الدول العربية فإن بعضها يلجأ مثلاً إلى المقاطعة الاقتصادية كسبيلٍ لإنجاز أهدافٍ سياسية على غرار ما حدث عندما قبلت الكويت اتفاقية عام ١٩٦٥ ثم رفضت القرار الخاص بالسوق المشتركة بدعوى أنها تطبق بالفعل تجارةً كاملة التحرير، الأمر الذى يعرقل الالتزام الكامل بالمعاهدات والاتفاقيات التى يتم إبرامها.

وهناك أيضًا مشكلة التركيز العربى على بناء الأمن الاقتصادى، مما تسبب مباشرة فى إعاقة التجارة البينية، بمعنى تركيز كل دولة على مصالحها الفردية

الضيقة بغض النظر عن مصالح المجموعة، الأمر الذى جعل التجارة العربية الدولية لا تتجاوز ١٥٪ من إجمالى التجارة العالمية، بينما لا تتجاوز تجارتها البينية ١٠٪ على أفضل تقدير.

ونجد على سبيل المثال أن واردات السعودية فى عام ١٩٩٠ من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا بلغت حوالى ٢١,٥ بليون دولار، وبلغت صادراتها لهذه الدول حوالى ٢٨ بليون دولار، بينما لم تتجاوز تجارتها البينية مع سائر الدول العربية كافة نسبة ١٠٪ من إجمالى تجارتها الخارجية.

وفى الوقت الذى تسعى فيه الدول العربية إلى التنافس مع تكتلات اقتصادية قوية مثل نافتا والاتحاد الأوروبى وميركوسور والنمور الآسيوية، فإن تجارتها البينية فى عام ١٩٩٦ لم تتعدَّ ٧,٨٪، بينما مثلاً بلغت التجارة البينية الآسيوية ٣٠٪، والاتحاد الأوروبى ٦٠,٤٪، والدول اللاتينية الجنوبية (ميركوسور) ٩٠٪، مما يعنى أن التجارة الإقليمية البينية أصبحت تمثل حجر الأساس لأى منطقة تجارة حرة أو أى نمط من أنماط التكامل الاقتصادى الإقليمى.

وبإلقاء نظرة سريعة على تطور التجارة البينية العربية، نجد أنها لم تتعد فى عام ١٩٧٠ حوالى ٢ بليون دولار، ثم أخذت فى التزايد ـ بل فى التضاعف ـ فى عام ١٩٨٠ لتسجل أحد عشر ضعفًا لتصل إلى ٢٢,٥ بليون دولار، ثم أخذت فى التضاؤل مرة أخرى مع انخفاض أسعار البترول لتصل إلى متوسط ٢٠ بليون دولار فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥، ثم ١٥ بليونًا فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠، بمتوسط لا يتجاوز ٧٪ من إجمالى التجارة العربية، وصلت فى الفترة ٩٠ ـ ١٩٩٧ إلى نسبة لم تتجاوز بأى حال ١٠٪ من الإجمالى، بينما تمثل الصادرات العربية للدول الصناعية ٤٨٪ من إجمالى صادراتها، وتبلغ وارداتها من هذه الدول ٥٩٪ من الإجمالى.

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية الأخرى نجد أن الدول العربية تعانى من فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالى ٢٣ بليون دولار سنويا آخذة فى الزيادة،

ومتوسط معدل النمو الاقتصادى العربى حوالى ٢٪ فقط، وهو معدل متواضع سواء مقارنة بالمعدلات السائدة فى الدول النامية الأخرى ذات الاقتصاديات الديناميكية، أو بالنسبة للمعدل المطلوب لتحقيق الارتقاء الاقتصادى المنشود فى المجتمع العربى، ولايزيد معدل الاستثمار عن ١٪ فى المتوسط، بينما تبلغ المديونية الخارجية العربية ١٧٠ بليون دولار، وخدمة الدين العام تبلغ ١٢ مليار دولار، فى الوقت الذى بلغت فيه الاحتياطات النقدية العربية فى البنوك الدولية حوالى ٨٠٠ مليار دولار!

يضاف إلى ذلك فشل الدول العربية فى التنسيق بفاعلية بين مخططات كل منها الاقتصادية والمصالح الفردية من جانب، وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه فى إطار الجامعة العربية فيما يتعلق بالسوق المشتركة من جانب آخر، فعلى سبيل المثال، اتضح فى تقييم تطور السوق العربية المشتركة الذى أجرى فى عام ١٩٧١ أن بعض الدول العربية قد أوقفت الواردات لبعض السلع من بعض أعضاء الجامعة العربية باعتبارها من سلع الرفاهية، بينما لم تعتبرها دول أخرى كذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن الأسلوب الذى اتبعته الدول العربية فى محاولاتها التكاملية فى الماضى يحمل فى طياته جانبًا من أسباب الفشل، حيث قامت بعض هذه المحاولات على أساس اقتباس تجارب تكاملية أخرى وخاصة التجربة الأوروبية، على أساس مدخل تحرير التجارة ـ دون إعطاء الاهتمام الواجب للمشروعات المشتركة والتنمية المشتركة ـ بصورة تتناسب مع الظروف الاقتصادية وأنماط ومستويات التنمية فى البلدان العربية الساعية للتكامل.

ونظرًا لكل هذه العوامل مجتمعة، لم تسفر المحاولات المتلاحقة فى إطار جامعة الدول العربية عن أية نتائج ملموسة على صعيد تطوير التجارة البينية العربية، ويرجع ذلك ـ فيما يبدو ـ لعدم توافر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة فى تطوير التجارة فيما بينها، فاقتصر الأمر على التوصل لمراسيم ووثائق قانونية صماء تستهدف تطوير التجارة البينية، بينما تم إفراغ هذه المراسيم والوثائق

من أى مضمون فعلى من خلال التطبيق، فضلاً عن اعتماد العديد من الدول العربية على حصيلة الرسوم الجمركية كمصدر هام من مصادر الموارد المالية السيادية للدولة.

ونود فى هذا الصدد أن نكرر أمرًا هامًا، فالدعوة إلى تنمية التجارة البينية العربية، أو تحويل جانب من الاستثمارات العربية الخارجية إلى الداخل، لا تعنى بأى حال أن يكون ذلك بديلاً عن التجارة أو الاستثمار العربى الخارجى، بل هو أمر مكمل له، فنحن نعيش عصرًا لا يعرف التقوقع الداخلى، ولكنه أيضًا عصر التكتل الاقتصادى للمجموعات الجغرافية المختلفة، آسيوية وإفريقية وأمريكية، حتى الهند التى لم تجد لنفسها مكانًا فى تجمع دول آسيا والباسيفيكى «أبيك» شرعت فى إقامة تكتل تكون هى مرتكزه الأساسى لدول المحيط الهندى.

فالدول إذن تبتكر، إذا استدعى الأمر، إطارًا جغرافيًا يبرر الدعوة للتكتل، فنجد الولايات المتحدة تستغل امتداد المحيط الباسيفيكى من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل فى تكتل اقتصادى عملاق يضم الصين واليابان والنمور الآسيوية، وهناك أيضًا الإطار الجديد لعلاقة استراتيجية أمريكية أوروبية عبر الأطلنطى، فبعد أن كان ينظر للمحيطات على أنها أدوات فصل بين القارات والدول، أصبحت اليوم تستخدم كأداة اتصال وتواصل يجمع بين الدول من مشارق الأرض إلى مغاربها، فراحت أوروبا الموحدة تبحث عن مصالحها فى آسيا من خلال آلية القمة الآسيوية الأوروبية، وتستشرف سبل توطيد علاقاتها بدول الجنوب اللاتينى لتوازن الثقل الأمريكى الحتمى فى شمال القارة اللاتينية.

أما فى حالة الدول العربية فهى لا تحتاج إلى ابتكار إطار جغرافى للتكامل، أو البحث عن نقاط التقاء تدعو للتكتل، ولا يتطلب الأمر إعادة توصيف المحيطات وطى المسافات بحثًا عن المصالح، فهناك تلاحم جغرافى بين الدول العربية كافة من المحيط إلى الخليج ـ كما جرى القول فى عصر اشتداد نزعة القومية العربية ـ وهناك إطار منطقى قائم بالفعل تدعمه حقائق التاريخ وأوردة الثقافة واللغة والدين، ولا ينقصه سوى ميلاد الرغبة الحقيقية فى التكتل، وتجاوز النظرة الضيقة لمصلحة الدولة الفرد، أو متطلبات بقاء نظم حكم بعينها.

## ثالثًا: ماذا عن السوق الشرق أوسطية ؟

يعد من الصواب القول أن فكرة الشرق أوسطية قد قامت فى الأساس بفعل انهيارين رئيسيين متعاقبين، الأول: انهيار النظام العالمى ثنائى القطبية فى عام ١٩٨٩ متمثلاً فى تفكك الاتحاد السوفيتى وتشتت دوله إلى دويلات وتحلل المعسكر الشيوعى، وبالتالى تربع الولايات المتحدة بمفردها على عرش زعامة عالم نهاية القرن العشرين، وفقدان العديد من الدول العربية لحليفها التقليدى السابق - الاتحاد السوفيتى - لتجد نفسها فى خضم الصراع العالمى دون حليف، والثانى: انهيار النظام العربى فى عام ١٩٩٠ متمثلاً فى الغزو العراقى للكويت، وما أفرزه من تفاقم الشقاق والفرقة فى الصفوف العربية، وافتضاح أزمة النظام العربى المهترئ عالميًا، وتغيير مفاهيم العدو التقليدى ومصادر تهديد الأمن القومى فى الفكر السياسى العربى المعاصر.

كان ذلك بمثابة أول الغيث، ولقد جاء مؤتمر مدريد للسلام فى أواخر عام ١٩٩١، بكل ما نتج عنه من إيجابيات لا مجال لسردها هنا، ليخلق أرضية مثالية للبناء على ما تمخض عن الانهيارين، والسعى من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل للإجهاز على ما تبقى من النظام العربى العليل، وإحلاله بنظام آخر شرق أوسطى تكون فيه لإسرائيل مكانة رئيسية مرموقة، وللولايات المتحدة القول الفصل فى كافة قضاياه الحيوية، وإحكام السيطرة على منابع البترول فيه.

ونظرا لأن مؤتمر مدريد كان قد تمخض عن مسارين لمفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، أحدهما ثنائى بين كل من الأطراف العربية وإسرائيل، والثانى

متعدد الأطراف يضم كافة الدول العربية ودولاً من خارج المنطقة، أوروبية وأمريكية وآسيوية، ويضم مجموعات عمل للبيئة والتعاون الاقتصادى الإقليمى والحد من التسلح والمياه واللاجئين، أصبح من غير المستغرب الحديث عن عقد قمم اقتصادية إقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتعزيز التعاون الاقتصادى فى المنطقة، ومساندة جهود التوصل لتسوية سلمية لنزاع النصف قرن.

ولقد ظهرت فكرة الشرق أوسطية بملامحها التفصيلية فى عام ١٩٩٣ عندما أصدر شيمون بيريز كتابه: «الشرق الأوسط الجديد»، حيث التقط بيريز الخيط وشرع فى البناء، سواء على التداعيات الدولية أو تلك التى تشهدها المنطقة العربية، بالتوازى مع تزايد النزعة الإقليمية فى التوجهات الاقتصادية والتجارية الدولية، وتحول النظام الاقتصادى الدولى إلى التخصص، وتنامى دور القطاع الخاص، واتساع مساحة مشاركته فى صياغة السياسات الاقتصادية ككل.

تضمن كتاب بيريز تصوره لفكرة الشرق أوسطية الجديدة التى تقوم على أساس أن السلام لن يتحقق فى المنطقة دون أن تسبقه تنمية إقليمية ملموسة، وأنه لا ينبغى أن تستمر إسرائيل كدولة رفاهية بينما يحيا جيرانها في حالة فقر تولد الشعور بالمرارة الذى يدفع إلى سباق التسلح وتزايد العنف والتطرف، مشيراً إلى ضرورة التعامل مع جذور الصراع التى تتمثل من وجهة نظره فى الفقر والتمييز الذى يخلق الإحباط وفقدان الأمل فى المستقبل.

تتبنى أفكار بيريز مجموعة من المفاهيم المباشرة التى تعتبر الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية بالغة للعالم بأسره، ليس فقط لأنها مهد الحضارات، ولكن لحيازتها أكثر من ٦٠٪ من احتياطى البترول العالمى، كما أنها تعد سوقًا ضخمًا متسعًا للدول والشركات العالمية، الأمر الذى يبرز أهمية تمتعها بالاستقرار الذى لا سبيل له سوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستندة إلى الاندماج والتكامل الاقتصادى.

ويستمر بيريز فى عرض رؤيته المستقبلية للمنطقة، مشيراً إلى أهمية التنمية

السياحية باعتبارها من أهم ثروات المنطقة التى تتمتع بإمكانات سياحية هائلة، والنظر فى إمكانية التوصل لترتيبات تجارية واقتصادية تكاملية بين كافة دولها، يمكن أن تبدأ من خلال نواة تضم إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية على غرار البينولوكس الأوروبى الذى يضم هولندا وبلجيكا ولكسمبورج.

وقد أولى بيريز أهمية قصوى لدور القطاع الخاص باعتباره الجسر الذى يمكن من خلال تعاونه العبور بالمنطقة إلى السلام الشامل، وإن كان غرض بيريز فى الواقع مما يرمى إليه عبر فكرة دور القطاع الخاص كجسر إقليمى، هو استخدام هذا الجسر للعبور فوق الحكومات وتجاوز كافة الأبعاد السياسية والإدارية التى ترتبط بالتعاون الحكومى، وبالتالى تجاوز تطورات عملية السلام سلبًا وإيجابًا، وخلق بيئة أعمال بين القطاع الخاص ترتبط من خلالها مصالح الدول العربية بمصلحة إسرائيل، ويصعب معها تغيير الأمر الواقع حتى لو فشلت جهود التسوية السلمية.

من هذا المنطلق وعلى هذا الأساس تمت الدعوة إلى عقد اجتماعات قمة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكى ومنتدى دافوس الاقتصادى السويسرى، تشارك فيها كافة دول المنطقة بالإضافة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية، بهدف استطلاع آفاق التنمية والاستثمار فى دولها، وتعزيز أسس التعاون الإقليمى على أساس مفهوم الشرق أوسطية الجديد.

وتم بالفعل عقد أربعة مؤتمرات وإن لم تكن على مستوى القمة، الأول فى كازابلانكا بالمغرب فى عام ١٩٩٤، ثم عمان بالأردن فى ١٩٩٥، ثم القاهرة فى عام ١٩٩٦، وأخيرًا الدوحة فى قطر عام ١٩٩٧، تقدمت خلالها الدول الإقليمية المشاركة بتصوراتها للمشروعات الإقليمية اللازمة لعملية التنمية الشاملة من خلال هذا المحفل الدولى الهائل الذى دعى إليه آلاف من رجال الأعمال من شتى بقاع الأرض.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم ٢٩٧,٨ مليون نسمة، ويبلغ ناتجها القومى الإجمالى حوالى ٥٣٠ بليون دولار، ويعمد التصور الإسرائيلى إلى تقسيم المنطقة إلى أربع مناطق جزئية:

*** منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية:**

وتضم كلاً من: دول مجلس التعاون الخليجى الست بالإضافة إلى العراق وإيران واليمن، ويبلغ تعدادها ١٢٢,٤ مليون نسمة بناتجٍ قومى إجمالى يبلغ ٢٨٠,٢ بليون دولار.

*** منطقة شرق البحر المتوسط:**

وتضم كلاً من: مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين وإسرائيل، ويبلغ تعدادها ١٨٠ مليون نسمة، وناتج إجمالى ١٣٢ بليون دولار.

*** منطقة شمال إفريقيا:**

وتضم السودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ويبلغ تعدادها ٩٥,٣ مليون نسمة، وناتجها ١١٧,٥بليون دولار.

*** الدول العربية:**

ويبلغ تعدادها ٢٣٠ مليون نسمة، وناتجها الإجمالى ٤١٣,٦ بليون دولار.

ولقد انعكس هذا التقسيم بوضوح من خلال المشروعات التى تقدمت بها إسرائيل فى كتابها الذى أعدته لهذا الغرض، والتى تجعل من إسرائيل فى كل من هذه المناطق بمثابة مكون رئيسى وركيزة لمشروعات التعاون الإقليمى، ومستفيد بشكل مباشر من مثل هذه المشروعات.

ودون أن نتطرق للتفاصيل حول ما دار فى هذه المؤتمرات الأربعة، يمكن القول أن مؤتمر كازابلانكا مثل بحق بداية هذا النمط الجديد من أنماط إدارة العلاقات فى منطقة الشرق الأوسط، فمجرد انعقاده بتلك الصورة أعلن على العالم انتهاء المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل، واستعداد الدول العربية لقبولها كدولة إقليمية يمكن التعاون معها بشكل أو بآخر.

أما مؤتمر عمان ـ والذى أطلق عليه مؤتمر الهرولة ـ فقد شهد حالة مخزية من التسابق العربى على الدخول فى مشروعات إقليمية مع إسرائيل، أملاً فى الحصول على مزيدٍ من التمويل الدولى وتحقيق المكاسب الوطنية الضيقة، كعادة الدول العربية على مدار نصف قرن من الزمان، وكاد مؤتمر عمان أن يؤكد دون شك الانهيار التام للنظام العربى وانتهاء مفهوم القومية العربية إلى الأبد، وبالتالى نجاح المسعى الإسرائيلى الأمريكى المشترك فى فرض واقع جديد فى المنطقة يقوم على مفاهيم مغايرة.

على أى حال، فقد جاء مؤتمر القاهرة ليعيد الأمور إلى نصابها، حيث كثفت مصر براعتها وحنكتها الدبلوماسية فى هذا المؤتمر لتفوت على إسرائيل فرصة ضرب ما تبقى من آمال التضامن العربى بدافع المصلحة المشتركة، ونجحت فى إرساء مفهومٍ جديد لاقى قبولاً متسع النطاق، يقوم على أساس أن التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط لا يعنى بالضرورة أن تكون إسرائيل طرفًا حتميًا فيه، فأى تعاون يتم بين دولتين أو أكثر من دول المنطقة يعد تعاونًا إقليميًا، وتنطبق عليه الشروط المتفق عليها فى إطار المؤتمرات الاقتصادية هذه.

ولقد جاءت أول ترجمة عملية للمفهوم البارع الذى طرحته مصر، متمثلة فى مشروع الغاز المصرى التركى الذى تقوم مصر بموجبه بتصدير ١٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى سنويًا لتركيا اعتبارًا من عام ٢٠٠٠، تبلغ قيمتها ٦ بليون دولار، وقوضت مصر بذلك فرصة احتكار إسرائيل لكافة مشروعات التعاون الإقليمى والترويج لفرضية أن التعاون لا يعد إقليميًا مالم تكن إسرائيل طرفًا فيه، وبالتالى لا يستحق التمويل الذى يتم طرحه من خلال هذا المحفل.

وأخيرًا جاء مؤتمر الدوحة فى قطر ليعلن انتهاء سلسلة المؤتمرات التى قصد بها التحايل على عملية السلام والالتفاف حولها ـ بل وتجاوزها ـ بغرض أن تسبق العلاقات الاقتصادية العربية الإسرائيلية أية تسوية سياسية مقبولة، حيث أدى تعمد إسرائيل تجميد المسار الفلسطينى وإهدار كافة الالتزامات التى تم الاتفاق

عليها ـ سواء فى مؤتمر مدريد أو فى اتفاقيات أوسلو وواشنطن ـ إلى مقاطعة الغالبية العظمى من الدول العربية لهذا المؤتمر، باعتبار أنه لا مجال للحديث عن التعاون الاقتصادى الإقليمى فى ضوء توقف عملية السلام، وأن أى حديث فى المستقبل عن إحياء هذا الشكل من التعاون إنما يرتبط مباشرة بما يتم تحقيقه من تقدم على صعيد التسوية السياسية.

وهكذا خرج مؤتمر الدوحة فارغًا من المضمون، ولعل أبرز ما حققه هذا المؤتمر هو إعادة قدر من مظاهر التضامن والتنسيق للصف العربى الذى اتخذ موقفًا واحدًا صارمًا فى مواجهة العناد الإسرائيلى وتماديه فى تجاهل متطلبات السلام العادل والشامل، كما أن هذه الروح الإيجابية قد عززت من الوعى العربى بضرورة التوصل إلى ترتيب تكاملى اقتصادى عربى يمثل النواة الحقيقية لأى نظام مستقبلى فى المنطقة، سواء كان نظامًا شرق أوسطيًا أو ما سواه.

كان ظهور فكرة الشرق أوسطية قد أثار جدلاً واسعًا حول أثر هذا الإطار على مستقبل التعاون العربى ومدى قدرة النظام العربى على الاستمرارية والتطور من عدمه، وخرجت الآراء متباينة ومتفاوتة فى تقييم مثل هذه الآثار.

رأى البعض أن التمادى فى تطوير مفهوم الشرق أوسطية سيؤدى حتمًا إلى القضاء على النظام العربى الذى ظل قائمًا حتى الآن رغم عثراته العديدة ونقاط ضعفه،وذوبان الهوية العربية المتميزة لحساب هوية أخرى شرق أوسطية تتضمن الهوية اليهودية والفارسية والتركية، بالإضافة إلى الهوية العربية الواهنة.

البعض الآخر رأى أنه ليس ثمة تعارض هناك بين الشرق أوسطية والنظام العربى القائم، بل يمكن التعايش بينهما بصورة جيدة، وتحقيق شكل من أشكال التكامل فى هذا الإطار.

ونظرًا لهذا التباين فى التقدير، جاء موقف الجامعة العربية ليضع خطوطًا عريضة تحسم هذا التباين وتضع محددات التعامل العربى مع هذا المفهوم الجديد، حيث تضمن موقف الجامعة العناصر التالية:

١ ـ أنه لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام قبل انتهاء الأسباب التى دعت إليها فى المقام الأول، باعتبارها أداة دبلوماسية وقانونية تستخدمها الدول بشكل مشروع لصيانة مصالحها واستعادة حقوقها.

٢ ـ أنه لا يجب أن يترتب على السلام ميزة اقتصادية خاصة لإسرائيل، حيث ستتعامل كل دولة عربية معها وفقًا لمعايير المصلحة الوطنية.

٣ ـ إيلاء الأولوية المطلقة لتأييد السلام الشامل والعادل وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

٤ ـ الدول العربية دولاً ذات سيادة تختار كل منها حجم وشكل العلاقة التى تربطها بإسرائيل.

٥ ـ أن أى ترتيب شرق أوسطى لن يكون على حساب الدول العربية التى تربطها روابط وثيقة عدة، إذ أن هناك أسسًا قائمة راسخة لتطوير العمل العربى المشترك فى شتى المجالات.

.. على أى حال ـ وبغض النظر عن وجود حالة من تباين الآراء حول مفهوم وأبعاد الشرق أوسطية، والتى تعد ظاهرة صحية فى مثل هذه الظروف ـ لا يجب أن يغيب عن الأذهان أيضًا الإطار المتوسطى الذى يضم غالبية الدول العربية وإسرائيل فى إطار تعاونٍ وثيق مع الاتحاد الأوروبى، رغم أن هذا الإطار يختلف عن تصور الشرق أوسطية فى جوانب عدة، حيث يدعو الإطار المتوسطى إلى نوع من أنواع الدمج بين الدول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبى، بينما يهدف الإطار الشرق أوسطى إلى دمج دول المنطقة بعضها فى بعض.

وأعتقد من صواب القول أنه لا ينبغى أن يكون هناك تعارض بين أى من هذه الأطر الثلاثة، سواء العربى أو الشرق أوسطى أو المتوسطى، فبالنسبة للإطار العربى، ليس ثمة شك أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين مصالح كافة الدول العربية، سواء كانت هذه المصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية، حتى وإن بدا الأمر خلاف ذلك أحيانًا، أو أدت اختلافات الرؤى بين القيادات الحاكمة إلى الإيحاء

بواقع مغاير، ويستدل على ذلك من تاريخ المنطقة الذى يمثل الدليل الدامغ على صحة هذا التصور بدرجة تصل إلى حد وحدة المصير، وبالتالى يصبح من العبث الحديث عن أى ترتيب يلغى النظام العربى بأى حال.

ومن ناحية أخرى، فبينما تعنى المتوسطية دورًا أوروبيًا أكبر فى المنطقة مع تقليص الأهمية النسبية لإسرائيل واستبعاد الولايات المتحدة، فإن الشرق أوسطية تعنى دورًا أمريكيًا محوريًا وثقلاً نسبيًا لإسرائيل، مع تواجدٍ مؤثرٍ وملموسٍ لدول الخليج البعيدة حتى الآن عن الإطار المتوسطى، فأحدهما إذن لا يغنى عن الآخر، الأمر الذى يستوجب تجاوز الجدل حول هذه الحالة التنافسية التى تعنى فى المقام الأول مصالح أوروبا والولايات المتحدة أكثر مما تعنى مصر والدول العربية كافة.

وقد يصبح من الضرورى فى هذا السياق انتقال المعالجة العربية لهذا الموضوع إلى حالة المبادأة والمبادرة، خاصة فى ظل المبادرات والأفكار الإسرائيلية المتعاقبة، وآخرها الفكرة الداعية إلى إقامة تحالف بين كل من إسرائيل والأردن وتركيا والعراق (بعد اختفاء رئيسها الحالى).

وبغض النظر عن مدى إمكانية تنفيذ مثل هذا الترتيب مستقبلاً من عدمه، فإن مثل هذه الأفكار توضح وجود أجندة إسرائيلية متكاملة الأركان لمستقبل الترتيبات والأوضاع فى المنطقة، تلقى بأوراقها الواحدة تلو الأخرى تحقيقًا لأهدافها الاستراتيجية، وتطرح أمام الدول العربية مزيدًا من القضايا الخلافية التى تستنفد طاقاتها وتحيد بها عن الأهداف الاستراتيجية العليا.

❂❂❂

## رابعاً: السوق العربية المشتركة

الآن.. وبعد أن تحدثنا عن محاولات التكامل العربية والعوامل التى أعاقت هذا التكامل، واستعرضنا أبعاد المفهوم الجديد للشرق أوسطية كبديل للهوية العربية، يصبح من الضرورى أن نلقى الضوء على انطلاق فكرة السوق العربية مجدداً، وما تحقق حتى الآن على صعيد ترجمتها إلى واقع.

أشرنا فى عرضنا للتفاعلات التى شهدتها المنطقة العربية مؤخراً إلى التحديات الجديدة التى طرحتها هذه المتغيرات، والتى أسفرت عن تزايد الحاجة إلى مزيد من التكتل والتكامل العربى بصورة لم تحدث من قبل، خاصة السعى جدياً لإنشاء السوق العربية المشتركة.

من هذا المنطلق الواعى تبنى الرئيس حسنى مبارك فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة من خلال دعوته المتكررة للدول العربية فى مختلف المناسبات والمحافل، للشروع جدياً فى دراسة كيفية ومتطلبات إنشاء هذه السوق، ولم تأت هذه الدعوة من فراغٍ، إنما عكست إدراك مصر للأهمية البالغة والحتمية للتوصل لترتيب تكاملى عربى، يحقق للدول العربية ثقلاً دولياً مناسباً ويعزز من موقفها التفاوضى، سواء فى المحافل الدولية أو فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة التى خرجت إلى حيز الواقع الواحد تلو الآخر، لتستوعب الشق الأكبر من أهم الدول المؤثرة فى التجارة الدولية، ناهيك عن مجابهة الدعاوى المنادية بإنشاء السوق الشرق أوسطية، وما تواتر حوله من مخاوف تهدد التكامل، بل والكيان العربى ككل.

جاء التصور المصرى لإنشاء السوق العربية المشتركة على أساس البدء بإنشاء مناطق للتجارة الحرة العربية فى أطر ثنائية وشبه إقليمية، تتيح تدريجيًا لبقية الدول الراغبة أن تنضم إليها لاحقًا وتنشئ فيما بينها ترتيبات تفضيلية بحيث تصل فى نهاية الأمر إلى خلق سوق عربية مشتركة تضم كافة الدول أعضاء جامعة الدول العربية.

يتم تنفيذ هذا التصور من خلال عدة مسارات، أولها: تنفيذ الاتفاقيات المبرمة لتحرير التجارة العربية بين مجموعات الدول العربية المختلفة والتى لم يتم تنفيذها، ثم تحرير التجارة الإقليمية وفقًا لما أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية، على أن يتم التحرير بصورة تدريجية فى غضون عشر سنوات، تراعى خلالها متطلبات ومستويات التنمية المتفاوتة فيما بين الدول المشاركة، بحيث يتطور الترتيب التجارى العربى من منطقة تجارة حرة ـ تطبق فيها الدول تعريفات جمركية مختلفة ـ إلى اتحاد جمركى ـ تطبق من خلاله تعريفة خارجية موحدة وسياسات تجارية منسقة ـ وصولاً إلى السوق المشتركة التى تلغى كافة الحواجز على انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال.

واستكمالاً لأركان التصور المصرى للوصول إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، دعت مصر إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول إعلان دمشق، كنواة لمنطقة تجارة حرة عربية تنضم إليها الدول الأخرى تباعًا، كل وفقًا لظروفه ومقتضيات أوضاعه الاقتصادية والتجارية.

ويعد هذا المدخل أكثر التصورات قابلية للتنفيذ، نظرًا لما حققته دول مجلس التعاون الخليجى بالفعل من خطوات باتجاه إنشاء سوق مشتركة فيما بينها، فضلاً عن الأهمية النسبية لدول إعلان دمشق من منظور الناتج المحلى، حيث تمثل ٥٥,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى العربى والتجارة، حيث تسيطر على ٧١,٩٨٪ من إجمالى الصادرات العربية، وحوالى ٧٥,٥٦٪ من الصادرات البينية العربية.

فى هذا الإطار تم فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ توقيع اتفاق لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثنتى عشرة أعضاء الجامعة العربية، وتم تحديد أول يناير ١٩٩٨ للبدء فى تنفيذ الاتفاق، الذى تحددت لتنفيذه فترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجى للرسوم الجمركية بتخفيضها بنسبة ١٠٪ سنويًا على السلع المصنعة محليًا حتى تصل إلى الإعفاء التام بنهاية المهلة المحددة.

وخوفًا من أن تلقى هذه الاتفاقية نفس المصير الذى لقيته الاتفاقية المعطلة لعام ١٩٨١ للتجارة الحرة، تم تشكيل لجنة وزارية لمتابعة التنفيذ، وبدأ تنفيذ إجراءات التوصل إلى منطقة التجارة الحرة العربية بالفعل فى أول يناير ١٩٩٨ وفقًا للسلع والمنتجات التى تقدمت بها كل دولة لخفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪، على أن يبدأ بعد ذلك التفاوض على تخفيض القوائم الزراعية وقواعد المنشأ.

وقد صدقت ١٨ دولة (بعد انضمام كل من مصر وسلطنة عمان) على اتفاقية التيسير (خارجها موريتانيا وجيبوتى والجزائر وجزر القمر)، كما توجد ست دول عربية وافقت على الدخول فى البرنامج التنفيذى من أول يناير ١٩٩٨.

يتضمن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة مجموعة من القواعد والأسس تنظم إقامتها، منها أن تكون الدولة عضوًا فى اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٨١، وأن يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الأعضاء من الرسوم الجمركية وفقًا لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بنسب متساوية خلال عشر سنوات، تبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ وتنتهى فى آخر ديسمبر ٢٠٠٧، ويمكن للدول أن تتفق أثناء التنفيذ على إخضاع أى سلعة للتحرير الفورى، كما تشجع منطقة التجارة الحرة العربية إقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر لم تكن قد انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى لعام ١٩٨١ لظروف المقاطعة العربية وقتئذ. ونظرًا لكون الانضمام لهذه الاتفاقية يعد ضمن الشروط الرئيسية للتمتع بعضوية منطقة التجارة

الحرة العربية، فقد انضمت مصر فى عام ١٩٩٧ إلى الاتفاقية، وكذلك برنامجها التنفيذى الذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية فى دورته الثامنة والخمسين فى ١٩ فبراير ١٩٩٧.

وبالنسبة للسلع المنتجة فى المناطق الصناعية الحرة، ونظرًا لاختلاف النظم التى تطبقها الدول العربية المختلفة فى هذا الإطار، تم تكليف سكرتارية المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى بإعداد دراسة تفصيلية عن هذه المنتجات، تعرض على المجلس قبل نهاية ١٩٩٨.

تم أيضًا الاتفاق على وضع ضوابط تسوية المنازعات ويشرف المجلس على التنفيذ، بينما تتولى إدارة الشئون الاقتصادية بالجامعة العربية مهام السكرتارية الفنية. كما تم الاتفاق أيضًا على قيام لجنة السبعة ـ التى انضمت إليها تونس مؤخرًا ـ باستئناف عملها لتسهيل المصاعب التى تواجه تنفيذ البرنامج وتقدم تقارير نصف سنوية.

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أنه بالرغم من فشل كافة المحاولات العربية السابقة فى تحقيق تكتل اقتصادى وتجارى عربى موحد، وضرورة استطلاع أوجه القصور وأسباب الفشل التى منيت به كافة هذه المحاولات، إلا أن ذلك لا يعنى، ولا يجب أن يعنى، الحكم مسبقًا بالفشل على الجهود الجديدة التى تبذل لتحقيق هذا الهدف، فلقد تغيرت الظروف كلية عما كانت عليه، ليس فقط فى الخمسينيات والستينيات، بل أيضًا فى عقد الثمانينيات، فلقد شهد العقد الحالى تغيرًا جوهريًا فى أسس نظريات التجارة الدولية وأساليب تطبيق هذه النظريات، وطرح هذا التغير تحديات جديدة غير مسبوقة للعالم أجمع، وللعالم العربى على وجه الخصوص.

تزامن ذلك أيضًا مع حدوث تغيرات جوهرية وجذرية على الصعيد العربى، تتمثل فى تعديل أنماط إدارة الاقتصاديات الوطنية من خلال برامج الإصلاح الهيكلى والتحول لاقتصاديات السوق، مع وجود تناقص نسبى فى اعتماد العديد

من الدول العربية على حصيلة الرسوم الجمركية كمورد أساسى من الموارد السيادية للدولة، وانضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وما يحمله ذلك من التزامات بتحرير التجارة فى الإطار متعدد الأطراف.

من ناحية أخرى، فإن التطورات التى شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية ـ بدءًا بالعولمة وانتهاء بتشكيل العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمجالات الاقتصادية الكبرى التى تتعدى نطاق حدود الإقليم الضيق لتضم دولاً تفصلها محيطات شاسعة ـ أوجدت مجموعة من التهديدات التى لا تؤثر فى بلد عربى دون الآخر، بل تهدد مصالح الكتلة العربية ككل ودون استثناء، لما تحمله هذه التكتلات من نذر عودة الحمائية وإنشاء قلاع تجارية مغلقة فى وجه الدول العربية، وبغض النظر عن مدى التفاوت فى مستويات التنمية والنمو الاقتصادى الذى حققته مختلف الدول العربية أو النظم السياسية والاقتصادية التى تطبقها.

كل هذه العناصر مجتمعة قد أدت ـ على ما يبدو ـ إلى خلق وعى جديد لدى صانعى القرار فى الدول العربية، قوامه أن العزلة والانكفاء لن يجلبا إلا التخلف والتأخر عن مسيرة النمو والتقدم العالمى، وأن التشبث بالهياكل الأيديولوجية الواهية لم يعد يسمن ولا يغنى من جوع، وبالتالى أصبح لزامًا على القيادات العربية اعتناق فكر جديد مستنير، يضع فى اعتباره المصلحة الوطنية دون شك، ولكن فى إطارين: أحدهما إقليمى، والآخر عالمى، مع إدراك أهمية النظر إلى الحاجات والمصالح الخاصة بالدول الإقليمية الآخرى، والعمل على تطويع السياسات والممارسات الوطنية بصورة تخدم المصلحة الذاتية دون أن تضر بمصلحة المجموع.

ويبقى تساؤل ملح: هل تقوم منطقة للتجارة الحرة العربية أم سوق عربية مشتركة؟

وسوف نسعى للإجابة على هذا التساؤل فى خاتمة الكتاب، ولكن على أى حال ـ وأيًا كانت الإجابة التى ستتوصل إليها ـ فمن المحقق أن الأعوام القليلة

القادمة سوف تشهد الاختبار العملى لمدى استيعاب الدول العربية للفكر الجديد الذى فرضته المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية، قياسًا على حجم التقدم الذى تحققه وفقًا للأطر القانونية القائمة، والتصورات الجديدة المطروحة على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادى والتجارى العربى الذى لم يعد يمثل حاجة ملحة للتنمية، بل أصبح بمثابة ضرورة بقاء.

ooo

# الفصل الرابع

# أبعاد التنظيم التجارى الدولى

أولاً: لماذا إطار متعدد الأطراف للتجارة؟

ثانياً: مراكش وقيام منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: مؤتمر سنغافورة.. الخطوة الأولى.

## أولاً: لماذا إطار متعدد الأطراف للتجارة؟

لم تسفر نتائج الحرب العالمية الثانية عن تغيير الخريطة السياسية وتوازنات القوى فى العالم فحسب، بل كان لها أيضًا تبعات اقتصادية جوهرية كان من أهمها الفراغ الناجم عن انهيار قاعدة الذهب فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وفشل كافة الجهود فى العودة إليها مرة أخرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدى وقتئذ إلى التوصل للاتفاقيات التى عرفت باسم بريتون وودز[1] والتى أنشئ بموجبها صندوق النقد الدولى ليتولى إدارة السياسات النقدية العالمية، وتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، وتخفيف القيود على الصرف الأجنبى، فضلاً عن علاج الاختلالات الطارئة على موازين المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالى دولى لهذا الغرض، ثم البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى ديسمبر ١٩٤٥ ليتولى إدارة السياسات المالية العالمية، والإسهام فى إعادة تعمير بلدان الدول الأعضاء، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار، وتشجيع نمو التجارة الدولية.

واستكمالاً للتداعيات الاقتصادية لهذه الحرب، ورغبة من الولايات المتحدة (القوة العظمى البازغة وقتئذ) فى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية بصورة تتماشى مع مصالحها وأولوياتها، تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح للبدء فى مفاوضات تجارية دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وقد أصدر المجلس الاقتصادى الاجتماعى للأمم المتحدة - بناء على المقترح الأمريكى - توصية بعقد مؤتمر دولى للتجارة والتوظيف بلندن فى عام ١٩٤٦.

(١) اسم المدينة الأمريكية التى عقد بها المؤتمر الذى أسفر عن إنشاء المؤسستين.

وتم بالفعل عقد هذا المؤتمر الذى بدأ فى لندن، ثم استكمل أعماله فى جنيف فى عام ١٩٤٧، واختتمها فى هافانا فى عام ١٩٤٨. ولقد صدر عن هذا الاجتماع الأخير وثيقة عرفت باسم ميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية، وتهدف هذه الوثيقة إلى وضع أسس التوصل لاتفاقية التجارة الدولية، والعمل على إنشاء منظمة للتجارة العالمية.

ولقد خرج هذا الميثاق فى أربعة فصول، حيث تناولت الفصول الثلاثة الأولى منه مشكلات السياسة التجارية الدولية وما يشوبها من عوائق وأوجه قصور تؤثر سلبيًا على التدفقات السلعية للدول، والاتفاقيات الخاصة بتجارة السلع الأولية والتجمعات التصديرية الأساسية، وسياسات العمل والتوظيف، أما الفصل الرابع فيتولى وضع القواعد الأساسية للسياسة التجارية التى يقرها الميثاق، وتتضمن قيودًا وضوابط على سياسات الدول، تمثل فى مجملها شكلاً من أشكال التقييد للسيادة المطلقة للدولة على سياستها التجارية، بالقدر اللازم لتحقيق التزامها بأحكام الاتفاقيات الدولية فى هذا المجال، وكذلك إنشاء المنظمة التجارية المقترحة.

شاركت فى مفاوضات ميثاق هافانا ٥٦ دولة خلال الفترة من ٢١ نوفمبر ١٩٤٧، وحتى ٢٤ مارس ١٩٤٨، وكان من الضرورى موافقة نصف عدد الدول المشاركة على الوثيقة بالأحرف الأولى، على أن تصبح الموافقة نهائية بعد إقرارها والتصديق عليها من قبل المؤسسات التشريعية فى تلك الدول.

ورغم أن المؤتمر - الذى أسفر فى النهاية عن ميثاق هافانا - قد انعقد فى الأساس بموجب مبادرة أمريكية، إلا أن الإدارة الأمريكية وقتئذ قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق وتجميد عرضه على الكونجرس للتصديق.

استمر هذا الموقف الأمريكى الغامض تجاه الميثاق الجديد للتجارة الدولية حتى عام ١٩٥٠، إلى أن رفضت الإدارة الأمريكية رسميًا التصديق على الوثيقة، وخاصة الجزء الخاص بإنشاء منظمة للتجارة الدولية خشية أن تنتقص هذه المنظمة

من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية، إلا أن الولايات المتحدة رغم رفضها التصديق على الميثاق لم تتخل عن توجهها العام وقتئذ، والذى كان يهدف إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التى تعوق تدفقها.

من هذا المنطلق دعت الإدارة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولى لهذا الغرض، تحديدًا فى عام ١٩٤٧ فى جنيف، أى قبل التوصل فى الأساس لوثيقة ميثاق هافانا، وعمومًا فإن هذا الأسلوب يتماشى مع النمط الأمريكى التقليدى المعروف بالتحرك فى مسارين أو أكثر فى آن واحد لتحقيق نفس الهدف.

ضم هذا المؤتمر فى بدايته ثمانى عشرة دولة، ارتفع عددها تدريجيًا إلى ٢٣ دولة للتفاوض حول اتفاقية دولية لتحرير التجارة، تكون بمثابة ترتيب مؤقت لحين اتضاح موقف الدول من التصديق على ميثاق هافانا الذى لم يكن قد اتضح بعد فى هذا الوقت. بدأت هذه المفاوضات على أساس ثنائى لتبادل التنازلات الجمركية على السلع المختلفة، تلا ذلك تجميع كافة الاتفاقيات الثنائية التى تم التوصل إليها لتشكل معًا اتفاقية شاملة متعددة الأطراف لتحرير التجارة فى السلع، وفى هذه الأثناء جاء الرفض الأمريكى للتصديق على ميثاق هافانا ليقوض الجهود الرامية لإنشاء منظمة للتجارة الدولية، إلا أنه لم يمنع من التوصل للاتفاقية متعددة الأطراف التى أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة[١] GATT.

ولقد أخذت هذه الاتفاقية فى النمو ـ منذ التوصل إليها ـ دون توقف، إلى أن اتسع نطاق عضويتها ليشمل ١٠٥ دولة تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من التجارة السلعية الدولية، بالإضافة إلى ٣٤ دولة منتسبة العضوية[٢].

أجريت فى إطار اتفاقية الجات سبع جولات للمفاوضات متعددة الأطراف

(١) لمزيد من المعلومات: يرجى الرجوع لكتاب المؤلف: الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش.

(٢) هى الدول التى تطبق أحكام الجات فى سياساتها التجارية دون أن تكون طرفًا متعاقدًا فى الاتفاقية، ويكفى هذه الدول الموافقة رسميًا على الاتفاقية لتصبح عضوًا.

لتحرير التجارة الدولية سبقت جولة أوروجواى (الجولة الثامنة والأخيرة) التى غيرت وجه الاتفاقية واتسعت بنطاقها لتحقق ما عجزت عنه وثيقة هافانا فى الأربعينات فى إنشاء منظمة عالمية للتجارة. . ولقد كانت هذه الجولات على النحو التالى:

**١ ـ جولة جنيف ١٩٤٧:**

شاركت فيها ٢٣ دولة، وهى الجولة الأساسية التى انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية، واقتصرت على تبادل التنازلات الجمركية فقط.

**٢ ـ جولة آنسى (فرنسا) ١٩٤٩:**

أول جولة مفاوضات تعقد فى إطار الاتفاقية، وشاركت فيها ١٣ دولة فقط لمزيد من التنازلات الجمركية.

**٣ ـ جولة توركاى (إنجلترا) ١٩٥١:**

ارتفع عدد الدول المشاركة إلى ٣٨ دولة.

**٤ ـ جولة جنيف ١٩٥٦:**

شاركت فيها ٢٦ دولة فقط.

**٥ ـ جولة ديلون (جنيف) ١٩٦٠ ـ ١٩٦١:**

شاركت فيها أيضًا ٢٦ دولة، واقتصرت كسابقاتها على تبادل التنازلات الجمركية.

**٦ ـ جولة كينيدى (جنيف) ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧:**

شاركت فيها ٦٢ دولة، وتعد نقطة تحول فى مسار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية العالمية الهامة، من بينها إنشاء الجماعة الأوروبية ذات التعريفة الموحدة، وقيام الولايات المتحدة بتعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ليحل محله قانون

توسيع التجارة الذى خول الرئيس الأمريكى صلاحيات أوسع فى مجال مفاوضات تحرير التجارة الدولية.

فى هذا الإطار تم الاتفاق - فى الاجتماع الوزارى التمهيدى للأطراف المتعاقدة فى الجات فى عام ١٩٦٣ - على وضع الأسس التى يجب أن تدار المفاوضات على أساسها فى الجولة السادسة، وإحلال قاعدة التخفيض الجمركى بنسبة معينة على المجموعات السلعية المختلفة محل أسلوب التفاوض على كل سلعة على حدة، ولقد أسفرت جولة كينيدى عن تحقيق تخفيض جمركى عام بنسبة ٥٠٪.

شهدت أيضًا جولة كينيدى التوصل لمدونة لمكافحة الإغراق، وهى المدونة التى تطورت فى جولة طوكيو لتصبح اتفاقًا تم تضمينه كاتفاق رئيسى فى صفقة أوروجواى، بينما أثارت السياسات الزراعية خلافًا حادًا فى هذه الجولة، لم يحسم خلالها ولا خلال جولة طوكيو التالية لها، وظل قائمًا حتى المراحل الأخيرة لجولة أوروجواى.

### ٧ - جولة طوكيو (جنيف) ١٩٧٣ - ١٩٧٩:

تعد هذه أضخم الجولات السابقة على جولة أوروجواى وأهمها، نظرًا لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل، ولقد سميت هذه الجولة بجولة طوكيو بسبب انعقاد المؤتمر الوزارى الذى أعلن بدايتها فى العاصمة اليابانية فى سبتمبر ١٩٧٣، ولقد اتسع نطاق مشاركة الدول فيها ليصل إلى ١٠٢ دولة، فضلاً عن أن هذه الجولة استمرت لأكثر من ست سنوات وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية.

فعلى صعيد التنازلات الجمركية، تم خفض آلاف التعريفات على السلع الصناعية والزراعية على مدى فترة زمنية للتنفيذ بلغت ثمانى سنوات، الأمر الذى أدى إلى خفض متوسط معدل الرسوم الجمركية فى الدول الصناعية من ٧٪ إلى ٤,٧٪، أى بنسبة خفض ٣٤٪.. وعلى صعيد الإجراءات تعد جولة طوكيو أول جولة تتوصل إلى اتفاقيات تسهم فى تخفيف القيود غير التعريفية على الواردات،

ضمت اتفاقية لمكافحة الدعم، وأخرى تتناول القيود الفنية على التجارة، وثالثة خاصة بإجراءات تراخيص الاستيراد، ورابعة تتناول المشتريات الحكومية، واتفاقية حول احتساب قيمة الجمارك، وتطوير اتفاقية مكافحة الإغراق التى تم التوصل إليها فى جولة كينيدى، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة فى الألبان واللحوم والطائرات المدنية.

فى ضوء ذلك يمكن وصف جولة طوكيو بكونها أولى مقدمات الشروع فى التحول نحو وضع التجارة الدولية للمرة الأولى فى إطارٍ أقرب إلى المؤسسى، من خلال خوض جولة جديدة للمفاوضات يتسع نطاقها ليغطى مجالات لم يسبق التفاوض حولها فى إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية.

### ٨ ـ جولة أوروجواى:

عقد أول مؤتمر وزارى للجات فى أعقاب جولة طوكيو فى نوفمبر ١٩٨٢، وكانت الولايات المتحدة هى صاحبة الفكرة للدعوة لعقد هذا المؤتمر، بهدف ممارسة مزيد من الضغط على الجماعة الاقتصادية الأوروبية لإرغامها على الحد من إجراءات دعم الصادرات الزراعية، وذلك باعتبار هذه الإجراءات ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ إجراءات غير قانونية تخالف مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وتخل بقواعد المنافسة الدولية لما أسفرت عنه من إغلاق الأسواق الأوروبية أمام صادرات الدول الأخرى من المنتجات الزراعية.

استهدفت الولايات المتحدة أيضًا من وراء دعوتها لعقد هذا المؤتمر العمل على توسيع نطاق تطبيق أحكام الجات ليشمل بالإضافة إلى التجارة الدولية فى السلع، التجارة الدولية فى الخدمات، على أساس أن اتفاقية الجات الأصلية كانت قد أبرمت فى وقت مثلت فيه تجارة الخدمات نسبة ضئيلة جدًا من إجمالى التجارة الدولية، وهو الوضع الذى تغير تمامًا، مما استوجب تحرير التجارة فى هذا القطاع الحيوى الهام والحد من تدخل الحكومات فيه، فضلاً عن تعزيز المنافسة الدولية.

إلا أن الجهود الأمريكية فى هذا الصدد قد باءت بالفشل، فلم يسفر الاجتماع

الوزارى للجات فى عام ١٩٨٢ ـ وكذلك الدورة الأربعون للأطراف المتعاقدة للجات التى أعقبت المؤتمر الوزارى فى عام ١٩٨٤ ـ عن تحقيق أى تقدم يذكر، سواء فى تضمين الخدمات ضمن المجالات التجارية التى تشملها مفاوضات التحرير، أو على صعيد تعديل السياسات الزراعية للجماعة الاقتصادية الأوروبية وإزالة الدعم الذى تمنحه دولها للصادرات الزراعية. ولقد جاء هذا الفشل نتيجة لرفض الدول النامية إدراج الخدمات من ناحية، ورفض الجماعة الأوروبية تقديم أية تنازلات على صعيد سياستها الزراعية المعروفة باسم السياسة الزراعية المشتركة CAP من ناحية أخرى، فأدى هذا التطور السلبى ـ من المنظور الأمريكى ـ إلى تعديل توجه الولايات المتحدة نحو بدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى أقرب وقت لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق مزيد من التحرير للتجارة الدولية فى السلع، وتوسيع نطاق المفاوضات لتشمل التجارة فى الخدمات، وبدأت هذه الفكرة الأمريكية تلقى قبولاً تدريجيًا انعكس فى البيانات الصادرة عن عدد من الاجتماعات الدولية التى تلت الطرح الأمريكى لتعبر عن مواقف الدول النامية والمتقدمة تجاه هذا الطرح.

أسفرت هذه الموافقة الضمنية عن مجموعة من الترتيبات، أدت فى النهاية إلى عقد اجتماع وزارى للأطراف المتعاقدة فى الجات بمدينة «بونتا ديل ايستى» بأوروجواى فى الفترة من ١٥ إلى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦، شاركت فى أعماله ٩٢ دولة، وأسفر فى نهايته عن إصدار إعلان ببدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية بين الأطراف المتعاقدة فى الجات، والتى عرفت باسم جولة أوروجواى.

استغرقت الجولة ـ التى كان مقررًا لها أربع سنوات ـ قرابة ضعف هذه المدة، حيث استمرت لسبع سنوات متصلة، تباينت خلالها المواقف وتصادمت مصالح مجموعات الدول المختلفة فى أضخم مجهود دولى لتحقيق توازنات المصالح الفردية للدول المشاركة فى إطار متعدد الأطراف.

واستمرت المفاوضات على هذا النحو المتضارب حتى عام ١٩٩١ عندما تقدم

آرثر دنكل - سكرتير عام الجات وقتئذ - بمشروع متكامل لوثيقة ختامية للجولة تعد بمثابة الحصيلة الكاملة لما أسفرت عنه المفاوضات والمشاورات بين الدول الأعضاء فى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩١، ويحتوى هذا المشروع ٢٨ وثيقة قانونية تتضمن مزيدًا من تحرير التجارة فى السلع والسياسات التجْارية، واتفاقية لتحرير الخدمات، وأخرى لحماية حقوق الملكية الفكرية.

ويلاحظ هنا أن التفاوض حول إنشاء منظمة عالمية للتجارة لم يبدأ إلا فى مرحلة متأخرة من المفاوضات، تحديدًا فى مارس ١٩٩٠، أى بعد قرابة أربعة أعوام منذ بدء جولة المفاوضات، وذلك عندما صرح وزير خارجية إيطاليا فى ٥ مارس ١٩٩٠ بأن المجموعة الأوروبية تدرس مع كبار شركائها التجاريين إعادة إحياء فكرة إنشاء منظمة عالمية للتجارة تتولى الإشراف على الاتفاقيات التى ستسفر عنها جولة أوروجواى.

وقد رأت المجموعة الأوروبية فى اقتراحها الجديد أهمية أن تكون هذه المنظمة المقترحة خارج إطار الأمم المتحدة، بحيث يمكنها إقامة علاقة تعاقدية مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، لتشكل معهما ثالوثًا متكاملًا لإدارة شئون الاقتصاد الدولى وفقًا لما كان مقررًا عام ١٩٤٧ عند قيام مؤسستى بريتون وودز.

ooo

## ثانياً: مراكش وقيام منظمة التجارة العالمية

بعد مفاوضات مضنية جاوزت السبع سنوات للتوصل إلى اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية، عقد فى مدينة مراكش المغربية فى الفترة من ١٢ ـ ١٦ أبريل ١٩٩٤ الاجتماع الوزارى الرسمى لإعلان انتهاء جولة أوروجواى لمفاوضات تحرير التجارة فى إطار اتفاقية الجات، وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية، وهو المؤتمر الذى شاركت فيه وفود ١٢٥ دولة وإقليماً جمركيًا عضواً بالجات.

ولقد اعتمد المؤتمر سبع وثائق قانونية تمثل حصيلة سبع سنوات من المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، لعل أهم ما يعنينا منها فى سياق هذا العرض هو اعتماد كل من الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى، واعتماد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقاتها من الاتفاقيات والقرارات والإعلانات، ولقد وقعت ١١١ دولة مشاركة على الوثيقة الختامية، وبذلك قامت منظمة التجارة العالمية بعد حوالى سبعة وأربعين عامًا من تاريخ التفكير فى إنشائها لأول مرة، لتتولى توجيه السياسات التجارية لأعضائها، الأمر الذى يعنى عملاً صياغة السياسة التجارية الدولية ككل.

ويمكننا فى سياق هذا العرض إيجاز ما يعنيه النجاح فى إنشاء منظمة التجارة العالمية فى عدة نقاط أهمها:

١ ـ استكمال أركان التنظيم الاقتصادى الدولى بإنشاء منظمة عالمية للتجارة،

تعمل بالتعاون مع مؤسستى بريتون وودز[١]، صندوق النقد والبنك الدوليين، المعنيتين بالمسائل المالية والنقدية ليكتمل بذلك مفهوم الإدارة الدولية للاقتصاد العالمى Global Governance.

٢ ـ استكمال أوجه النقص والقصور فى مجموعة الضوابط والقواعد المسئولة عن تحرير التجارة الدولية، والتى بدا قصورها خاصة فى ضعف قدرة سكرتارية الجات فيما مضى على التأثير بشكل فعال فى توجهات السياسة التجارية للدول الأعضاء، يضاف إلى ذلك التوصل لنظام أكثر انضباطًا وفاعلية للرقابة على تنفيذ هذه الاتفاقيات ومجموعة القواعد والمبادئ المنظمة للتجارة الدولية بوجه عام.

٣ ـ إرساء نظام متكامل وأكثر صرامة وإنصافًا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول المشاركة، يقوم بإصدار قرارات تحكيم ملزمة، ويتيح للمرة الأولى فى تاريخ نظم تسوية المنازعات التجارية حق استئناف قرارات التحكيم وإعادة النظر فيها، الأمر الذى يعزز من فرص حماية مصالح الدول الأصغر والأضعف من مخاطر التعرض لإجراءات انتقامية منفردة أو سياسات تعسفية من قبل القوى الاقتصادية الكبرى.

٤ ـ تقوية النظام القانونى للجات بوجه عام، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الخاصة بالوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق التى كانت ضمن المطالب الرئيسية للدول النامية لتحميها من الفوارق الهائلة فى الإمكانيات الاقتصادية والقدرة التنافسية بينها والدول المتقدمة، كما أن هذه الإجراءات تعد مكونًا ضروريًا ورئيسيًا لتحقيق التوزان مع التزامات تحرير التجارة وإزالة القيود أمام تدفقها بحرية.

٥ ـ استمرار تمتع الدول النامية بالمعاملة التفضيلية ـ خاصة الدول الأقل نموًا ـ فيما يتعلق بنطاق الالتزامات والفترات الزمنية الانتقالية الممنوحة لها

(١) نصت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة على ضرورة التعاون بينها وبين الصندوق والبنك الدوليين لاستكمال أركان ثالوث إدارة الاقتصاد العالمى.

لاستكمال التزاماتها بموجب الاتفاقيات، وكذلك أحكام تنمية التبادل التجارى بين الدول النامية، سواء فى تجارة السلع أو الخدمات، أو فى الترتيبات التكاملية فيما بينها.

٦ - تحقيق قدر أكبر من مشاركة الدول النامية فى النظام التجارى الدولى الجديد ومزيد من ديمقراطية اتخاذ القرارات التى تؤثر فيه، من خلال تمتع كافة الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بقوة تصويتية متساوية (صوت لكل دولة) بغض النظر عن حجم تجارتها الخارجية أو قوة اقتصادها.

بالتالى، فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية يمثل تحولاً جوهريًا فى طبيعة النظام التجارى الدولى، حيث تتمتع كافة الدول الأعضاء بمجموعة متجانسة من الحقوق والالتزامات المتكافئة فى إطار هذه المنظمة، تتساوى فيها الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية أو نصيبها فى التجارة العالمية، بينما تختلف فيها الالتزامات باختلاف مستويات التنمية فى البلدان الأعضاء. ويمكن وصف منظمة التجارة العالمية بكونها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجارى الدولى فى السلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتنظيم قواعد الاستثمار بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة تضم فى عضويتها اليوم ١٣١ دولة تمثل الشق الأعظم من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وتغطى هذه الدول أكثر من ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية، مما يعنى أن ما تقره هذه المنظمة من سياسات ونظم يمثل فعليًا جوهر النظام التجارى الدولى، الأمر الذى يؤدى إلى فرض شكلٍ من أشكال العزلة على الدول غير الأعضاء فى المنظمة.

ولكى تكتمل لدينا الصورة بالنسبة للتطور الذى حققه إنشاء منظمة التجارة العالمية على صعيد السياسات التجارية الدولية، سنقوم معًا باستعراض ما تم إنجازه فى إطار المنظمة فى عامها الأول فقط، ورغم أن عمر المنظمة تجاوز اليوم ثلاث

سنوات، إلا أن تقييم العام الأول فى عمر أى منظمة وليدة يكتسب أهمية خاصة لما يعنيه من قدرة هذه المنظمة على الاستمرار بفاعلية فى أداء الدور المرجو منها، واكتساب مصداقية دولية تعزز من مساندة الأعضاء لاستمرار عمل المنظمة من عدمه، فإذا ما نجحت فى عامها الأول، صار أداؤها بعد ذلك بمثابة بناء على هذا النجاح.

## تقييم أداء المنظمة فى عامها الأول ١٩٩٥ :

تم خلال عام ١٩٩٥ إجراء ١٥ مراجعة للسياسات التجارية للأعضاء فى إطار آلية مراجعة السياسات التجارية التى أنشئت فى عام ١٩٨٩، منها مراجعات للمرة الثالثة لكل من الاتحاد الأوروبى واليابان، وللمرة الثانية لكل من المغرب والسويد وتايلاند، وللمرة الأولى للعديد من الدول النامية، واتسع نطاق المراجعة ليشمل الخدمات والملكية الفكرية والسياسات الأخرى التى تغطيها اتفاقيات جولة أوروجواى، وأوضحت هذه المراجعات الطبيعة المنفتحة لسياسات الدول المتقدمة بالنسبة للسلع المصنعة، والميل للحمائية فى القطاعات «الحساسة» كالزراعة والملابس والمنسوجات، أما الدول النامية والاقتصادية المتحولة فقد حققت تقدمًا على صعيد تحرير التجارة ورفع كفاءة الاقتصاد والخصخصة وتحرير نظم الاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن آلية مراجعة السياسات التجارية تمثل واحدًا من أهم أجهزة المنظمة باعتبارها أداة ضمان تحقيق الشفافية فى السياسات التجارية للأعضاء.

تلقى جهاز تسوية المنازعات ٢١ طلبًا للتشاور الذى يمثل أولى خطوات تسوية المنازعات وفقًا لأحكام المنظمة، ونظرًا لتقدم أكثر من طرف بطلب تشاور حول نفس الإجراء المتخذ من قبل طرف معين، فقد بلغ عدد الإجراءات التى قدمت بشأنها طلبات ١٤ إجراء فقط، منها أربعة إجراءات تم بالفعل سحبها، وتم تشكيل لجان تحكيم لأربعة إجراءات أخرى، وصدر أول تقرير عن إحدى لجان التحكيم فى يناير ١٩٩٦. ويلاحظ فى هذا الصدد أن كل حالات المنازعات تنحصر فى

إطار اتفاقيات السلع باستثناء حالة وحيدة تندرج تحت اتفاق الخدمات، ويوحى إقبال الأعضاء على الالتجاء إلى الجهاز الجديد لتسوية المنازعات بأنه سيمثل بمضى الوقت جهازًا فعالاً لتسوية المنازعات التجارية وضمان حقوق الأطراف الأصغر والأضعف.

أنشأت لجنة التجارة والتنمية لجنة فرعية للبلدان الأقل نموًا، وتم نقل فريق العمل المشكل تحت «الجات ١٩٤٧» الخاص بتجمع السوق الجنوبى لأمريكا اللاتينية «ميركوسور»، ليخضع لإشراف المنظمة بعد إدخال التعديلات اللازمة على أطره المرجعية Terms of Reference كما قامت السكرتارية بتنظيم ورشة عمل فى شهر مايو لمعاونة الأعضاء على الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالإخطارات، وناقشت اللجنة عددًا من الموضوعات ذات الصلة بالتجارة والتنمية.

وتم تنظيم أكثر من ٦٠ ندوة وورشة عمل على المستويين الوطنى والإقليمى لتناول موضوعات التعاون الفنى، وشارك أكثر من ٩٩ مسئولاً من الدول النامية والاقتصاديات المتحولة فى دورات للسياسات التجارية، ومن ناحية أخرى قام عديد من بعثات التعاون الفنى بمعاونة البلدان الأقل نموًا والصغيرة فى إعداد جداولها فى السلع وتعهداتها فى الخدمات، وتم إعداد عدد من الدراسات على سلع محددة ذات أهمية للدول النامية والأقل نموًا، ودراسات شاملة عن نتائج جولة أوروجواى.

تلقت المنظمة منحتين ماليتين لمجابهة طلبات المعونة الفنية، واحدة قيمتها ١,١ مليون وحدة نقد أوروبية من الاتحاد الأوروبى لعقد ثمانى ندوات فى دول إفريقيا والكاريبى والباسيفيكى ACP، والأخرى قيمتها ٢,٥ مليون دولار من حكومة النرويج لصالح صندوق المعونة الفنية المخصص لمساعدة الدول الأقل نموًا على المشاركة الفعالة فى أعمال المنظمة.

أما فيما يتعلق بالتعاون بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى، فهناك

جانبان يتصلان بهذا التعاون ويتمثلان فى طبيعة العلاقة المؤسسية الرسمية، وجهود التعاون غير الرسمية فى مجالات المعونة الفنية والبحوث الاقتصادية. بالنسبة للجانب الأول تم التوصل لترتيبات لتحسين علاقة التعاون بين سكرتارية المنظمة وسكرتارية الأمم المتحدة بما فى ذلك تطوير التعاون مع الانكتاد، وهناك أيضًا برنامج سكرتارية المنظمة الخاص بالأنشطة فى إفريقيا بهدف مساعدة دولها على توسيع وتنويع تجارتها الخارجية، حيث يتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال التعاون الوثيق مع منظمات أخرى، خاصة الانكتاد ومركز التجارة الدولى ITC.

تم التوصل لاتفاق بين سكرتير عام المنظمة وسكرتير عام الانكتاد على عقد الاجتماعات المشتركة برئاسة مشتركة كل ستة شهور، بدءًا من منتصف يناير ١٩٩٦، لتحقيق مزيد من التعاون الوثيق بين منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «انكتاد»، وتحسين علاقة العمل بين المنظمتين على كل المستويات فى مجالات البحث، والتجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والتجارة والتنمية، فضلاً عن تحقيق المزيد من التوافق والتكامل Complementar-ity فى مجالات التعاون الفنى بينهما، وفى إطار نظام الأمم المتحدة، ومع مؤسستى بريتون وودز والهيئات الإقليمية.

وتعد اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات التى تم التوصل إليها فى إطار المنظمة، وفى إطار هذه الاتفاقية قام غالبية الأعضاء بالإخطار عن أسلوب تنفيذ التزاماتهم التعريفية وغيرها، مما أتاح أرضية للمناقشات الموضوعية حول العديد من الأمور ذات الصلة. كما بدأت اللجنة فى تناول الدعم الداخلى ودعم الصادرات بصورة أكثر تعمقًا، كما تناولت عددًا من الموضوعات من بينها التوصل لنظام متفق عليه دوليًا لتنظيم ضوابط ائتمان الصادرات، كما تتولى اللجنة أيضًا متابعة القرار الخاص بالإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة على الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموًا، وفى هذا الإطار تم التوصل إلى الأسلوب الذى سيتم بمقتضاه تحديد الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، وبدأت اللجنة برنامج عمل لعام ١٩٩٦ لمراجعة مستويات المعونة الغذائية والتوصل

لخطوط إرشادية لضمان وصول الشق الأكبر من هذه المعونات فى صورة منح كاملة لا ترد.

بدأت اللجنة الخاصة بالدعم والإجراءات التعويضية فى مراجعة تشريعات الرسوم التعويضية التى تم الإخطار عنها، والتى بلغت ٥٤ إخطارًا، ولقد بلغ عدد إجراءات الرسوم التعويضية التى تم الإبلاغ عنها من الأعضاء ١٢٨ إجراء، تخص ٨٠٪ منها الولايات المتحدة وحدها.

بدأت اللجنة المعنية بممارسات مكافحة الإغراق فى مراجعة تشريعات مكافحة الإغراق فى الدول التى تقدمت بالإخطار والتى بلغت ٥٦ دولة، وناقشت عددًا من الموضوعات من بينها توسيع عضوية الاتحاد الأوروبى والتطبيق التلقائى لرسوم مكافحة الإغراق فى الدول المنضمة إليه حديثًا، وكان أنشط الأعضاء على صعيد البدء فى تحقيقات مكافحة الإغراق هو الاتحاد الأوروبى (٣٧)، الولايات المتحدة (٣٠)، المكسيك (١٨)، البرازيل (١٢)، وبلغ عدد الإجراءات السارية حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ عدد ٨٠٥ إجراء، يخص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى منها ٦٠٪. وبدأ العمل وفقًا لجدول أعمال فريق العمل المعنى بمؤسسات تجارة الدولة الذى تم تشكيله لهذا الموضوع، ويتضمن مراجعة الإخطارات والإخطارات المقابلة والاستبيان الذى تم إعداده لإجراء الحصر الشامل لهذا النوع من المؤسسات.

عقد اجتماع مشترك بين لجنة الإجراءات الصحية ولجنة العوائق الفنية للتجارة للنظر فى أحكام الشفافية فى كلا الاتفاقين، ولقد وافقت اللجنة على أسلوب الإخطارات الخاصة باللوائح الجديدة، وهى تتشابه إلى حد كبير مع الأسلوب المتبع فى إطار الإخطار بالعوائق الفنية للتجارة، كما حددت اللجنة المعايير الدولية السارية فى المنظمات المختلفة وأساليب تقييم المخاطر ذات الصلة، وبدأت فى تناول كيفية تحقيق التوافق بين ممارسات الأعضاء لتقييم المخاطر بغرض تسهيل تنفيذ الأعضاء لالتزاماتهم.

توصلت اللجنة المعنية بتناول العوائق الفنية للتجارة لاتفاقية حول المعلومات التى ينبغى على الأعضاء إتاحتها لضمان تنفيذ أحكام الاتفاقية، وتم تحقيق تقدم كبير على صعيد الإخطارات الخاصة باللوائح الفنية وإجراءات تقييم التوافق فى الدول الأعضاء، كما أعلنت ٢٣ هيئة من هيئات المواصفات قبولها مدونة أفضل الممارسات لإعداد وإقرار وتطبيق المعايير. كذلك أقرت اللجنة قرارات وتوصيات بشأن إجراءات الإخطار: إجراءات تبادل المعلومات، المعونة الفنية، الأنشطة الإقليمية ذات الصلة بالمعايير.

تركز العمل فى إطار اللجنة المعنية بدراسة الترتيبات الإقليمية لتجارة السلع على ثلاثة محاور رئيسية: نقل نشاط الجات ١٩٤٧ فى مجال دراسة الترتيبات الإقليمية إلى إطار المنظمة، إجراء الدراسة للترتيبات الإقليمية التى تم الإخطار بها تحت جات ١٩٤٧، التعامل مع الاتفاقيات الإقليمية التى تم الإخطار بها فى إطار WTO، كما قام المجلس العام بتعديل الأطر المرجعية لـ١١ فريق عمل شكلت تحت جات ١٩٤٧، ولم تنعقد حتى تتوافق أعمالها مع أحكام جات ١٩٩٤.

تقدم ٦٨ عضواً مشاركًا بعروض فى الخدمات المالية بنهاية الجولة، وقام ٢٩ منهم بتحسين العروض المقدمة فى المفاوضات التى استمرت حتى نهاية يولية ١٩٩٥، من بينهم ٢٠ فى التأمين، ٢٤ فى المصارف، ١٧ فى التأمينات، ٢٥ فى الخدمات المالية الأخرى، ولقد تم الاتفاق على أن تتاح الفرصة للأعضاء مرة أخرى لمدة ٦٠ يومًا اعتباراً من ١ نوفمبر ١٩٩٧ لتعديل وتحسين عروضهم فى الخدمات المالية، واستمر البروتوكول الجديد لعروض الخدمات المالية مفتوحًا للقبول حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٦ لإتاحة الفرصة للأعضاء لاستكمال إجراءات التصديق، وأصبحت الالتزامات الجديدة سارية بعد انقضاء ٣٠ يومًا من موافقة كافة الأعضاء عليه.

استمرت المفاوضات فى قطاع الاتصالات الأساسية ـ وفقًا لما تم الاتفاق عليه ـ

حتى ٣٠ أبريل ١٩٩٦، وشارك فيها ٢٩ عضواً مشاركة كاملة، بالإضافة إلى ٢٩ آخرين بصفة مراقب، حيث تم الاتفاق على أن تشمل المفاوضات كلاً من الاتصالات الأساسية القائمة على البنية الأساسية Infrastructure - basis وكذلك المقدمة من خلال إعادة البيع Resale، الأمر الذى يعنى إتاحة الحق للمؤسسات الأجنبية لتملك وتشغيل شبكات الاتصالات وبنيتها الأساسية.

استمرت المفاوضات فى قطاع النقل البحرى حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٦، وشارك فيها ٤٢ عضواً و١٥ بصفة مراقب، حيث ركزت فى مرحلتها الأولى على المسائل الفنية والتنظيمية ذات الصلة بالشحن الدولى والخدمات المساعدة والوصول لتسهيلات الموانئ.

أنهت مجموعة التفاوض حول انتقال الأشخاص الطبيعيين أعمالها فى ٢٨ يوليو ١٩٩٥، وتوصلت إلى ست مجموعات من الالتزامات تم إلحاقها بالبروتوكول الثالث لاتفاقية الخدمات، وأصبح البروتوكول ساريًا فى نهاية يناير ١٩٩٦ لمن قبله من الأعضاء، واستمر مفتوحًا لقبول سائر الأعضاء حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٦.

أنشئ فريق العمل المعنى بالخدمات المهنية خلال عام ١٩٩٥ بهدف إصدار التوصيات لنظام متعدد الأطراف ينظم إجراءات تحديد المؤهلات والمواصفات الفنية وإجراءات التراخيص، بحيث لا تمثل قيدًا غير ضرورى على التجارة، ويتلقى الفريق التقارير عن الأنشطة المماثلة التى تتم فى كل من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (الانكتاد)، والاتحاد الدولى للمحاسبين IFAC.

ونظرًا للفترة الانتقالية المنصوص عليها فى اتفاق حقوق الملكية الفكرية، تركز عمل المجلس فى إنشاء الآليات الإجرائية، ووافق على إجراءات لكل من الإخطارات الخاصة بالقوانين واللوائح، وأسلوب مراجعة المجلس لهذه الإخطارات، ولقد تم التوصل لاتفاق حول أسلوب الإخطار بالنسبة للعديد من

مواد الاتفاقية، كما أمكن التوصل لاتفاق تعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» يغطى الإخطار بالقوانين والإخطارات بموجب المادة ٦ مكرر من اتفاقية باريس، ونطاق التعاون الفنى بين المنظمتين.

فى ظل هذا التقييم العام يعد ما حققته منظمة التجارة العالمية فى عامها الأول بوجه عام بمثابة نجاح مبدئى، باعتبار أن العام الأول فى عمر أى منظمة يستغل فى وضع الأسس وترجمة الإطار النظرى إلى بناء هيكلى وإجرائى وموضوعى لعمل المنظمة، وهو ما تحقق بالفعل، أى أن معيار النجاح هنا لا يتصل بكفاءة عمل المنظمة، ولكن يقتصر فقط على خروجها إلى حيز الواقع، ومن الممكن استخلاص مجموعة من الملامح الرئيسية والعامة لتقييم عمل المنظمة فى النقاط التالية:

١ ـ يعد من السابق لأوانه الحكم على كفاءة عمل آلية مراجعة السياسات التجارية فى إطار المنظمة، فبرغم نجاحها فى إطار الجات فى تحقيق قدر من الشفافية فى الإجراءت والسياسات التى يتبعها الأعضاء بالنسبة للتجارة فى السلع، لم تقم الآلية بعد بإجراء تقييم موضوعى كاف فى ظل المدخلات الجديدة (الخدمات، الملكية الفكرية، الاستثمار) إما بسبب الفترات الانتقالية المنصوص عليها فى بعض الاتفاقيات (الملكية الفكرية، الاستثمار) أو لاستمرار المفاوضات فى عدد من القطاعات الهامة بغرض تحسين العروض (الخدمات)، لذا يؤجل الحكم على كفاءة عمل الآلية لحين سريان كافة الالتزامات.

٢ ـ لايزال التحرير الذى حققته الدول المتقدمة بعيداً عن السلع ذات الأهمية للدول النامية،كالسلع الزراعية والملابس والمنسوجات، حيث تركزت التنازلات على السلع المصنعة، ولايزال هناك قدر كبير من التصعيد فى التعريفة الجمركية على السلع الأولية إذا ما دخلت مرحلة المعالجة أو التصنيع الكامل.

٣ ـ رغم العدد الكبير من الندوات وورش العمل التى تتناول التعاون الفنى (٦٠ لقاء) والعدد الكبير من المسئولين الذين استفادوا من الدورات التدريبية للسياسات التجارية (٩٩ مسئول)، فإن فلسفة التعاون الفنى فى إطار المنظمة تظل قائمة على أساس تمكين الدول من الوفاء بالتزاماتها، وهو ما يجب علينا إدراكه. . فالمعونات الفنية ـ رغم أهميتها للدول النامية ـ تخدم فى المقام الأول مصالح الدول المتقدمة.

٤ ـ لاتزال علاقة المنظمة بالمنظمات الدولية الأخرى تحتاج لمزيد من الدراسة بهدف التوصل إلى علاقة مؤسسية سليمة ذات نفع مشترك ومتبادل، مع ضرورة التركيز فى ظل هذه العلاقة على متطلبات التنمية فى الدول النامية فى ظل الواقع الجديد.

٥ ـ تم إحراز تقدم ملموس فى إطار لجنة الزراعة تمثل فى الاتفاق على اتباع أسلوب الانتخاب الذاتى **Self Election** لتحديد الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، ولكن من الضرورى التركيز فى المرحلة المقبلة على أن تصاغ الخطوط الإرشادية الخاصة بالمنح الغذائية بأسلوب واضح ومحدد وملزم، ولا يحتمل التفسير أو التأويل كما هو الحال بالنسبة للقرار الوزارى الصادر فى هذا الشأن، وكذلك التوصل لآلية جديدة لتمويل هذه التعويضات دون أن تؤثر على المخصصات الأخرى للدول النامية فى المؤسسات المالية المختلفة.

٦ ـ يسعى العديد من الدول المتقدمة إلى مشاركة أكبر عدد من الدول النامية فى المفاوضات الخاصة بخدمات الاتصالات الأساسية، وننوه فى هذا الصدد إلى حق الدول فى أن تختار ما يناسبها من قطاعات للتقدم بعروض دون التزام محدد بقطاعات معينة، خاصة فى ضوء الاتفاق الذى توصل إليه الفريق

التفاوضى بأن تشمل المفاوضات الاتصالات القائمة على البنية الأساسية، واتصال ذلك مباشرة ببرنامج الدولة للخصخصة ووضع قطاع الاتصالات فى هذا البرنامج، إذ لا يمكن التقدم بعرضٍ طالما تقرر الدولة بقاء قطاع الاتصالات مملوكًا لها.

ooo

## ثالثًا: مؤتمر سنغافورة.. الخطوة الأولى

الآن، وبعد أن استعرضنا قيام منظمة التجارة العالمية التى أقرت بمؤتمر مراكش فى عام ١٩٩٤، وأوضحنا تقييم عمل المنظمة خلال عامها الأول، يبقى أن نستعرض معًا ما أسفر عنه أول مؤتمر وزارى يعقد فى إطار المنظمة بعد عامين من إنشائها وفقًا لأحكام اتفاقية إنشائها التى تقضى بعقد المؤتمر الوزارى مرة كل عامين.

عقد المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة فى الفترة من ١٠ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٩٦، وأصدر فى ختام أعماله إعلانًا ختاميًا تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء. وسوف نستعرض معًا أهم ما جاء بالبيان الختامى للمؤتمر ونتناول من خلال العرض ما الذى تعنيه نتائج المؤتمر، وأثرها على التوجهات المستقبلية للتجارة الخارجية، خاصةً من منظور المسائل الجديدة التى طرحت فيه وما تم الاتفاق عليه بشأنها.

### حرية التجارة:

أعاد الأعضاء تأكيد التزامهم بتطبيق نظام تجارى تحكمه القواعد يكون أكثر انفتاحًا ويتسم بالعدل والمساواة والتحرير التصاعدى وإزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة فى السلع، والتحرير التصاعدى للتجارة فى الخدمات، ورفض كل أشكال الحمائية، وإزالة المعاملة التمييزية من العلاقات التجارية الدولية، وتعزيز تكامل الدول الأقل نموًا والنامية، والاقتصاديات المتحولة فى النظام متعدد الأطراف، وتطبيق أقصى مستوى ممكن من الشفافية سعيًا لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية وتدفق التجارة العالمية بحرية، ويعد هذا التأكيد مجرد تجديد وإحياء لما تم الاتفاق عليه فى مؤتمر مراكش.

## معايير العمل:

- تجديد التزام الأعضاء باتباع معايير العمل الأساسية المعترف بها دوليًا Internationally recognized core labour standards مع تأكيد أن منظمة العمل الدولية هى الجهاز المعنى بوضع مثل هذه المعايير والتعامل معها، وتأكيد تأييد الأعضاء لدور المنظمة فى هذا المجال.

- الإعراب عن الاعتقاد بأن النمو الاقتصادى والتنمية - تدعمهما زيادة التجارة ومزيد من تحريرها - ستسهم فى تعزيز هذه المعايير، ورفض استخدام معايير العمل لأغراض الحماية، والاتفاق على أن الميزة النسبية للدول خاصة الدول النامية منخفضة الأجور ينبغى ألا توضع محل مساءلة.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع معايير العمل كان يعد واحدًا من أكثر الموضوعات الخلافية حساسية بين الدول المتقدمة - خاصة الولايات المتحدة - وبين الدول النامية، فلقد جاء الاقتراح الأمريكى بإدراج موضوع معايير العمل ضمن موضوعات تحرير التجارة الدولية، من منظور ضرورة أن تطبق الدول النامية معايير العمل المطبقة فى الدول المتقدمة، متجاهلةً بذلك التفاوت الهائل فى مستويات التنمية ومستويات المعيشة والدخل بين الدول المتقدمة والنامية، وكذلك الاختلافات الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد التى تسهم بشكل كبير فى تحديد ملامح سوق العمل وظروفه فى كل دولة.

لقى هذا التوجه الأمريكى معارضة ضارية من الدول النامية التى رفضت فى بادئ الأمر إدراج هذا الموضوع من الأساس ضمن جدول أعمال المؤتمر، إلى أن تم التوصل إلى حل توفيقى بإدراجه، بشرط أن تتم الإشارة إليه على أساس دعوة الدول للالتزام بالمعايير التى تحددها منظمة العمل الدولية باعتبارها الجهة الدولية الوحيدة المعنية بهذا الموضوع.

تأتى معارضة الدول النامية أيضًا نظرًا لأن مسألة رخص أجور الأيدى العاملة فى العديد منها تكاد تعد الميزة التنافسية والنسبية الوحيدة التى تتمتع بها منتجات

هذه الدول فى السوق العالمى، والتى تمكنها من الاحتفاظ بقدر مناسب من القدرة التنافسية وحصول منتجاتها على نصيب متواضع من السوق العالمى، وبالتالى فإن فقدان هذه الميزة يحول الدول النامية، أو العديد منها على الأقل، إلى مجرد أسواق استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة.

### تهميش الدول النامية:

الالتزام بتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نمواً والمخاطر التى تتهدد بعض الدول النامية، والعمل على تحقيق تماسك فى صياغة السياسات الاقتصادية الدولية، ومزيد من التنسيق بين المنظمة والمنظمات الأخرى فى تقديم المساعدات الفنية.

وتمثل هذه الفقرة أهمية خاصة للدول النامية نظراً لأن النظام التجارى الدولى بوضعه السابق على إنشاء المنظمة، أسفر عن حرمان العديد من الدول النامية والأقل نمواً من فرص الإنتاج الصناعى أو معالجة السلع الأولية للاستفادة من مزايا القيمة المضافة،الأمر الذى حول الكثير منها إلى مجرد دول مصدرة للسلع الأولية والمواد الخام اللازمة للصناعة فى الدول المتقدمة، وهى السلع التى انخفضت أسعارها بانتظام بمضى الوقت.

من ناحية أخرى، تعكس هذه الفقرة المخاوف التى نتجت عن الدراسات التى أجريت لتقييم آثار جولة أوروجواى على الدول النامية والأقل نمواً، والتى أوضحت مثلاً أن إفريقيا جنوب الصحراء ستحقق خسائر صافية من جراء تطبيق اتفاقيات الجولة تتعدى ٢,٦ بليون دولار، الأمر الذى يعنى مزيداً من التهميش لاقتصاديات هذه الدول.

### التكتلات الإقليمية:

ملاحظة أن أعضاء المنظمة يزداد تأثرهم بالاتفاقيات التجارية الإقليمية التى اتسعت بشكل كبير فى العدد ونطاق التغطية. . مثل هذه المبادرات قد تؤدى إلى مزيد من التحرير وتساعد الدول الأقل نمواً والمتحولة اقتصادياً على التكامل فى

النظام التجارى العالمى، ولكن هذا التوسع يستوجب ضرورة النظر فيما إذا كان نظام منظمة التجارة العالمية للحقوق والواجبات يحتاج إلى مزيد من التوضيح، والتأكيد على أولوية النظام المتعدد الذى يتضمن قواعد تتعلق بالترتيبات الإقليمية، وضرورة أن تتكامل معه الترتيبات الإقليمية وتتوافق مع أحكامه، والترحيب بإنشاء اللجنة الجديدة المعنية بالترتيبات الإقليمية ومساندة أعمالها.

### تسوية المنازعات:

التأكيد على ضرورة توافر الشفافية والحياد فى عمل الجهاز لضمان حل النزاعات التجارية، وتعزيز تنفيذ وتطبيق اتفاقيات المنظمة، حيث أدت مذكرة التفاهم بكل عناصرها إلى تحسين قدرة الأعضاء على حل النزاعات، ولقد أدى الجهاز عمله بكفاءة منذ إنشاء المنظمة، مع الإشارة إلى الدور الذى أسهمت به الأجهزة الأخرى فى تفادى نشوب النزاعات بين الأعضاء، كما أن مزيدًا من الخبرة المكتسبة من خلال عمل الجهاز سيعزز دون شك من فاعليته ومصداقيته.

### الإخطارات والتشريعات:

يلاحظ أن الالتزام بمتطلبات الإخطار لم يرق حتى الآن إلى المستوى المطلوب، ونظرًا لأن نظام عمل المنظمة يعتمد على الرقابة المتبادلة لضمان التنفيذ، يصبح من الضرورى على الأعضاء الذين لم يوافوا المنظمة بالإخطارات المطلوبة أو بصورة غير كاملة، بذل مزيد من الجهد لتنفيذ هذا الالتزام.

### الدول النامية والأقل نموًا:

أهمية تكامل الدول النامية فى النظام التجارى متعدد الأطراف، سواء لتنمية اقتصاديات هذه الدول أو توسيع التجارة العالمية، وضرورة تحسين وتوافر المساعدة الفنية وفقًا للخطوط الإرشادية المتفق عليها، والاتفاق على توصيات تتعلق بتنفيذ قرار الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، ووضع خطة عمل تتضمن أحكامًا لاتخاذ إجراءات إيجابية على أساس مستقل، بهدف تحسين القدرة الكلية لهذه الدول على الاستجابة للفرص التى يطرحها النظام التجارى الدولى.

أيضًا، تحسين ظروف الاستثمار وخلق ظروف مواتية وقابلة للتنبؤ على صعيد الوصول للأسواف لمنتجات الدول الأقل نموًا، وتعزيز توسيع وتنويع صادراتهم لأسواق كافة الدول المتقدمة، وكذلك الاتفاق على عقد اجتماع مع الانكتاد ومركز التجارة الدولى ITC فى أسرع وقت ممكن فى عام ١٩٩٧ بمشاركة هيئات المعونة والمؤسسات المالية الدولية والدول الأقل نموًا لوضع مدخل متكامل لمساعدة هذه الدول فى النهوض بتجارتها.

**المنسوجات والملابس:**

تأكيد الالتزام بتنفيذ أحكام اتفاقية المنسوجات، وضرورة تحقيق تكامل المنتجات النسجية فى نظام الجات ١٩٩٤ وفقًا لنظامٍ وقواعد أكثر قوة نظرًا لأهميتها، سواء من منظور تدعيم النظام القائم على القواعد، أو المكاسب التى تحققها صادرات الدول النامية فى هذا القطاع.

**التجارة فى الخدمات:**

الإشارة إلى وجود صعوبة فى تحقيق الأهداف المتفق عليها فى مراكش لتحسين الوصول للأسواق فى الخدمات المالية وانتقال الأشخاص الطبيعيين والنقل البحرى والاتصالات الأساسية، والنتائج كانت أقل من التوقعات، مع الاضطرار إلى مد المهلة الممنوحة للتفاوض فى ثلاثة مجالات. والإصرار على تحقيق مزيد من التحرير للخدمات مع المرونة الكافية للدول النامية منفردة، مع الالتزام بالإنهاء الناجح لمفاوضات الاتصالات الأساسية فى فبراير ١٩٩٧، واستئناف مفاوضات الخدمات المالية فى أبريل ١٩٩٧ بهدف تحسين العروض المقدمة والإنهاء الناجح لمفاوضات النقل البحرى.

أما بالنسبة للخدمات المهنية فقد تم الاتفاق على إنهاء العمل فى قطاع المحاسبة بنهاية ١٩٩٧، واستكمال مفاوضات الوقاية بنهاية ١٩٩٧، والاتفاق على وجود حاجة لإجراء دراسات تحليلية للوقاية الطارئة والمشتريات الحكومية فى الخدمات والدعم.

### تكنولوجيا المعلومات:

الاتفاق بين عدد من الأعضاء على إزالة التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات على أساس MFN وإضافة عدد من الأعضاء لعدد ٤٠٠ سلعة على قائمة السلع المعفاة من الجمارك فى قطاع الأدوية.

ويعد هذا المجال الجديد من أهم النتائج التى تمخض عنها المؤتمر الوزارى الأول للمنظمة فى سنغافورة، نظرًا للأهمية المتزايدة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واكتسابه طابعًا خاصًا فى ظل التحول الطارئ على فلسفة التنمية الاقتصادية التى لم تعد قائمة على التوسع فى الإنتاج الصناعى بقدر ما أصبحت تعتمد على التوسع فى استخدام التكنولوجيا، وما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فرص سوقية وتنموية كبيرة لكافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويمكن القول أن هذا القطاع يعد واحدًا من القطاعات النادرة التى تتوافق فيها مصالح الدول المتقدمة والنامية، كل وفق ظروفه، ففى الوقت الذى تسعى فيه الدول المتقدمة المنتجة لهذا النوع من التكنولوجيا لتحرير التجارة فى منتجاته حتى يتسنى لها الوصول لمختلف الأسواق، وتحقيق العوائد المرجوة منه، يكون فى صميم مصلحة الدول النامية أن تحرر تجارتها فى هذا القطاع الحيوى الهام لما يعنيه ذلك من تسخيل وخفض نفقات حصولها على هذه التكنولوجيا الحيوية، والتى أصبحت تمثل مكونًا رئيسيًا من مكونات النمو الاقتصادى المعاصر.

### برنامج العمل والأجندة الذاتية:

تم الاتفاق على احترام الإطار الزمنى الذى تقره مختلف الاتفاقيات؛ وألا يؤثر ما يتم تنفيذه بشكل سلبى على نطاق المفاوضات المستقبلية عندما يتم الدعوة إليها، ولا على طبيعة الأنشطة المتفق عليها، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة عمل لدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار؛ وإنشاء مجموعة عمل أخرى لدراسة القضايا التى يثيرها الأعضاء حول العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة، بما فى

ذلك الممارسات ضد التنافسية لتحديد المجالات التى تستوجب مزيدًا من الاهتمام فى إطار نظام المنظمة.

**الشفافية والمشتروات الحكومية:**

التفاهم على أن العمل الجارى فى إطار أحكام اتفاقية الاستثمار لن يحكم مسبقًا على الحاجة من عدمه على إجراء مفاوضات حول هذا الموضوع فى المستقبل، والاتفاق على تشكيل مجموعة عمل لإجراء دراسة حول الشفافية فى المشتريات الحكومية، مع وضع السياسات الوطنية فى الاعتبار بهدف التوصل إلى عناصر لوضعها فى اتفاقية مناسبة.

**المشكلات التى تعانى منها المنظمة:**

ليس ثمة شك فى أن خروج منظمة التجارة العالمية إلى الواقع يعد إنجازًا تجاريًا كبيرًا بكافة المقاييس، وهو ما استغرق لحدوثه قرابة نصف القرن منذ طرح الفكرة للمرة الأولى فى عام ١٩٤٧ وحتى قيام المنظمة فعليًا فى عام ١٩٩٥.

ولقد استعرضنا معًا فى إيجاز الإنجازات التى حققتها المنظمة، خاصة فى عامها الأول، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود مشكلات تواجهها هذه المؤسسة الدولية لتؤثر بشكل مباشر فيما تحققه من نتائج تتعلق بالغرض الأساسى من إنشائها.

وتمثل مسألة الإخطارات بالإجراءات والقوانين أهم الصعوبات أو المشكلات التى تواجه أعضاء منظمة التجارة العالمية، ليس فقط من الدول النامية، ولكن بعض الدول المتقدمة أحيانًا، حيث تعد عملية الإخطار مسألة بالغة التعقيد وتحتاج لقدر كبير من التنظيم والوضوح، وتحديد الإجراءات أو الأحكام والقوانين المطلوب الإخطار بها، ومعدل تكرار الإخطار والفترات الزمنية الفاصلة... إلخ.

ورغم ما تقدمه المنظمة من مساعدات فنية للأعضاء من الدول النامية لإعانتهم

على الوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالإخطارات، لاتزال هذه المسألة تمثل مشكلة كبيرة تواجهها هذه الدول لم يتم التوصل لحل حاسم لها بعد.

جانب آخر يتمثل فى دخول العديد من المجالات الجديدة فى نطاق تغطية الاتفاقيات التى تشرف عليها منظمة التجارة العالمية، وما يحتاجه ذلك من وقت وجهد لتعديل الأعضاء للأوضاع السائدة فى بلدانهم ـ سواء كانت فى صورة تشريعات أو ممارسات ـ لتتوافق مع أحكام هذه الاتفاقيات، وخاصة مجالى الخدمات والملكية الفكرية اللذين لم يسبق تناولهما بهذه الصورة التفصيلية الشاملة فى أى من الاتفاقيات أو المنظمات الدولية القائمة، فلا يزال مثلاً هناك نقاش مستمر حول كيفية تطبيق أحكام على غرار مكافحة الدعم والإغراق فى تجارة الخدمات، التى يصعب وضع سلعها فى وحدات كمية قابلة للقياس على غرار التجارة فى السلع.

هذا من الناحية الإجرائية والتنظيمية، أما من الناحية الموضوعية فلاتزال مسألة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق أحكام اتفاقيات المنظمة تمثل مصدراً رئيسيًا للقلق لدى العديد من الدول النامية، خاصة فيما يتعلق ـ مثلاً ـ بالاتفاق الزراعى الذى يلحق الضرر بموازنات العديد من الدول المستوردة الصافية للغذاء، لما ستتحمله ميزانياتها من ارتفاعٍ فى فاتورة الغذاء بسبب إلغاء جانبٍ من الدعم المقدم من قبل المصدرين، ورغم صدور القرار الخاص بمعالجة هذه الآثار، إلا أنه لا يزال قاصراً عن تحديد آليات فعالة لتعويض هذه الدول عن خسائرها، أو تقليل مثل هذه الآثار السلبية المتوقعة.

من ناحية أخرى، أوضح العديد من الدراسات أن إفريقيا جنوب الصحراء تصنف خاسراً صافيًا من جراء تطبيق أحكام الاتفاقيات، وقدرت خسائرها بحوالى ٢,٥ بليون دولار، ولم تتخذ حتى الآن أية إجراءات ذات معنى لتقليل هذه الخسارة أو تعويض الدول المضارة عنها.

يعيد هذا العرض إلى دائرة الضوء مرة أخرى، ذلك الجدل الدائر حول حرية التجارة فى مواجهة التجارة العادلة السابق الإشارة إليه، والذى يوحى بأن التطبيق الكامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية يحقق قدرًا كبيرًا من حرية التجارة دون شك، ولكن على حساب التجارة العادلة بشكل ملحوظ يستوجب الدراسة واتخاذ التدابير الجماعية بشأنه.

❂❂❂

# الفصل الخامس

## العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد

أولاً: الإقليمية فى إطار منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: التفاعل بين الإقليمية والعالمية.

## أولاً: الإقليمية فى إطار منظمة التجارة العالمية

مثلت الترتيبات التجارية الإقليمية شقًا خلافيًا فى أعمال مؤتمر هافانا لعام ١٩٤٧، الذى أسفر عن صياغة ميثاق المنظمة الدولية للتجارة وقتئذ، وهو الميثاق الذى تم وأده بسبب رفض الولايات المتحدة التصديق عليه خوفًا على سيادتها التجارية ـ كما أوردنا تفصيلاً فى الفصل الثالث. ولقد استمرت الترتيبات التجارية الإقليمية محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، السابق على إنشاء منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥، وازدادت المخاوف مؤخرًا فى أعقاب ظهور المنظمة إلى النور، بعد مضى قرابة نصف القرن من تاريخ اقتراح إنشائها للمرة الأولى، من الأثر السلبى المحتمل للترتيبات للإقليمية على الإطار متعدد الأطراف الذى تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة ومضنية، بسبب تزايد عدد واتساع نطاق الترتيبات الإقليمية.

تكمن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية فى إطار منظمة التجارة العالمية فى مدى ملاءمة القواعد القائمة ضمن أحكام واتفاقيات المنظمة بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين، لتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية فى الإطار متعدد الأطراف.

من هذا المنطلق تضمنت اتفاقية الجات ـ منذ التوصل إليها فى عام ١٩٤٧ ـ أحكامًا تلزم الأطراف المتعاقدة فى الجات بالإخطار بكافة الاتفاقيات التجارية التى تنضم إليها، بموجب أحكام المادة ٢٤ من الجات التى تحدد الشروط التى يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة الانضمام إلى ـ أو تشكيل ـ اتحادات جمركية أو

اتفاقيات للتجارة الحرة، أضيفت إليها أحكام مكملة أطلق عليها شرط التمكين Enabling Clause الذى نص عليه القرار الصادر فى جولة طوكيو، لتسهيل إبرام اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية. ولقد أضيفت مؤخراً لهاتين المادتين مادة جديدة هى المادة الخامسة لاتفاقية التجارة فى الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادى، والتى تضمنت تكرارًا لمتطلبات المادة ٢٤ ولكن بالنسبة لتجارة الخدمات.

ولكى تتضح الصورة، نجد لزامًا علينا أن نستعرض فى إيجاز الأحكام التى تضمنتها هذه النصوص القانونية الثلاثة:

- تقر المادة ٢٤ من الجات أن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة بين الأعضاء وليس وضع القيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل، وتحظر أحكام المادة أن تصبح الرسوم واللوائح التجارية أكثر تقييدًا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول فى الترتيب الإقليمى، بينما يكون من الضرورى إزالة مثل هذه الرسوم والقيود على كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل.

- بالنسبة لحكم التمكين، فلقد كان أقل صرامة فيما يتعلق بمدى التحرير، حيث يقضى بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة، ولا تضع قيودًا أو صعوبات أمام تجارة الآخرين، ولابد من الإخطار عند تقديمها وتعديلها أو سحبها، ولكن فى هذه الحالة تكون لجنة التجارة والتنمية ـ وليس مجلس الجات ـ هى المسئولة عن متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات.

- وبالنسبة لاتفاقية التجارة فى الخدمات تقضى المادة الخامسة أن تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادى تغطيةً قطاعية ملموسة، وتؤدى إلى إلغاء الإجراءات التمييزية القائمة.

## آثار جولة أوروجواى على التكامل الإقليمى:

أما نتائج جولة أوروجواى لمفاوضات تحرير التجارة فى إطار الجات، فقد تضمنت ضمن وثائقها القانونية الواردة بالوثيقة الختامية للجولة، مذكرة تفاهم حول تفسير أحكام المادة ٢٤ توضح التزامات الأعضاء بالنسبة للإخطار والشفافية والأحكام المتعلقة بتوافر المعلومات، دون أن تغير فى الخصائص الأساسية لقواعد ومعايير الجات، بل تضع تعريفًا أكثر دقة للمتعلق منها بالترتيبات الإقليمية.

ولقد نصت المذكرة على ألا تستمر الترتيبات الانتقالية لأكثر من عشر سنوات، وعلى العضو أن يقدم شرحًا كاملاً للمجلس فى حالة تجاوز السنوات العشر قبل التطبيق الكامل للترتيبات التفضيلية الإقليمية، والبدء فى تعميمها على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية من غير أعضاء التكتل، عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وأحكام عدم التمييز.

تضع مذكرة التفاهم الخاصة بالترتيبات الإقليمية أحكامًا تتعلق بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، كما تثير التساؤلات حول الترتيبات التى تتم بين دولة نامية وأخرى متقدمة، بمعنى: هل تلتزم الدول النامية بتقديم معاملة بالمثل كاملة فى غضون عشر سنوات حتى فى حالات الفروق الكبيرة فى مستويات التنمية؟

وتشير المذكرة ضمنًا إلى أن التغطية الكاملة والفترة الزمنية القصيرة لجداول التنازلات الجمركية للدول أعضاء التكتل الإقليمى ستخلق منافسة فى إطار التجمع قد تسهم فى تقليص الآثار السلبية التى قد يتركها التكتل على الأطراف الثلاثة، وتوضح الديباجة أنه فى إطار تشكيل أو توسيع مثل هذه التكتلات، يصبح لزامًا على الأطراف تجنب خلق آثارٍ سلبية على تجارة الآخرين، بينما يستمر شرط التمكين فى توفير معاملة تفضيلية فى حالة التكامل بين الدول النامية.

وهناك معايير مقابلة تم تضمينها فى اتفاقية الخدمات وفقًا لأحكام المادة الخامسة، فلابد أن تتضمن الاتفاقيات المحررة للتجارة فى الخدمات تغطية قطاعية

ملموسة Substantial تشمل كل أنماط التوريد، وتزيل كافة أوجه التمييز بين الشركاء، وتتضمن الاتفاقية تسهيلات خاصة للدول النامية المنضمة لترتيبات إقليمية، وكذلك حالات الاتفاقيات التى تضم فقط دولاً نامية. وتشمل هذه المعايير ضرورة أن تؤدى الاتفاقيات الإقليمية إلى تسهيل التجارة فى الخدمات بين الشركاء، وألا ترفع مستوى القيود أمام غير الأعضاء فى القطاعات المعنية مقارنة بالمستوى السائد قبل الاتفاقية، وتبيح للأعضاء إجراء تكامل تام لأسواق العمالة، بشرط أن تعفى هذه الاتفاقيات مواطنى أعضائها من متطلبات الإقامة وتصاريح العمل.

من ناحية أخرى، عززت جولة أوروجواى من إجراءات زيادة الشفافية لهذه الاتفاقيات، مثل الإخطارات والتقارير المنتظمة والمراجعات الدورية، وكذلك تحسين إجراءات التشاور والتفاوض حول التعويضات والتعامل مع الترتيبات التى لم تتناولها المادة ٢٤ بشكل كامل، خاصة تطبيق أحكام المنظمة الخاصة بتسوية المنازعات فى أى خلافات تنجم عن تطبيق أحكام المادة ٢٤ فيما يتعلق بالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، بحيث تخضع كافة التكتلات - حتى التى كانت تعتبر فى السابق تتوافق مع أحكام المادة ٢٤ - للمراجعة الدورية وفقًا لأحكام مذكرة التفاهم.

وكما هو معروف، فإن أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لضمان عدم التمييز بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، وتأتى المعاملة التفضيلية الممنوحة فى إطار الاتفاقيات الإقليمية لتمثل أهم استثناء من هذا المبدأ المحورى، ولقد تم النص على هذا الاستثناء فى المادة ٢٤ من اتفاقية الجات، حيث صيغت أحكام هذه الاتفاقية فى الأربعينيات على افتراض أن التحرير الإقليمى للتجارة يمثل تنفيذًا متقدمًا لخفض التعريفات على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ولكن فى إطار إقليمى.

أدى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية، وتشعب العلاقة بين الإطارين: الإقليمى ومتعدد الأطراف، وتضخم العبء الملقى على كاهل المنظمة للتعامل مع الترتيبات الإقليمية، إلى إصدار مجلس المنظمة قرارٍ فى ٦ فبراير ١٩٩٦ بإنشاء لجنة

اتفاقيات التجارة الإقليمية بناء على اقتراح من الوفد الكندى.

تتضمن مراجع الإسناد للجنة دراسة الترتيبات الإقليمية فى ضوء قواعد المنظمة، وتطوير إجراءات تسهل عملية الدراسة، والنظر فى الآثار المتكررة لكل من الترتيبات التكاملية الإقليمية والمبادرات الرامية إلى مزيد من تحرير التجارة فى الإطار المتعدد والعلاقة بينهما، حيث توجد ٣٢ اتفاقية إقليمية ينبغى على المنظمة دراستها وتقييم توافقها مع أحكام الجات، بما فيها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا»، وتوسيع الاتحاد الأوروبى، والسوق الجنوبى لأمريكا اللاتينية «ميركوسور».

تمثل حالة السوق الجنوبى لأمريكا اللاتينية «ميركوسور» مثالاً ملموسًا للمشاكل التى تثيرها اتفاقيات التجارة التفضيلية بين الدول النامية، حيث طلب الأعضاء الأربعة دراستها فى إطار منظمة التجارة العالمية وفقًا لحكم التمكين باعتبار الاتفاقية ترتيبًا إقليميًا بين مجموعة دول نامية، وهو ما لقى معارضة بعض الدول فى بادئ الأمر، وأسفر فى النهاية عن إنشاء فريق عمل تحت لجنة التجارة والتنمية لدراسة اتفاقية ميركوسور فى ظل الأحكام الخاصة بشرط التمكين.

وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة ـ ١٣٢ عضوًا ـ منضم بالفعل لاتفاقية تجارة إقليمية واحدة على الأقل، ونظرًا لوجود أكثر من ٢٠ فريق عمل يدرس الاتفاقيات الإقليمية، اتخذت المنظمة قرارها بإنشاء لجنة للترتيبات الإقليمية، والتى تلقت حتى الآن إخطارات بحوالى ١٤٤ اتفاقية إقليمية، من بينها ٨٠ اتفاقية لاتزال سارية، ولقد تناولت اللجنة بنهاية ١٩٩٧ حوالى ٤٤ اتفاقية بما فى ذلك توسيع الاتحاد الأوروبى ونافتا وميركوسور واتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى، وعدد من دول شرق ووسط أوروبا[١].

ورغم التطور الكبير الذى أدخلته أحكام جولة أوروجواى على تناول المنظمة للترتيبات التجارية الإقليمية ومدى توافق أحكامها مع أحكام الإطار المتعدد، لاتزال هناك بعض المشكلات التى ينبغى التعامل معها لرفع كفاءة منظمة التجارة

(١) المجر، بولندا، تشيك، سلوفاك، رومانيا، بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا.

العالمية فى مواجهة تزايد النشاط التكاملى الإقليمى واتساع نطاقه، سواء الجغرافى أو الموضوعى.

ولعل أبرز هذه المشاكل هى الحاجة لإضفاء البعد السياسى على طابع المنظمة - وهى المنظمة التجارية الفنية - ولايقصد بالطابع السياسى هنا المشكلات والمسائل السياسية بين الأعضاء، فنجد مثلاً أن محفل التعاون الاقتصادى لآسيا والباسيفيكى (أبيك) يجتمع سنويًا على مستوى القمة ولمرات أكثر من ذلك على المستوى الوزارى، بينما ينعقد المؤتمر الوزارى للمنظمة مرة كل سنتين، فى الوقت الذى يزداد فيه تحول الإطار المتعدد إلى مسألة سياسية، بسبب أن تطوره يخص السياسات بشكل متزايد أكثر منه عوائق للحدود، مما يعنى أن التحديات التى تواجه النظام متعدد الأطراف هى تحديات سياسية بقدر ما هى فنية، الأمر الذى يوحى بضرورة زيادة مشاركة القيادات السياسية بشكل منتظم لتصبح هذه المشاركة مكونًا رئيسيًا من مكونات أسلوب عمل المنظمة، كما هو الحال بالنسبة لأى من التكتلات الإقليمية.

ولعل من الصعب وضع تصور نهائى لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والترتيبات التجارية الإقليمية، خاصة وأن الأخيرة تتسم بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور اللذين لا يعرفان توقفًا، الأمر الذى يعنى أن تناول المنظمة للترتيبات الإقليمية سيستمر أيضًا فى التطور بصورة ديناميكية تتوافق مع طبيعة الترتيبات محل الدراسة، وإلى أن يتم حسم التسابق القائم بين الإطارين: الإقليمى ومتعدد الأطراف، سواء باختفاء أحدهما واستمرار الآخر، أو باندماجهما بشكل أو آخر، ستظل منظمة التجارة العالمية تتناول الترتيبات الإقليمية من منظور قانونى إجرائى، يبحث مدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع أحكام المنظمة، بهدف تحقيق قدر أكبر من التوافق بين الإطارين، يخدم فى المقام الأول تحرير التجارة العالمية.

ooo

## ثانياً: التفاعل بين الإقليمية والعالمية

ليس ثمة شك أن جولة أوروجواى بآثارها المتشعبة واتفاقياتها التى مثلت صفقة متكاملة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعة قوية للإطار متعدد الأطراف وأكسبته مزيداً من الفاعلية والمصداقية، وكان المفترض ـ من وجهة نظر البعض ـ أن يؤدى ذلك إلى الانتقاص من جاذبية الإطار الإقليمى، ورغم أن الجولة الأخيرة لمفاوضات الجات قد خففت إلى حد ما من مخاطر تحويل التجارة Trade Diversion إلا أن ذلك لم يمنع التكتلات الاقتصادية الكبرى من الانتشار والاتساع وظهور العديد من المبادرات شبه الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية منذ نهاية الجولة فى عام ١٩٩٤.

تزامن النشاط الدولى نحو الاتجاه للإقليمية كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية التى سادت العالم مؤخراً، مع انتهاء مفاوضات جولة أوروجواى ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ فى ١ يناير ١٩٩٥، وما تشرف عليه من اتفاقيات بلغت فى مجملها ٢٨ وثيقة قانونية.

وكما هو معروف، فإن منظمة التجارة العالمية تعد منظمة تقوم على أساس القواعد Rulebased بمعنى أنها تضع القواعد المتفق عليها فى إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية فى مجال السلع الصناعية، والزراعية، والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير إجراءات الاستثمار، فضلاً عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

أدى هذا التزامن والتداخل فى طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمى ومتعدد الأطراف، إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة فى إطار التكتل ضد من هم خارجه، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات. . عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فى إطار نظام قانونى ملزم لكافة أعضائه، وما قد تسفر عنه مثل هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم فى النهاية أهداف تحرير التجارة العالمية، وهو التنافس الذى يعزى فى جانب منه إلى الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال، خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة، بهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار، وفتح أسواق جديدة من خلال تكتلات إقليمية متوافقة، خاصة وأن معظم التحركات التكاملية الجديدة قد ركزت على مجالات جديدة مثل تحرير الاستثمار، والعلاقة بين التجارة والبيئة، وسياسات المنافسة، وأسواق العمل، وعدد من المسائل الاقتصادية والنقدية، والأهداف السياسية. . وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العملية صعوبة التفاوض بشأنها فى الإطار المتعدد.

يحدث ذلك كله فى الوقت الذى تسعى الدول النامية والمتحولة اقتصاديًا إلى ضمان فرص أكبر للوصول إلى الأسواق الرئيسية، خاصة للسلع الحساسة التى تمثل أهمية تصديرية خاصة لاقتصادياتها، وزيادة جاذبيتها الاستثمارية، والدخول كشركاء للتعاون الصناعى والتكنولوجى، والعمل على تأمين مزيد من المشاركة فى عملية صياغة واتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية الدولية.

ولقد أدت هذه التفاعلات المستحدثة على الساحة التجارية الدولية إلى ظهور بعض الاتجاهات المتلاحقة على النحو التالى:

- سرعة إنشاء المجالات الاقتصادية الكبرى Large Economic Spaces والتوسع فيها، وهو ما سيظل ـ على ما يبدو ـ ملمحًا دائمًا للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.
- ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.
- اتساع التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم،

وظهور نظم تكاملية عبر إقليمية معقدة ومتباينة، تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة مع غير الأعضاء.

- تضم بعض المشروعات التكاملية القائمة قوى اقتصادية كبرى، مما قد يكون لها أثر كبير على الأطراف الأخرى فى التكتل، وعلى عمل النظام التجارى متعدد الأطراف ككل.
- قد يفسر التغير الطارئ على خصائص التكامل الاقتصادى الطبيعة التصاعدية لبرامج التكامل الإقليمى، حيث ذهبت إلى أبعد من مجرد التجارة الخالصة أو تكامل الأسواق فى صورة مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية، لتقترب أكثر من حالة التكامل الاقتصادى التام.
- أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه **Multifaceted** متعددة القطاعات **Multi-sectorall** تغطى نطاقًا كبيرًا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التى يمكن وصفها بكونها أهدافًا استراتيجية وليس فقط تجارية.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة ـ بمختلف صورها ـ على الاستثمار وسوق العمل، والتعاون العلمى والتكنولوجى والبيئة، وسياسات المنافسة والتكامل النقدى والمالى.. وهى مكونات حاسمة مثلاً فى كل من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا»، ومحفل التعاون الاقتصادى لآسيا والباسيفيكى «أبيك»، وعلى صعيد الاتحاد الأوروبى ذاته، وفى إطار علاقاته الخارجية من خلال اتفاقيات المشاركة مع دول المتوسط وشرق ووسط أوروبا، واتفاقياته التفضيلية الأخرى مع الدول النامية.
- أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية، فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية **WTO**، تهدف بعض الترتيبات الإقليمية إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة(١) والخدمات الحيوية، كالاتصالات، والنقل الجوى، والمشتريات الحكومية، وتجانس المعايير،

---

(١) السلع الزراعية والمنسوجات والملابس.

والاعتراف المتبادل. . وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدرًا محدودًا وجزئيًا من التحرير نظرًا لصعوبة التفاوض حولها فى إطارٍ متعدد الأطراف.

- شكلت مصالح قطاع الأعمال قوة دفع إضافية للحكومات، تدفعها للتفاوض حول ترتيباتٍ تجارية إقليمية متعددة القطاعات لتحرير الأسواق وفرص الاستثمار.

وقد أثارت أبعاد هذا التوسع المطرد فى الترتيبات الإقليمية، وتشابك علاقتها بالإطار متعدد الأطراف ـ متمثلاً فى منظمة التجارة العالمية ـ العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، وانتهت إلى رأيين أساسيين:

*** الرأى الأول:**

يرى أن التكتلات الإقليمية ستؤدى فى النهاية إلى تفتيت النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات فى إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره، سواء كانت دولاً منفردة أو تكتلات أخرى.

*** الرأى الثانى:**

يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستسهم فى النهاية فى تعزيز النظام التجارى الدولى وتحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات، وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

ولكى نتمكن من ترجيح أى من الرأيين، أو ربما التوصل لرأى ثالث، علينا أولاً أن نستطلع ماتم إنجازه فى الإطار متعدد الأطراف متمثلاً فى منظمة التجارة العالمية، وإلقاء نظرة على الأبعاد المختفة التى تحكم هذا الإطار، وحالة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية وما حققته من نجاح أو إخفاق، بالإضافة أيضًا إلى الأبعاد المختلفة لهذا التوجه العالمى الجديد.

**إنجازات منظمة التجارة العالمية:**

- نجحت منظمة التجارة العالمية فى عاميها الأول والثانى فى استكمال إنشاء هيكلها المؤسسى وبدأت بالفعل فى ممارسة مهامها.
- بدأ الأعضاء فى تنفيذ التزاماتهم بالإخطارات، ويذكر أن هذا الالتزام فى إطار المنظمة (١٧٥ إخطارًا للسلع، ٤٠ إخطارًا للخدمات والملكية الفكرية) لا يضاهيه التزام مماثل للشفافية فى أى من الترتيبات الإقليمية القائمة (فيما عدا الاتحاد الأوروبى).
- التزمت الدول الأعضاء بالفعل بإزالة كافة العوائق غير الجمركية وخفض الرسوم الجمركية وفقًا لأحكام الاتفاقيات ذات الصلة وجداول التنازلات، فضلاً عن تحرير العديد من قطاعات الخدمات، وتطبيق أحكام الشفافية والمعاملة الوطنية فى هذا القطاع.
- تلتزم الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق، وإجراءات الوقاية والاتفاقيات المنظمة للإجراءات المصاحبة للتجارة.
- رغم كون التحرير الذى حققته جولة أوروجواى فى قطاع الزراعة يعد تحريرًا جزئيًا، إلا أنه فاق فى مداه أى تحريرٍ أسفرت عنه التكتلات الإقليمية، وينطبق نفس هذا الوصف على قطاعى الملابس والمنسوجات، وكليهما يعد من القطاعات «الحساسة» للدول المتقدمة وذات الأهمية التصديرية للدول النامية.
- تشرف منظمة التجارة العالمية على نظامٍ متكامل وملزم لتسوية المنازعات، يعد أكثر شمولاً من أية ترتيبات إقليمية فى هذا الشأن، حيث يصدر النظام أحكامًا ملزمة، إلا أنها قابلة للاستئناف، وكذلك يطبق هذا النظام مبدأ الإجراءات العقابية التبادلية Cross Retaliation.
- وافقت المنظمة على إنشاء لجنة دائمة للنظر فى الترتيبات التجارية الإقليمية التى

يتم الإخطار بها للوقوف على مدى توافق أحكامها مع أحكام الإطار متعدد الأطراف، وفقًا لأحكام المادة ٢٤ من اتفاقية الجات ومذكرتها التفسيرية، فى إطار الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى.

- دعا مدير عام المنظمة إلى النظر فى الاقتراح الذى نادت به الأطراف المشاركة فى المؤتمر التجارى الدولى الذى عقد مؤخرًا فى مدينة بريسبين الأسترالية، وشاركت فيه دول من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وعدد من المنظمات الدولية. ويدعو الاقتراح أعضاء منظمة التجارة العالمية للالتزام بخلق منطقة تجارة حرة عالمية Global Free Trade Area بإزالة كافة العوائق الحدودية للتجارة بحلول عام ٢٠٢٠، أسوة بما تم الاتفاق عليه فى إطار (أبيك) الذى يسيطر على ٥٠٪ من تجارة العالم.

يعد هذا استعراضًا عامًا لما أنجزته منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها، ولكن لابد لكى يكتمل التقييم أن يتناول أيضًا الأبعاد المختلفة التى تحكم الإطار متعدد الأطراف، وطبيعة هذه الأبعاد وتأثيرها من الناحية التطبيقية فى عمل هذا الإطار الدولى.. وتشمل هذه الأبعاد: بعد القانون الدولى، البعد الاقتصادى، البعد الفلسفى الأخلاقى، بعد القانون المحلى.

*** بعد القانون الدولى:**

تمثل فلسفة التعددية الفكرة الأساسية والمنطق القانونى وراء التوصل لاتفاقيات عالمية مثل اتفاقية الجات، وقيام مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، ورغم أنه ليست كل دول العالم أعضاء فى المنظمة، إلا أنها تضم ١٣٢ عضوًا حتى الآن، مما يعنى أنها تضم الغالبية العظمى من مصادر التجارة فى العالم.

تدير هذه المنظمة عدة اتفاقيات تجارية، أهمها حتى الآن هى اتفاقية الجات التى تمثل الأساس الموضوعى لكافة الاتفاقيات التى أسفرت عنها جولات المفاوضات الثمانى التى أجريت فى إطارها، وتقوم الاتفاقية فى الأساس على عدة مبادئ

قانونية، أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[1] MFN، ومبدأ المعاملة الوطنية[2].

يمثل هذان المبدءان القاعدة والأساس القانونى لتحرير التجارة العالمية فى السلع، لذا فإن هناك اعتقادًا سائدًا بأنه إذا تم تطبيقهما بصرامة والتزام تامين، فسوف تتحرر التجارة العالمية تدريجيًا من قبضة اللوائح والقيود المختلفة، مع وجود احتمال ـ أو لنقل أمل ـ أن تصبح حرة تمامًا يومًا ما.

لكن ـ ولأسباب تتعلق بالتطبيق العملى ـ لم تكن اتفاقية الجات صارمة فى الالتزام بتنفيذ مبادئها كما كان ينبغى أن تكون من الناحية النظرية، خاصة فى ظل وجود استثناءات عديدة تضمنتها الاتفاقية، سواء فى المادة ٢٠، أو أخرى تتعلق بشرط الوقاية نصت عليها المادة ٢١، واستثناءات فرض رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، وفقًا لأحكام المادة ٧ التى تبيح الإجراءات الوقائية والحمائية، كما أنه يمكن للدول منخفضة التنمية التمتع بمعاملة تفضيلية متميزة وغير متبادلة وفقًا لأحكام الجزء الرابع من الاتفاقية.

رغم أن هذه الاستثناءات تعد ضرورية ولها ما يبررها، إلا أنها لا تستخدم بالضرورة لتحقيق الأغراض التى وضعت من أجلها فى الأساس، فتحيد بالهدف الأساسى من اتفاقية الجات عن مساره، يضاف إليها ضعف الأدوات التنفيذية للاتفاقية فى صورتها الأولية، فى إلزام الأعضاء بأحكام الاتفاقية، وفشلها فى مرحلتها السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية فى اكتساب قدر كاف من المصداقية والصلاحيات القانونية التى تكفل تحقيق مثل هذا الالتزام.

من هذا المنظور، وسعيًا لتطوير أداء النظام التجارى متعدد الأطراف ومعالجة أوجه القصور فيه، نادى العديد من أنصار تحرير التجارة على أساس متعدد الأطراف، بضرورة أن يكون التركيز على التطبيق الفعال للمبادئ الأساسية للجات، باعتبار أن الفكرة الأساسية للاتفاقية قد قامت على أساس التطبيق التام

---

(١) Most Favoured Nation وهو المبدأ الذى يتم على أساسه تبادل منح المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء.

(٢) National Treatment ويعنى منح الأجنبى نفس معاملة المواطن بالنسبة لحقوق التجارة والاستثمار.

والموحد لهذه المبادئ من قبل كافة الأطراف المتعاقدة، لتحقيق خفض ذى معنى للتعريفات والقيود الأخرى على التجارة وإزالة المعاملة التمييزية، وبالتالى فإنه بتطبيق هذه المبادئ بمعايير متساوية عبر العالم، يمكن للاقتصاد العالمى أن يتقدم فى استقلالية ملموسة عن قيود التشريع الوطنى واللوائح الداخلية.

يرى هؤلاء أيضًا أن اتفاقية الجات فى حد ذاتها ليست وسيلة تلقائية لتحقيق التجارة الحرة، ولكنها بالأحرى وسيلة للوصول إلى تجارة أكثر تحررًا، وبالتالى - ومن منظور قانونى - فإن ذلك يعنى أن التعددية **Multilateralism** ليست مرادفًا لحرية التجارة الحرة، ولكنها فقط وسيلة لجعل الاقتصاد العالمى أقل تقييدًا، أو لجعل الاقتصاد الوطنى للأطراف المتعاقدة أكثر انفتاحًا أمام بعضهم البعض.

*** البعد الاقتصادى:**

يعد مصطلح «التجارة الحرة» بمثابة البعد الاقتصادى للجات، ومن هذا المنطلق يعتقد أنصار التجارة الحرة أن الموارد المتاحة عالميًا سيتم تخصيصها بشكل أكثر كفاءة إذا ما تمت إدارتها بفعل قوى السوق فقط، وبالتالى إذا لم يتأثر إنتاج أى بلد سواء باللوائح الحكومية أو بفعل مصالح وضغوط أفراد يعملون على تشويه المنافسة، فإن المنتجين غير الكفء سيتم طردهم خارج السوق، ويبقى المنتجون الكفء فقط وفقًا لتصور اليد الخفية التى تصورها الاقتصادى الهولندى الشهير أدم سميث.

إذن، فإن التخصيص الأمثل للموارد - وفقًا لهذا المفهوم - يتطلب وجود منافسة مثالية[1] أو على الأقل قابلة للتطبيق وفاعلة، ولقد كانت المنافسة المثالية تقليديًا تعتبر شرطًا ضروريًا لحرية التجارة، ولكنّ تطبيقها يستوجب إتاحة معلومات كاملة عن ظروف العرض والطلب، وهو أمر غير متاح بصفة دائمة، سواء لطبيعة السوق المعقدة، أو بفعل تدخل الحكومات لحجب هذا النوع من المنافسة لتحقيق مصالح وأهداف محددة.

---

(١) Perfect Competetion

أما المنافسة الفاعلة القابلة للتطبيق فتعنى تلك التى تأخذ فى اعتبارها أن السوق مثله مثل المجتمع، هو عبارة عن نظام شديد التعقيد والتداخل بدرجة تجعل من الصعب التأثير فيه بشكل إيجابى عن طريق اللوائح، وبالتالى فإن محاولة تغيير أو تبديل هذا النظام المعقد عن طريق مجموعة من القواعد الموضوعة يعد أمرًا غير فعال، حيث أن تغيير أحد العناصر سيعنى دون شك تغيير عناصر أخرى بالتبعية لم تكن بالضرورة مستهدفة بالتغيير، وبالتالى يبدو من الأفضل تطبيق أسلوب المنافسة الفاعلة باعتبارها أكثر اقترابًا لظروف السوق ومتطلباته، وأكثر تطبيقًا لأحكام العرض والطلب دون تدخل، سواء حكومى أو من قبل مجموعات المصالح المختلفة التى تعمد إلى تشويه المنافسة.

وفى الواقع، فإن كلا المفهومين فى الأساس يتسم بالطابع النظرى الأقرب إلى المثالية، فالواقع يختلف تمامًا عن النظرية، حيث تستمر التشوهات السوقية بفعل مسبباتها المختلفة تحقيقًا للمصالح الوطنية، ويبقى البديل الثالث ـ وربما الوحيد ـ وهو أن تتوافق المصالح الفردية للدول بصورة تجعل تحرير التجارة بمثابة الخيار الأمثل من الناحية العملية، ويعد هذا البديل أو المسار هو المسئول مسئولية مباشرة عن ظهور وازدهار الإطار الإقليمى، باعتبار أن مثل هذا الهدف يسهل تحقيقه على نطاق مجموعة محدودة من الدول بصورة تفوق الإطار الدولى.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة حرية التجارة قد خضعت لمداولات ومناقشات عديدة، وتم رفضها من قبل العديد من الاقتصاديين الذين ينادون بالتجارة العادلة بديلاً عنها، وهى التجارة التى تتيح قدرًا أكبر من تكافؤ الفرص والمشاركة فى المكاسب والمخاطر، وفقًا لقدرٍ مقبولٍ ومتفق عليه من التنظيم الإجرائى، وهو تصور يصعب تحقيقه فى حالة التوصل لنظام تجارى حر تمامًا وفقًا لمطالب أنصار حرية التجارة.

نجد من تقييمنا للبعدين القانونى والاقتصادى للجات، أن الإطار القانونى يهدف إلى التخلص من اللوائح الحكومية مع السماح بوجود استثناءات تسمح

بقدر من الحمائية، بينما النظرية الاقتصادية وراء الجات تقوم على فرضية حرية التجارة، رغم اكتساب مفهوم عدالة التجارة لمزيد من القوة والقبول، خاصة لتناوله بشكل أكبر مطالب وحاجات الدول النامية، الأمر الذى يوحى ضمنًا أن حرية التجارة لا تعنى بالضرورة تجارة عادلة، وهو ما يضع الأساس الاقتصادى للتعددية ـ ممثلة فى الجات ـ محل تساؤل وتقييم.

*** البعد الفلسفى والأخلاقى:**

يمثل مفهوم «القرية الكونية الصغيرة» الأساس الفلسفى وراء تحرير التجارة العالمية وخلو ممارساتها من المعاملة التمييزية، لذا نجد أن الفكرة التى سادت فى القرن الـ ١٨ بأن التجارة الحرة لها أساس أخلاقى لم تنته بعد، حيث برز مؤخراً رأى يؤكد أن الحمائية التجارية هى فى الواقع خرق لحقوق الإنسان، حيث تؤدى إلى عدم توافر بعض السلع وارتفاع أسعار البعض الآخر، وبالتالى فإن احترام حقوق الإنسان ـ على الصعيد التجارى ـ يعنى عدم تطبيق سياسات حمائية، ويمكن وصف هذا المفهوم بكونه البعد الأخلاقى لحرية التجارة، وإن كان فى مجمله مفهومًا أقرب إلى المثالية ولا يلقى تأييدًا واسعًا.

*** بعد القانون المحلى:**

وفقًا لأحكام اتفاقية الجات وطبيعتها الملزمة للأطراف المتعاقدة، يحق للدول تحديد كيفية تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وفقًا لما يقضى به دستورها الوطنى، ولكن لا يحق لها اختيار التطبيق من عدمه بدعوى الدستور، بمعنى تحديد نطاق التطبيق أو الأحكام التى يتم تطبيقها، أو الأطراف التى تتمتع بالمعاملة التفضيلية دون غيرها.

ويصح القول أن علاقة اتفاقية الجات بالقانون المحلى هى علاقة تأثير وتأثر، فبينما يتأثر تطبيق أحكام الاتفاقية بالدستور الوطنى، تتأثر القوانين الوطنية أيضًا بأحكام الاتفاقيات التى تم التوصل إليها فى إطار الجات، وهو ما يطلق عليه «عملية مواءمة التشريعات الوطنية»، حيث تلزم كافة اتفاقيات جولة أوروجواى

الدول أعضاء المنظمة بتعديل تشريعاتها الوطنية، وفقًا لأطر زمنية محددة، لتتوافق فى نهاية عملية المواءمة مع أحكام هذه الاتفاقيات، فلا يجوز لدولة أن تتنصل من التزاماتها بدعوى تطبيق القانون المحلى، بل يصبح لزامًا عليها تعديل هذا القانون لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

**التطورات الطارئة على الترتيبات التكاملية الإقليمية:**

بعد أن استعرضنا الإنجازات التى تحققت فى الإطار الدولى، وألقينا الضوء على الأبعاد التى تحكم توجهاته، سنتناول أولاً بشكل عام ما تحقق على صعيد التكامل الإقليمى، والأبعاد التى تحكم توجهات هذا الإطار أيضًا.

- أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية ـ كما أشرنا ـ أكثر تعقيدًا وتشابكًا، سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافى، حيث تنشئ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائه، كما أنها لم تعد قاصرة على التجارة فقط، بل تمتد أيضًا إلى الاستثمار الذى يحتل أولوية متقدمة فى العديد من التكتلات الكبرى الجديدة، باعتباره القوة الدافعة للتجارة والسابقة عليها، بل والمتسببة فى تنميتها، بالإضافة إلى العديد من المجالات الجديدة الأخرى.
- تختلف أنماط المشروعات التكاملية المطروحة، فبينما يقوم التكتل الأوروبى على أساس الدخول فى مفاوضات مباشرة حول موضوعات محددة وفقًا لجدول زمنى متفق عليه بين الأعضاء مما قد يوحى بتحولها إلى قلعة تجارية Fortress تحرر التجارة بين أعضائها.. بينما تطبق إجراءات حماية صارمة ضد الدول غير الأعضاء فى التكتل، تتبع الدول أعضاء «أبيك» نمطًا مختلفًا يقوم على أساس الالتزام الذاتى بالتحرير Unilateral Liberlization ويتم تعميم النتائج على سائر أعضاء التكتل وفقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل وعلى دول أخرى خارجه، وهو ما يعرف بالإقليمية المفتوحة.
- نجح الاتحاد الأوروبى فى توسيع نطاق عضويته، إلا أنه لايزال يواجه

الصعوبات والخلافات الحادة حول استكمال تنفيذ إجراءات الاتحاد، خاصة على صعيد العملة الموحدة التي تلقى مقاومة من بعض أعضائه الرئيسيين، وإن كان قد تم التوصل لاتفاق بشأنها في ٢٧ أبريل ١٩٩٨.

- يشوب التردد تطلعات الاتحاد الأوروبي للتوسع باتجاه شرق أوروبا والمتوسط، فبرغم ما تم تحقيقه من اتفاقات مع العديد من دولهما، لم تصل مظلة برشلونة بعد إلى وضع إطار ديناميكي تنفيذي يحقق الطموح الأكبر لمنطقة تجارة حرة تضم أوروبا والمتوسط ومعهما شرق أوروبا.
- أحرز تكتل نافتا تقدمًا ملموسًا على صعيد تحرير التجارة والاستثمار، بل وامتد نطاقه ليغطي أيضًا السياسات الوطنية والمعايير، بالإضافة إلى ما تم الاتفاق عليه في ديسمبر ١٩٩٤ بين نافتا و٣٤ دولة لاتينية لإقامة منطقة تجارة حرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥ في إطار مبادرة بوش لنصف الكرة الغربي، بينما لم تسفر بعد محاولات التقارب الحذر الأمريكية الأوروبية من خلال مبادرة عبر الأطلنطي عن التوصل لاتفاق تنفيذي حول مقترحات إنشاء منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطي مع القارة الأوروبية.
- رغم التقدم الذي حققه زعماء أبيك في وضع تصور للمستقبل والاتفاق على أهداف طموحة للتحرير الكامل للتجارة بحلول عام ٢٠١٠ للدول الصناعية وعام ٢٠٢٠ للدول النامية من أعضائه، لايزال هناك العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك، خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية.
- أما على صعيد التكتلات الأخرى شبه الإقليمية فلا تزال الجهود تبذل من أجل التوصل إلى تنفيذ مناطق التجارة الحرة دون قيود، حيث يعد ذلك الهدف الأساسي لخططها وبرامجها المستقبلية.

وتعد مسألة الحكم على الاتجاه الجديد نحو الإقليمية بالغة الصعوبة، سواء لتباين الأنماط المطبقة في هذا الإطار، أو لمستوى التطبيق والتنفيذ الذي حققته غالبية التكتلات القائمة، التي لم يصل أي منها بعد إلى حالة التنفيذ الكامل،

ولكن فهناك عدة أبعاد لابد من النظر إليها أثناء تقييم التوجه نحو الترتيبات التجارية الإقليمية، وهذه الأبعاد هى:

*** البعد القانونى:**

يتمثل البعد القانونى للتكامل الإقليمى فى الاتفاقية الدولية المبرمة بين الدول الراغبة فى التكامل، ويأخذ صوراً شتى، سواء من خلال اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، أو الاتحادات الجمركية، أو الأسواق المشتركة[1]، وكلها تمثل مراحل مختلفة باتجاه التكامل الاقتصادى، تتشابه فى أهدافها مع الإطار متعدد الأطراف، ولكن فقط فى إطار إقليمى، طالما أن كليهما يهدف إلى تحرير التجارة، ولكنها قد تكون أقل إلزامًا فى بعض الحالات عن الإطار متعدد الأطراف، وتعتمد فى كثير من الأحيان على التحرير الطوعى ذى السرعات المتفاوتة، بشكل يتناسب مع الظروف الاقتصادية المختلفة للدول أعضاء التكتل.

*** البعد الاقتصادى:**

يتوقف النجاح الاقتصادى للتكامل الإقليمى وأثره على الاقتصاد العالمى على عدة عناصر، أهمها أثره من منظور خلق التجارة وتحويلها، ولكى نوضح هذا المعنى، فإن التكامل الإقليمى قد يؤدى إلى تحويل تجارة أحد أعضائه من شركاء أكفاء خارج الإقليم، إلى شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم، ويعد هذا أحد الآثار السلبية للتكامل الإقليمى التى تحد من فرص الرخاء، سواء العالمى أو داخل الإقليم، من جراء الخسائر الناجمة عن التحول لشركاء أقل كفاءة.

هناك حالة أخرى عكسية تؤدى إلى تحويل تجارة هذا العضو من شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم، إلى شركاء أكثر كفاءة داخل الإقليم أيضًا، وبالتالى فإن ذلك يمثل خلقًا للتجارة، ويعد ذلك أثرًا إيجابيًا، الأمر الذى يعنى أن التكامل

(١) مناطق التجارة الحرة تتم فى إطارها إزالة كافة القيود على حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، بينما يطبق كل عضو تعريفة جمركية خارجية خاصة به، وتزيد عنها الاتحادات الجمركية فى كونها تطبق تعريفة خارجية موحدة على الواردات من غير الأعضاء، بينما تحقق السوق المشتركة قدرًا أكبر من التكامل يشمل تنسيق السياسات التجارية والمالية ومحددات الاقتصاد الكلى والمعايير.... إلخ.

الاقتصادى الإقليمى يؤدى إلى النتيجتين، وهو ما يتوقف على طبيعة العلاقات التجارية للدول الفردية فى الإقليم.

هناك أيضًا بعد هام من المنظور الاقتصادى، حيث يؤدى التكامل الإقليمى فى العديد من الحالات إلى استغلال المزايا النسبية للدول الفردية بشكل متكامل، وتعويض أوجه النقص والقصور فى إطار إقليمى قبل التوجه إلى مصادر خارج الإقليم، الأمر الذى يكسب دول الإقليم قوة إضافية سواء فى إطار تفاوضى على الصعيد الدولى، أو من منظور العملية التجارية المباشرة والقدرة على التأثير فى توجهات السوق العالمى.

*** البعد السياسى:**

يعد الوضع السياسى والجغرافى فى الإقليم سببًا آخر من أسباب تحقيق التكامل الإقليمى، فمثلاً.. بعد التوصل لاتفاقية الجات فى عام ١٩٤٧، كان اتفاق إنشاء السوق الأوروبية المشتركة فى عام ١٩٥٧ هو أكثر اتفاق تكاملى ذى أثر، وتبرز خصوصيته ليس فقط فى أنه يستطلع آفاق التعاون والتكامل الاقتصادى فحسب، ولكن أيضًا لأنه يهدف إلى تحقيق الاتحاد الفعلى الذى يشمل الجوانب السياسية والمالية والنقدية، وفقًا لما أسفرت عنه معاهدة ماستريخت.

المثال الثانى على التكتلات الإقليمية لتحرير التجارة ذات الدافع السياسى هو تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» التى تم التوصل إليها عام ١٩٩٣، وهذا المثال يتضمن أيضًا منطقًا سياسيًا وراء التكتل، خاصة بالنظر إلى أن النطاق الذى غطته هذه الاتفاقية يرتبط برؤية الولايات المتحدة لمصالحها فى المنطقة، والأهمية النسبية لكل من كندا والمكسيك.

ورغم أن النزعة القومية والنعرة الوطنية التى عادة ما تعوق تطلعات التكامل الاقتصادى، تكون أخف وطأة وأقل تأثيرًا بين الجيران، إلا أن تشكيل تكتل مثل «أبيك» ـ رغم طبيعته الخاصة ـ يطرح التساؤل حول مدى دقة وسلامة هذا

المفهوم، فهو تكتل ليس فقط بين دولٍ بعيدة جغرافيًا، ولكن أيضًا ذات خلفيات ثقافية تختلف اختلافًا جذريًا.

فى هذا السياق يمكن القول أن البعد السياسى وراء التكامل يكمن فى سعى الحكومات لضمان استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المكاسب والمنافع الاقتصادية المرجوة من التكتل، وكسب تأييد الرأى العام فى حالة تحسن الأداء الاقتصادى وتناقص معدل البطالة وتزايد معدلات نمو التجارة، وربما تعزيز التعاون الأمنى وتحقيق الأمن القومى المشترك بمفهومه الأشمل، من خلال تحقيق حد أدنى من الأمن الاقتصادى، وضمان الحد من التأثيرات الخارجية، وتقليص فرص التحكم فى المقدرات الاقتصادية للدول الفردية من خلال العمل الجماعى المشترك فى إطار الإقليم.

وتختلف أهمية هذا الدافع باختلاف النظم السياسية فى الدول المختلفة، فهناك بعض الحكومات التى تحتاج إلى الدخول فى التزام دولى صارم ـ من خلال اتفاقيات ملزمة ـ لتتمكن من تطبيق سياسات إصلاحية غير شعبية، مع التمكن من تجاوز الضغوط المفروضة من قبل الرأى العام وجماعات المعارضة، وهذه الحكومات تحتاج أكثر إلى الترتيبات الدولية متعددة الأطراف نظرًا لطبيعتها الإلزامية، أما الدول التى تطبق سياسات انفتاحية مقبولة شعبيًا وتحتاج إلى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل دون الحاجة لوجود التزام قانونى دولى بسياسات معينة، فهذه الدول يناسبها الإطار الإقليمى بصورة أكبر لما يتسم به من قدر أكبر من المرونة ومراعاة الظروف الفردية لكل دولة عضو.

*** بعد القانون الدولى:**

تبيح المادة ٢٤ من الجات ترتيبات التكامل الإقليمى والإعفاء من شرط الدولة الأولى بالرعاية للدول خارج الإقليم، وتمثل هذه المادة استثناءً رئيسيًا من أهم أحكام اتفاقية الجات[١] وكذلك الأساس القانونى الدولى للترتيبات التجارية

(١) حكم الدولة الأولى بالرعاية القائم على عدم مبدأ التمييز.

الإقليمية، وهناك ثلاثة أسباب وراء هذا الاستثناء:

*** السبب الأول:**

أن الدول التى تطبق منطقة للتجارة الحرة يكون لديها من الخصائص المشتركة ما يجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادى، وبالتالى فإن القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع للوائح الداخلية، وليست تلك التى يفرضها النظام العالمى.

*** السبب الثانى:**

ينظر العالم للتكامل الإقليمى على أنه خطوة هامة فى طريق الرخاء العالمى.

*** السبب الثالث:**

وجود اعتقاد مسبق بأن التكتلات الإقليمية تسعى إلى نفس أهداف الجات.

## قواعد ومعايير تكتلات التكامل الاقتصادى:

بعد أن استعرضنا معًا الحالة الراهنة لكلا الإطارين: متعدد الأطراف والإقليمى، والمحددات المختلفة التى تحكم كلاً منهما، ولما كان اهتمامنا الرئيسى ينصب على الإطار الإقليمى وتنامى مفهوم الإقليمية ـ فى المقام الأول ـ لنستخلص علاقته بالإطار المتعدد من منظور الإسهام فى تحرير التجارة العالمية، دعونا نستعرض معًا المعايير والقواعد التى ينبغى أن تحكم الترتيبات التجارية الإقليمية، وشروط نجاح مثل هذه الترتيبات، لنتمكن من الوقوف بصورة أفضل على أبعاد حالة التنافس المحتمل بين الإطارين، والمزايا والمخاطر التى يطرحها كل منهما.

بدايةً، ولكى تحقق التكتلات التجارية الإقليمية الغرض الرئيسى منها، والذى يتلخص فى تحقيق الرخاء الإقليمى والإسهام بصورة أكبر فى تعزيز الرخاء العالمى، ينبغى أن تتمتع تلك التكتلات بالخصائص التالية:

- أن تكون ذات توجه خارجى Outward orientd، بمعنى ألا تتحول إلى قلاع

تجارية حصينة تمنح المعاملة التفضيلية لأعضائها، وترفع مزيدًا من الجدران والأسوار فى وجه الدول الأخرى خارج الإقليم.

- أن تسهم فى تعزيز نمو الاقتصاد العالمى عن طريق وضع مصالح الدول الأخرى ـ خاصة النامية ـ فى اعتبارها، وكذلك العمل على دعم النظام متعدد الأطراف وصيانة ما تم تحقيقه من إنجازات فى إطاره.

- نظرًا للتوسع الطارئ على نطاق التكتلات الإقليمية لتغطى مجالات لم يتضمنها الإطار التعاقدى للجات[1]، لابد إذن من وضع معايير جديدة فى إطار منظمة التجارة العالمية لتقييم الآثار الكلية لهذه التكتلات على الأطراف الأخرى غير الأعضاء.

- تصبح المعاملة التفضيلية الممنوحة فى إطار التكتلات الإقليمية ـ خاصة فى المجالات الجديدة ـ ذات تكلفة مرتفعة لغير الأعضاء، حتى لو لم يكن ذلك متعمدًا، خاصة إذا لم يتم تخفيف القيود الخارجية، وإذا ما أدت الإجراءات الإقليمية إلى تحرير الاستثمار والخدمات وحرية انتقال العمالة فيما بين الأعضاء، وبالتالى تقليص فرص الدول الأخرى فى المنافسة العادلة.

- يتوافق التوجه الخارجى للتكتلات الإقليمية من حيث المفهوم، مع التوجه الخارجى للسياسات الوطنية للدول الفردية، فالتكتلات الإقليمية تعتمد فى الأساس على اللوائح الداخلية أكثر منها على القواعد الدولية، ولعل من أهم ملامح التوجه الخارجى تحديد المدى الذى ستصل إليه هذه اللوائح على صعيد تخفيف القيود ضد غير الأعضاء، نتيجة إنشاء التكتل الإقليمى الذى يزيد تلقائيًا من القدرة الاقتصادية لدول التجمع من خلال الاتساع أو تزايد آثار الكفاءة المتعلقة بتكلفة الإنتاج، والآثار الديناميكية الأخرى للاستثمار فى إطار إقليمى.

---

(١) مثل السياسات النقدية والاقتصاد الكلى والنظم المالية وتناول سياسات الاستثمار بنطاق أوسع، وكذا سياسات المنافسة والعلاقة بين التجارة والبيئة ومعايير العمل وغيرها.

● يجب أن تكون أحكام الاتفاقيات الإقليمية بشكلٍ لا يلغى الحقوق المكتسبة بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية WTO، كما يجب ألا تسفر عن الحد من اللجوء لآلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة.

● ضرورة ضمان شفافية قواعد الترتيبات الإقليمية ولوائحها ومعاييرها بحيث تصبح أكثر وضوحًا، لتفادى صعوبة فهمها من قبل الأطراف الخارجية التى لم تشارك فى مفاوضاتها.

.. إذا كانت تلك هى المعايير التى نبغى أن تتوافر فى الترتيبات التكاملية الإقليمية كى تصبح عنصرًا دافعًا لتحرير التجارة العالمية، فما هى إذن الشروط والظروف التى تكفل نجاح الترتيبات التكاملية الإقليمية فى تحقيق أهدافها المنشودة؟

## شروط نجاح الترتيبات الإقليمية:

تقوم التكتلات التى تم تشكيلها فى الأطر الإقليمية المختلفة، وكذلك القواعد المنظمة لها فى إطار منظمة التجارة العالمية، على أساس فرضية أن هذه التجمعات دائمة، بمعنى استمرار نفس الظروف التى نشأ فيها التكتل، وتقدم أعضاؤه اقتصاديًا فى نفس الوقت وبنفس المعدل والأسلوب، وتنطبق نفس الفرضية على منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى، وهى فرضية غير موضوعية نظرًا للتباين الشديد بين أوضاع مختلف الأعضاء، فضلاً عن التغير المستمر فى الظروف.

من ناحية أخرى، فإن الترتيبات الإقليمية والتنظيم الدولى ـ على حد سواء ـ يكفلان للأعضاء حق الانسحاب كحق قانونى ثابت، ولكن كلما استندت قوة التكامل لأساس قانونى De Joure ـ بالإضافة إلى أساس عملى De Facto ـ كلما كان قرار الانسحاب أكثر صعوبة.

وتتوقف شروط نجاح الإقليمية على مجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية التى تفرق بين حالات التكامل المختلفة على النحو التالى:

*** أولاً: الظروف الاقتصادية:**

يمكن تحديد الاختلاف الجوهرى بين اقتصاديات الدول الصناعية والدول النامية فى أن الأخيرة تتغير أحوالها الاقتصادية بسرعة وبصورة جذرية، وينطبق هذا الوصف على المستوى القطاعى والتكنولوجى، ومن منظور متغيرات الاقتصاد الكلى كالتجارة ودور الحكومة فى الاقتصاد، وكذلك على الصعيد النقدى من منظور كفاءة المؤسسات المالية ودور البورصة وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

وبالتالى يصبح من الضرورى النظر فى هيكل التجارة للإقليم لاستطلاع مزايا المنطقة ذاتها وقدراتها على خلق التجارة، والخسارة المحتملة لها ولسائر العالم من جراء تحويل التجارة، وتجرى مثل هذه الدراسة فى ظل الهياكل الصناعية القائمة بعد إزالة أو تعديل القيود المفروضة على التجارة، ومن هذا المنطلق نجد أن المخاطر بالنسبة للدول التى تتغير هياكلها الصناعية والتجارية بسرعة، أو التى لديها حاجة للتغيير فى إطار احتياجات سياسات التنمية، تعد أكبر. وهناك على أى حال منظورين لهذه المسألة:

**أولهما:** منظور الأثر الساكن الذى يركز على ما إذا كان الأثر الحال للتكامل الإقليمى على الرخاء العالمى سلبيًا أم إيجابيًا؟

**وثانيهما:** منظور الأثر الديناميكى الذى يطرح تساؤلاً عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحد فى مرحلة ما لاحقة لتشكل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة وتخضع فرص الرخاء العالمى لاحتمالات المنافسة والحمائية التكتلية؟ وهو فى الواقع ما نسعى للإجابة عليه فى هذا الكتاب.

إن معيار خلق أو تحويل التجارة كنتيجة للتكتل يمثل إجابة جزئية على السؤال الأول، فهناك العديد من التكتلات العملاقة التى يتم إنشاؤها آنيًا فى مناطق مختلفة من العالم، وبالتالى فإن التحليل السليم لابد أن يضع فى اعتباره الاعتماد المتبادل بين هذه التكتلات بما فى ذلك التفاعل الاستراتيجى بينها.

وبغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بنتائج الإقليمية على الاقتصاد العالمى وهل هى سلبية أم إيجابية، هناك حقيقة أن الإقليمية جاءت لتبقى، وبالتالى يصبح السؤال الموضوعى حول كيفية التوصل لآليات يمكنها تحويل أحجار العثرة إلى لبنات بناء، أى تحويل المشاكل والسلبيات المحتمل أن تفرزها التكتلات الإقليمية، إلى عناصر إيجابية تتكامل مع الإطار المتعدد وتعزز تحرير التجارة العالمية.

لابد أيضًا من مناقشة الفائدة التى تعود على الدول النامية من الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية.. وكما هو الحال بالنسبة لاختلاف علاقة الإطار الإقليمى بالمتعدد ـ اليوم ـ عما كان عليه فى الأربعينات والخمسينات، فإن البعد الخاص بالدول النامية فى معادلة التجارة الدولية يختلف اليوم عما كان عليه الحال فى الستينات اختلافين أساسيين:

**أولاً:** اختلفت الظروف الأساسية السائدة عما كانت عليه منذ عقود مضت، حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية والتجارية فى الثمانينات إلى خلق بيئة للتجارة الحرة فى عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وعدد متزايد من الدول الإفريقية، وبالتالى فإن المكاسب الإضافية المحتملة من مناطق التجارة الحرة ـ على أساس فرص خلق التجارة ـ تكاد لا تذكر، مما يعنى أن جاذبية الإقليمية لابد وأن تكمن خارج النطاق المحدود لفرص خلق التجارة.

**ثانيًا:** فى المرحلة السابقة للإقليمية فى العقود الماضية، حاولت الدول النامية التكامل فقط مع دول نامية أخرى، أما فى المرحلة الحالية فى التسعينات، فإن مناطق التجارة الحرة تشمل دولاً نامية ومتقدمة، وهذا يعد بُعدًا جديدًا.

يميل الترجيح إلى أن الهدف الرئيسى للدول النامية من التوجه الجديد نحو التكامل الإقليمى، بالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتصلة باتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية المشتركة ورفع كفاءة الإنتاج، يكمن فى ملمحين أساسيين هما: جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية، أو

تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا فى إطارٍ جماعى فى حالة التكامل الخالص بين دول نامية فقط.

*** ثانيًا: الظروف السياسية:**

تمثل الظروف السياسية عنصرًا هامًا من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها فى حالة الإطار المتعدد، وتفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار فى طرفى أو أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقًا لمقتضيات الحاجة.

كما تفرض أيضًا ضرورة توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة فى السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، وأشكال وأنماط هذه السياسة وأطرها اللائحية.

من هذا المنطلق يصبح من الضرورى والهام وضع تصور عملى لكيفية الاستجابة على المستوى الإقليمى لمصالح الجماعة المتكاملة فى إطار شبه إقليمى، وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها.

يضاف إلى ذلك أهمية التوصل لأحكام مشتركة فى مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل، وإن كان هذا الأسلوب يتناقض مع النمط الأوروبى للتكامل فى سنواته المبكرة، ويتعارض مع أبعاد الشق الملزِم فى أحكام منظمة التجارة العالمية التى لم تصل بعد إلى ضوابط قانونية لمعايير العمل، واقتصر اتفاق الاستثمار فى إطارها على أحكامٍ عامة، بينما تم التوصل لآلية متكاملة لتسوية المنازعات تعمل المنظمة على حث الأعضاء إلى اللجوء إليها حتى فى حالات النزاعات على مستوى الترتيبات الإقليمية.

تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى

الدولى أحد أهم الأسانيد المعززة للتكامل على المستوى الإقليمى، مما يتيح مشاركةً كاملة للدول الصغيرة، ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة على التفاوض أولاً على المستوى الإقليمى، وهو ما قد يؤخر جهود التكامل فى حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة.

وقد أسفرت كل هذه العناصر والآراء والأفكار ـ بل والتداعيات المتلاحقة على الصعيدين الدولى والإقليمى ـ إلى ظهور حالة من التفاعل بين كل من الإطارين الإقليمى ومتعدد الأطراف، تستوجب الدراسة.

**التفاعل بين الإقليمية والتعددية:**

وقت أن تم التوصل لاتفاقية الجات بعد الحرب العالمية الثانية، كان المدخل متعدد الأطراف هو الوسيلة المفضلة ـ وربما الوحيدة ـ لتحرير التجارة الدولية، واستمر الوضع هكذا إلى أن جاء إنشاء تجمع «نافتا» ليثير المخاوف من ظهور تكتلات تجارية استبعادية، بمعنى أنها تستبعد مصالح غير الأعضاء، مما أعاد الروح مرة أخرى للترتيبات الثنائية والإقليمية بالتوازى مع المدخل متعدد الأطراف كأساليب مطروحة كلها للوصول للأسواق العالمية.. كما سبق أن أوضحنا تفصيلاً فى شرحنا للدوافع التى أدت إلى التوجه نحو الإقليمية.

وفى سياق تقييمنا للترتيبات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار متعدد الأطراف، نجد أن هناك عدة مزايا تتيحها التجمعات الإقليمية وعدة تحديات تطرحها:

فعلى صعيد المزايا، نجد أن مثل هذه الترتيبات تمكن مجوعة صغيرة من الدول ذات تشابه أكبر فى المصالح، أن تسعى معًا لتحقيق مثل هذه المصالح، وبالتالى فهى تسمح بتقدمٍ أكبر على صعيد تحرير التجارة واستطلاع فرص التعاون بحثًا عن هذه الأهداف على أساس إقليمى، يتم فى إطاره تناول القضايا على أقل مستوى للإدارة فى كل دولة بصورة تتوافق مع إنجاز أهداف السياسة العامة.

من ناحية أخرى، تمثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماطٍ جيدة للتعاون بين

الدول حول القضايا الجديدة التى يطرحها النظام التجارى الدولى لعدة أسباب، أهمها:

أولاً: أن مشاركة عدد أصغر من الدول فى العملية التفاوضية يجعل من الأسهل الوصول لتوافق آراء حول هذه القضايا، خاصة عندما لا يكون قد تم التوصل لأرضية مشتركة فى المفاوضات السابقة فى الإطار متعدد الأطراف، مما يفضل معه التركيز على مساحة أرضية مشتركة محدودة، تعطى الفرصة للدول لتجريب مداخل مختلفة، وهو أيضًا ما يتيح للمفاوضات متعددة الأطراف الاستفادة من تجارب الإطار الإقليمى.

ثانيًا: بإمكان الإقليمية أيضًا كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول الفردية التى تخسر من جراء اتساع المنافسة أو التعاون فى مجال محدد، حيث يصبح من الممكن تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل الترتيبات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود فى إطار الإقليم، مما يتيح للمنتجين خارج الإقليم التعامل معه على كونه سوقًا واحدًا.

أما التحديات التى تطرحها الترتيبات الإقليمية، فتكمن فى أنها قد تضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام التجارة فى إطار دولى أو عناصر تمييز جديدة، مما يثير المخاوف من إنشاء حصن تجارى إقليمى، كما أن مثل هذه الترتيبات قد لا تقدم حلولاً نهائية للقضايا العالمية، وربما تتسبب فى تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا.

فى هذا الإطار يرى مؤيدو الإطار المتعدد أنه من الصعب تبرير قيام الترتيبات الإقليمية إلا إذا أدت لمجموعة نتائج تتمثل فى نمو الثراء العام، سواء للأفراد أو للدول، عن طريق إزالة القيود التجارية، وبالتالى يمكن تبرير الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية إذا ما أدت إلى خلق Creat وليس تحويل Divert المزيد من التجارة، كما أنه لا يجب تطبيق الاتفاقيات التجارية الإقليمية إذا أبقت على قيود تجارية مرتفعة ضد غير الأعضاء.

من هذا المنطلق، يرون أن مناطق التجارة الحرة أو الترتيبات الإقليمية يمكن تبريرها وفقًا لشروط محددة، أولها: ألا تقتصر فقط على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم ورفع القيود التقليدية مثل الحصص، بل يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساسٍ متعدد فى إطار منظمة التجارة العالمية WTO، كما يجب أيضًا أن تعمل على تعميق التجارة من خلال التعامل مع القيود الداخلية ضد التجارة، وأن تكون مفتوحة.. بمعنى السماح للدول الأخرى فى الإقليم أو المنطقة بالانضمام، وأخيرًا أن تكون لديها القدرة على الاستمرار فى التطور.

يحدد هذا الفريق أربعة عناصر أساسية لتقييم آثار الترتيبات الإقليمية على التجارة الدولية: الحرية الفردية، الآثار التجارية، النظم اللائحية، المناخ السياسى.

*** الحرية الفردية:**

هناك اعتقاد سائد بأن تحرير التجارة هو إزالة القيود عن حرية مواطنى الدولة فى التخلص من ممتلكاتهم بالطريقة التى يرونها مناسبة، والدخول فى تبادل طوعى للسلع مع الآخرين.

يترجم هذا المفهوم إلى ضرورة تبادل منح التنازلات التجارية أثناء التفاوض مع دولة أخرى، ولكن لا يجوز اعتبار هذا النوع من التبادل بمثابة تنازلات تجارية إذا ما منحت حكومة أى بلد مواطنى هذا البلد حريتهم فى شراء ما يرغبون من السلع من أى بلد آخر.. فإذا ما اتفق على هذا التفسير، يصبح على كل بلد أن يزيل القيود على التجارة بصورة منفردة، وبغض النظر عن سياسات الآخرين، ولكن طالما أن أيًا من الدول الصناعية لم تصل إلى الحكمة التى تتبعها هونج كونج التى تطبق هذا النمط، يصبح على هذه الدول العمل على عدم تفويت أية فرصة لتوسيع التجارة على أساس ثنائى على أقل تقدير.

كما يرى أنصار حرية السوق فى إطار إقليمى أن هذه الحرية يجب أن تكون

الشرط الطبيعى للتجارة، وبالتالى لا يجب التساؤل عن جدوى تحرير التجارة، بل يصبح السؤال الواجب: هل هناك أسباب قهرية تستدعى عدم تحرير التجارة على أساسٍ ثنائى أو إقليمى طالما أتيحت الفرصة لذلك؟.

*** الآثار التجارية:**

يكن القول بوجه عام أن التجارة الحرة تحسن الأحوال العامة لكافة الدول من خلال إتاحة الفرصة لخلق الثراء، ولكن تحت ظروف معينة فإن فتح الأسواق من أحد ـ أو بعض ـ الشركاء التجاريين دون الآخرين، قد يؤدى فقط إلى تحويل التجارة.

فى هذا السياق لابد من التمييز بين نوعين من الترتيبات الإقليمية: مناطق التجارة الحرة مثل نافتا، ويطبق فيها كل عضو سياسة جمركية مستقلة.. والاتحادات الجمركية مثل الاتحاد الأوروبى الذى يطبق تعريفة مشتركة ضد غير الأعضاء، ونجد أن أخطر التهديدات بتشويه التجارة تأتى من الاتحادات الجمركية.

ونسوق مثالاً على ذلك:

إذا افترضنا أن جمهورية التشيك ترغب فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، مما قد يعنى قيامها بإلغاء الرسوم والقيود التقليدية على تجارتها أمام الأعضاء، بينما تبقى على هذه القيود كما هى فى مواجهة غير الأعضاء (أعضاء وارسو سابقًا) وفى هذه الحالة لا توجد خسارة صافية على صعيد الحرية التجارية لجمهورية التشيك.

فإذا ما افترضنا أن جمهورية التشيك تضع رسومًا قدرها ٥٪ على سلعة مستوردة تنتج بسعرٍ أرخص فى المجر عنه فى ألمانيا، ووفقًا لذلك، يكون المنتج المجرى أكثر تنافسية فى مواجهة الألمانى، ولكن إذا أزيلت الرسوم أمام ألمانيا ـ بموجب عضوية التشيك فى الاتحاد الأوروبى ـ فإنه يمكنها من السيطرة على السوق التشيكى رغم أن منتجها أقل تنافسية من المجرى، مما يخلق تشويهًا للتجارة.

هذا الوضع لن يضر التشيك ولا ألمانيا التى لن ترى سببًا فى منع التشيك من الانضمام، بينما يكون المضار الوحيد هو المجر لفقدانها السوق التشيكى. فإذا ما أتيحت الفرصة للمجر للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى أيضًا، فالمتوقع أن تعارض ألمانيا دخولها لحماية الميزة التنافسية المفتعلة التى اكتسبتها فى السوق التشيكى بعضويته، وستفقدها مرة أخرى إذا ما تمتعت المجر بنفس المعاملة، حيث يصبح المعيار المحدد مرة أخرى هو القدرة التنافسية المطلقة.

وبالتالى عندما تنضم دولة إلى اتحاد جمركى، فإنها تخاطر باكتساب حرية اقتصادية قصيرة الأمد بينما تعوق فرص المكاسب المستقبلية، إلا أن ذلك فى حد ذاته لا يبدو سببًا كافيًا لعدم انضمامها إلى الترتيب الثنائى أو الإقليمى.

فالتشيك قد يجدون أن الدعم الأوروبى أو السياسات الزراعية أو القواعد الجديدة التى ستلتزم بها من جراء العضوية قد تتسبب فى زيادة العوائق التجارية فى وجه شركائها التجاريين من غير الأعضاء، وبالتالى فإن ما يسمى بتعميق التجارة فى إطار الاتحاد الأوروبى يمكن وصفه فى هذه الحالة بكونه سياسات اقتصادية رديئة.

هذا الوضع قد يكون له أثر الحد من الحرية الاقتصادية للتشيك فى بعض القطاعات، وبالتالى سيضحى التشيك ببعض الحرية على أمل كسب حرية خالصة Net Freedom ولكن المشكلة هنا ليست فى التحرير التجارى الإقليمى على إطلاقه، ولكنها تكمن تحديدًا فى الاتحادات الجمركية التى تطبق سياسات اقتصادية داخلية سيئة.

ففى الترتيبات على غرار نافتا، يمكن تقليص مشكلة التضحية بالحرية الاقتصادية. . إذ تطبق كل دولة عضو سياستها التجارية الخاصة تجاه غير الأعضاء، إلا أن المشكلة الوحيدة لذلك هى تحميل سلطات الجمارك بمزيد من الأعباء لضمان عدم استغلال هذا الاختلاف للتلاعب على السياسات الوطنية. وفى هذا الإطار تعد مسألة قواعد المنشأ فى إطار مناطق التجارة الحرة أهم

أسلوبٍ للسيطرة على الواردات المخالفة، بمعنى التأكد مثلاً من أن السلع الآسيوية المحظور استيرادها إلى الولايات المتحدة لن تتسرب إلى السوق الأمريكى عن طريق الحدود مع كندا التى لا تطبق مثل هذا الحظر.

قد تواجه مناطق التجارة الحرة أيضًا مشكلة سعى أحد أعضائها إلى منع انضمام أعضاء جدد، مثلاً إذا انضمت شيلى إلى نافتا، تصبح منتجاتها من النبيذ أكثر تنافسية فى السوق الأمريكى من نظيرتها الأرجنتينية، مما يعنى أنه فى المستقبل قد تسعى شيلى إلى تعويق انضمام الأرجنتين إلى نافتا لنفس السبب الذى يجعل ألمانيا تسعى لتعويق انضمام المجر إلى الاتحاد الأوروبى.

*** النظام اللائحى:**

يعد دور اللوائح أكثر أهمية فى الحكم على الحكمة من الترتيبات التجارية الإقليمية أكثر من الآثار التجارية، خاصة فى ظل ما تعانيه الدول الصناعية الغربية حاليًا من صورة مماثلة، ولكن أبطأ من الأزمة التى أدت إلى انهيار العالم الشيوعى.

يرجع ذلك فى الأساس إلى أن التناقضات الناتجة عن سياسات الدولة Statist Policies ـ بما فيها الضرائب المرتفعة واللوائح الحكومية الصارمة وتوجيه الحكومة للاقتصاد ـ قد أفرزت مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية يصعب علاجها عن طريق نفس السياسات التى أفرزتها فى المقام الأول.

يتجلى هذا الوضع بوضوح فى غرب أوروبا، فالبطالة هناك ضعف البطالة فى أمريكا وبصورة تعد مزمنة، ويتسم خلق الوظائف ـ خاصة فى القطاع الخاص ـ بالتباطؤ الشديد على أحسن تقدير إذا لم يكن منعدمًا تمامًا، بينما نجد أن الصناعات المتطورة توجد بكثافة أكبر فى أمريكا واليابان اللتين تعانيان أيضًا من مشكلات اقتصادية هيكلية Systemic إلا أنها ليست ملحوظة بالقدر الحادث فى أوروبا، حيث يقدر العبء الإدارى الفيدرالى الأمريكى بحوالى ٦٠٠ بليون دولار سنويًا، وهو ما يتجاوز إجمالى الصادرات الأمريكية السنوية من السلع المصنعة.

ورغبةً من هذه الدول الكبرى فى تفادى تطبيق برامج مكلفة ـ سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًا ـ للإصلاح الهيكلى، فإن صانعى القرار والاقتصاديين فى الولايات المتحدة وأوروبا وغيرهما يسعون إلى تصدير سياساتهم الاقتصادية الفاشلة إلى المنافسين الجدد من خلال الاتفاقيات التجارية التفضيلية، وعادة ما نجد أن هذه الاستراتيجية تتخفى فى صورة مقترحات «لتعميق» ترتيبات التجارة الحرة، أو لتحقيق تجانس وتوافق المعايير والمواصفات.

كما أن الصراع الدائر داخل الاتحاد الأوروبى حاليًا هو فى الأساس صراع حول هذه السياسات، فتعميق التجارة الذى يؤدى إلى إلغاء أحكام «شراء المنتج الوطنى» أو إزالة الدعم المشوه للتجارة، يعد أفضل من الوضع الراهن، ولكن يجب ألا ننسى أن واحدة من أكثر السياسات المكلفة والمشوهة للتجارة (السياسة الزراعية المشتركة لأوروبا) تعد جزءًا لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوروبى، وتستهلك حوالى ثلاثة أرباع ميزانيته.

وبالتالى فإن أى دولة تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبى قد لا تتعرض لمخاطر تحويل التجارة، بقدر ما ستجد من مخاطر وسلبيات فى اللوائح التنظيمية التى قد تجد نفسها مضطرة للالتزام بها كشرط مسبق للعضوية، أو من منظور السياسات المستقبلية غير السليمة التى قد ترغم على قبولها.

نخلص من ذلك إلى أن الصفقة الإجرائية التى قد تتضمنها أى منطقة تجارة إقليمية حرة قد تسفر عن فقدان حقيقى للحرية الاقتصادية كثمن لمزيد من حرية التجارة، وفى هذه الحالة يصبح على العضو المرتقب أن يجرى تقييمًا عمليًا ليحدد ما إذا كانت عوائد المدى القصير تفوق العواقب بعيدة الأمد، وما إذا كانت التطلعات المستقبلية تنبئ بالتحرر من اللوائح والأعباء اللائحية الثقيلة فى إطار التكتل من عدمه.

وأوضح مثال على تصدير اللوائح السيئة يتمثل فى الاتفاقيات الجانبية لنافتا، حيث حاولت الولايات المتحدة إرغام المكسيك لتقترب بلوائحها من المعايير

الأمريكية للعمالة والبيئة، وبالتالى يمكن القول أن توسيع نافتا قد يؤدى إلى تدمير المزيد من الحرية الاقتصادية للدول الراغبة فى الانضمام إذا ما تم توسيع أحكام البيئة والعمالة، ونجد أنه حتى الآن لم يمنح الكونجرس الرئيس الأمريكى سلطة المسار السريع Fast Track Authority للتفاوض مع شيلى على الانضمام لنافتا، ويرجع ذلك جزئيًا لرغبة الرئيس الأمريكى فى الحصول على هذه السلطة لفرض سياسات غير سليمة فى مجالى العمالة والبيئة على هذه الدولة.

*** المناخ السياسى:**

تعد مشكلات السياسة المحلية أيضًا عنصرًا رئيسيًا يوضع فى الاعتبار لدى تقييم الحكمة فى الترتيبات التجارية، ولقد شهدت العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية توافق آراء فى الولايات المتحدة لصالح تجارة دولية أكثر حرية، بينما لم تكن هناك أرضية مناسبة لفكر مؤيدى السياسات الحمائية، سواء خلال تلك الحقبة، أو فى العقد التالى لأزمة الطاقة فى السبعينات.

ولكن منذ أواخر الثمانينات، حدث هناك تدهور خطير فى المنطق السياسى للتجارة الحرة فى ظل ظهور زعامات ذات شعبية كبيرة تقود أعدادًا هائلة من البشر، يدافعون عن السياسات الحمائية من قبيل النزعة والحماس الوطنى، أو التخبط فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية.

وأضيف إلى هذه المشكلة النمط المدار للتجارة Managed Trade الذى برعت الولايات المتحدة فى ممارسته، وتنامى مؤخرًا ليتضمن «اتفاقيات القيود الطوعية على الصادرات Voluntary Export Restraint Agreements»، والقيود الكمية على واردات السيارات، وحصص الصلب، واتفاقية أشباه الموصلات مع اليابان بالحد من مبيعاتها للولايات المتحدة، وفتح جزء من السوق اليابانى للموردين الأجانب، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وتوحى هذه السياسات بأنه بدلاً من السعى لتحقيق المزيد من الفتح الشامل للأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية أو الترتيبات الإقليمية، فإن هناك اتجاهًا

يفضل اللجوء إلى مدخل التدخل الحكومى الثقيل، وفقًا لمقتضيات المصلحة الذاتية.

ونخلص مما سبق إلى أنه إذا كان بإمكان دولة ما الدخول فى ترتيبٍ إقليمى - بدون أعباء لائحية ثقيلة عليها - أن تفعل ذلك دون الاعتماد على الإطار متعدد الأطراف بعيد الأمد، لأن الاتفاقية الإقليمية ستعزز من نشاط قطاع الأعمال وجماعات المصالح الأخرى بشكلٍ يتيح قوة مضادة لأنصار الحمائية، ويكسب هذه الدولة قدرة تفاوضية أكبر فى الإطار الدولى، خاصة فى موضوعات هامة مثل سياسات الاستثمار، على غرار الاتفاقية الشاملة التى يجرى التفاوض حولها فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والمفترض أن تدرج بعد الانتهاء منها ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وفقًا لمخطط الدول المتقدمة المتفاوضة حولها، إلا أن الترتيبات الإقليمية لا تخلو من المشاكل الفنية والتى يمكن تلخيصها على النحو التالى:

**المشاكل التى تثيرها الإقليمية:**

اكتسبت الترتيبات الإقليمية شعبية بعد حقبة الستينات، وتم خلق العديد من مناطق التجارة الحرة بما فيها «إفتا» فى أوروبا، واتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة وكل من إسرائيل وكندا، ولكننا نجد اقتصاديين مرموقين مثل Jagddish Bhagwati, Anne Krueger قد عارضا مناطق التجارة الحرة باعتبار أنها لا تضمن تحسنًا فى الوضع العالمى، بالإضافة لعدد من المشكلات الفنية التى أوردوها فيما يلى:

أن سياسات الاستثمار والمنافسة والسياسات اللائحية والقواعد حول الرشوة والفساد قد أصبحت مؤخرًا تندرج ضمن المسائل التجارية، وفى ظل العالمية الجديدة أصبحت التجارة - وكذلك الاستثمار - تحدث نتيجة لقرارات الشركات الكبرى فى إطار استراتيجية إنتاج دولية كاملة، ولم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول.

كما أن المنافسة فى العديد من الصناعات قد أصبحت منافسة دولية، وبالتالى فالمؤسسات العالمية تنافس فى منتجات عالمية فى سوق عالمى، وفى ظل ذلك تؤثر اللوائح والقوانين الوطنية للمنافسة والرشوة فى شروط المنافسة الدولية، مما جعلها تحظى باهتمام شريحة أكبر من المجتمع الدولى. من ناحية أخرى، فإن ظاهرة تكامل المنتجات ليست ظاهرة إقليمية، ولكنها تحدث فى إطارٍ عالمى، وبالتالى فإنه من الخطأ العمل على وقف التعاون على المستوى الإقليمى بين مجموعة مختارة من الدول، لأن ذلك قد يحمل معه مخاطر خلق منافسة بين التكتلات الإقليمية، وخطر خلق شريحة من المتمتعين بوضعٍ متميز فى إدارة الاقتصاد العالمى، وشريحة أخرى دائمة من غير المستفيدين بين الدول.

ولذا يصبح من الضرورى لتحقيق التوازن أن يتم تناول مثل هذه المسائل فى الإطارين الإقليمى ومتعدد الأطراف على حد سواء، والاعتراف بوجود حاجة لمستويات وسرعات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذا التعاون، باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولى فى مثل هذه المسائل ـ على أى من مستويات الحكم ـ هو خلق مناخ يتيح منافسة ذات كفاءة اقتصادية على المستوى العالمى.

وفى إطار هذا الهدف، أوصى المؤتمر الوزارى السنوى لعام ١٩٩٥ لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، أن تهدف المفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية إلى ضمان فتح الاقتصاديات الوطنية للمنافسة الدولية.

ooo



# الفصل السادس

## مصر.. التطلعات والآفاق

أولاً: مصر والنظام التجارى الدولى.

ثانياً: استراتيجية المشاركة.

ثالثاً: الاتجاه جنوباً نحو إفريقيا.

# أولاً: مصر والنظام التجارى الدولى

تعد مصر عبر التاريخ المعاصر واحدة من الدول النامية المعدودة ذات النشاط الملموس والمؤثر على صعيد التنظيم الدولى بوجه عام، وفى الإطار الإقليمى على وجه الخصوص، تحفزها على ذلك مجموعة من العناصر المتميزة قلما تتوافر فى دولة واحدة، سواء كانت هذه العناصر تاريخية أو جغرافية أو حضارية أو ثقافية.

فأذا نظرنا للتاريخ المصرى قديمًا أو حديثًا، نجده حافلاً بالمواقف الحازمة التى أسهمت فى تغيير مجرى الأحداث فى عصرها، وهو تاريخ يوحى بمحورية الدور المصرى وأهميته سواء عالميًا أو فى إطار الإقليم الجغرافى، ومن منظور جغرافى تتمتع مصر بموقع فريد يجعلها بحق قلب العالم، حيث تربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، وتمارس دورها فى ظل هذا الموقع سواء كدولة معبر تنفذ منها الثقافات والحضارات إلى إفريقيا والعالم العربى، أو كدولة مصد تزود عن المنطقة وحضاراتها شرور العدوان والاستعمار.

يسوقنا هذا إلى تناول المكون الحضارى فى التركيبة المصرية التى خرجت من رحم أقدم الحضارات التى عرفها الإنسان، والتى قامت على ثراها أول دولة فى تاريخ البشرية، ثم انتقلت هذه الأرض وسكانها من عصر إلى عصر ومن حضارة فرعونية إلى قبطية ثم حضارة إسلامية، لتحتل مكانها كأهم منبر ثقافى ومركز للإشعاع الحضارى للعالمين العربى والإسلامى.

أما فى العصر الحديث ـ متمثلاً فى النصف الثانى من القرن العشرين ـ تواصل مصر مشاركتها النشطة وتأثيرها الإيجابى فى المنظومة الدولية، حيث

كانت ضمن مجموعة الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥، وتشارك بفاعلية فى أعمالها وكافة أجهزتها ووكالاتها المتخصصة منذ ذلك التاريخ، وتسجل ردهات المنظمة الدولية ووثائقها ملفًا زاخرًا بالإسهام المصرى فى مختلف القضايا المحورية والهامة، كما أنها تتمتع بعضوية صندوق النقد والبنك الدوليين أيضًا منذ إنشائهما، ولقد ظلت هذه المنظمات الثلاث تمثل جوهر المنظومة الدولية السياسية والاقتصادية التى أفرزتها الحرب العالمية الثانية.

يدعونا الحديث عن دور مصر فى التنظيم الدولى إلى التنويه للدور الزعامى الذى قامت به بالتعاون مع كل من الهند ويوغوسلافيا لإنشاء أول منتدى للدول النامية، متمثلاً فى حركة عدم الانحياز فى ذروة حقبة الحرب الباردة، وهى الحركة التى ظلت تمثل محفل الدول النامية ومنبر الدول الصغيرة التى يصل صوتها من خلاله إلى شتى أرجاء العالم، والتى أفرزت مجموعات اقتصادية مثل مجوعة الـ٧٧ ومجموعة الـ١٥.

وعلى صعيد التنظيم التجارى الدولى، وانطلاقًا من نفس الأساس الفكرى، انضمت مصر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات» فى عام ١٩٧٠، ورغم أن هذه الخطوة قد جاءت بعد مضى ٢٢ عاما منذ سريان الاتفاقية، إلا أن ذلك لم يؤثر بصورة سلبية على التواجد المصرى فى الساحة الدولية، نظرًا لأن اتفاقية الجات لم تكتسب فاعلية ملموسة على صعيد التأثير فى السياسات التجارية الدولية قبل انعقاد جولة كينيدى فى عام ١٩٦٤، وحتى عام ١٩٦٧ باعتبارها أولى جولات المفاوضات فى إطار الاتفاقية الدولية التى تتناول جانبًا من السياسات التجارية للأطراف المتعاقدة، وخاصة مدونة مكافحة الإغراق.

كانت جولة طوكيو التى عقدت فى عام ١٩٧٣ واستمرت حتى عام ١٩٧٩ أولى الجولات التى تشارك مصر فى مفاوضاتها كطرف متعاقد، وتمثل هذه الجولة البداية الفعلية لإكساب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة طابعًا ديناميكيًا،

والشروع فعليًا فى تحويلها من مجرد اتفاقية تعاقدية تهدف إلى خفض القيود المفروضة على التجارة، إلى إطار مؤسسى ملزم يفرز نظامًا تحكمه القواعد ينظم كافة أوجه التجارة الدولية، وهو ما تم تحقيقه بالفعل فى جولة أوروجواى التى أعقبت جولة طوكيو مباشرة، وكان للتواجد المصرى فى مفاوضاتها دورًا ملموسًا وهامًا على صعيد ضمان وتطوير المعاملة التفضيلية التى تحصل عليها الدول النامية.

وعودة لدخول مصر كطرف متعاقد فى الجات فى عام ١٩٧٠، فقد تقدمت مصر - شأنها شأن سائر الدول الراغبة فى الانضمام للاتفاقية متعددة الأطراف - بجدول لالتزاماتها وتنازلاتها التعريفية على الواردات من السلع المصنعة والزراعية، بما يكفل لها استكمال إجراءات الانضمام والتمتع بالمعاملة التفضيلية الممنوحة من سائر الأعضاء.

تضمن الجدول المصرى للتنازلات ٢٦٧ خطًا من خطوط التعريفة الجمركية، والتى مثلت وقتئذ نسبة ١٥٪ من إجمالى التعريفات الجمركية السارية وتغطى نطاقًا متسعًا من السلع، تشمل اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان والحبوب والخضروات والعديد من السلع المصنعة.

ولقد تراوحت نسب التعريفات الجمركية التى تقدمت بها مصر فى جدول تنازلاتها من الإعفاء التام إلى نسبة ٤٠٪ وفقًا لاحتياجاتها الاقتصادية، حيث منحت مصر الإعفاء التام لست شرائح سلعية من بينها اللحوم والقمح والذرة وورق الجرائد، بينما تضمن جدولها ٥٢ سلعة تخضع لرسوم بنسبة ٢٪، و١٠٢ سلعة تخضع لرسوم بنسبة ٥٪، إلى أن نصل لأعلى رسم جمركى بنسبة ٤٠٪، وهو مطبق على ثلاث سلع فقط تتضمن الجبن الأبيض وعسل النحل والأسلاك الكهربائية لكونها سلعًا كان يتم إنتاجها محليًا بوفرة.

ويلاحظ من الجدول المصرى أن الالتزامات عكست بصورة ملحوظة طبيعة الاحتياجات الاقتصادية الوطنية فى تلك المرحلة، حيث تم وضع تعريفات

منخفضة لكافة السلع الغذائية الأساسية أو تلك التى تعزز النشاط الصناعى الوطنى، فمثلاً التعريفات بنسبة ٥٪ والتى غطت ١٠٢ سلعة، كانت فى مجملها تغطى مركبات كيميائية ذات استخدامات صناعية هامة وضرورية، كالكربون والزئبق والأحماض الكبريتية، بينما خفضت التعريفة المفروضة على خامات المعادن إلى نسبة ٢٪، وطبقت تعريفة بنسبة ٣٪ على الصبغات ذات الاستخدام الصناعى، ونفس الرسم لعجائن الورق اللازمة للصناعة، بينما مثلاً فرضت رسوم جمركية بنسبة ٢٠٪ على الواردات الورقية تامة الصنع.

ونظرًا للطبيعة الجزئية المحدودة لاتفاقية الجات وقتئذ، ظلت مصر تطبق إجراءات تقييد التجارة كقوائم حظر الاستيراد والقيود الكمية وتراخيص الاستيراد على نطاقٍ واسعٍ شمل العديد من السلع فى مختلف القطاعات للحد من الواردات، وذلك تماشيًا مع السياسة العامة فى ذلك الوقت التى كانت تهدف إلى إحلال الواردات Import Substitute بالمنتجات الوطنية، وإتاحة الفرصة للصناعة الوطنية لسد الاحتياجات عن طريق حجب المنافسة وحظر ـ أو تقييد ـ الواردات، واتباع سياسات التحكم فى الأسعار، وما استدعاه ذلك من قيام الدولة بتقديم الدعم الحكومى المباشر للسلع الأساسية وخاصة الغذائية، لتصل إلى المستهلك بالأسعار السياسية التى تحددها الدولة، والتى قد تقل أحيانًا أو لا تتناسب مع التكلفة الفعلية للمنتج، والتحكم فى أسعار صرف العملات وكيفية استخدامها وأسعار الفائدة على القروض.

أدى ذلك كله إلى إثقال كاهل الموازنة العامة للدولة بأعباء لا حصر لها، وإلحاق الخسائر بشركات الإنتاج المملوكة للدولة من جراء السياسات السعرية التى لم تستند إلى الأسس الاقتصادية السليمة، وبالتالى لم تتح لهذه الشركات القدرة على تحقيق الأرباح اللازمة لاستمرار وتطوير النشاط الإنتاجى.

انضمت مصر بتلك الحالة إلى اتفاقية الجات كطرف متعاقد، تلتزم بالتزاماتها وتتمتع بالأفضليات المتبادلة الممنوحة من الأطراف المتعاقدة الأخرى، عملاً بالمبدأ

الأساسى للاتفاقية الخاص بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ولكن لم يكن لانضمام مصر وقتئذ لهذه الاتفاقية التعاقدية أثر يذكر على توجهات سياساتها التجارية أو النظم واللوائح التى تحكم هذه السياسة، حيث اقتصر التزامها فقط على ما تضمنه جدول تنازلاتها من تعهدات، إذا ما التزمت به بالفعل.

كانت مصر تطبق فى العديد من الحالات تعريفات جمركية تتجاوز المنصوص عليها فى جدولها، وتمنح المعاملة التفضيلية للأطراف المتعاقدة فى حالة مطالبتهم بذلك فقط، فضلاً عن اللجوء لحساب الجمارك بأسعار صرف للعملات تختلف عن الأسعار السائدة، بصورة تفرغ التعريفة التفضيلية من أى مضمون فعلى، ولم يقتصر هذا الأسلوب على مصر فقط، بل طبقه العديد من الدول، ويرجع ذلك إلى ضعف النظام القانونى لاتفاقية الجات فى صورتها الأصلية وعدم فاعليته على صعيد إلزام الدول بالتزاماتها، وهو الأمر الذى اختلف كلية بقيام منظمة التجارة العالمية.

لم تشارك مصر - كما أشرنا - فى أى من الجولات الست للمفاوضات فى إطار الجات التى سبقت انضمامها للاتفاقية، ولكنها شاركت بفاعلية فى كل من جولة طوكيو وجولة أوروجواى اللتين تعدان أهم جولتين فى تاريخ الاتفاقية لتضمنهما أحكام واتفاقيات تتجاوز مجرد الخفض الجمركى المتبادل، وتتناول بقدر من التفصيل السياسات والممارسات التجارية للدول الأعضاء.

## نتائج مشاركة مصر فى جولة أوروجواى:

على صعيد نتائج جولة أوروجواى، نشأت مجموعة من الالتزامات التى تلتزم بها مصر وكذلك المزايا التى تتمتع بها كعضو فى المنظمة من الدول النامية، فى إطار المزايا الممنوحة للدول النامية المشاركة، والتى كان للوفد المصرى المشارك فى المفاوضات دور كبير فى التوصل إليها، سواء من خلال طرح الأفكار والمقترحات، أو التفاوض حولها وتكريس تأييد عدد كاف من الدول النامية الأخرى لهذه الأفكار والمقترحات للتوصل لتوافق آراء حولها تقبل به الدول

المتقدمة، وذلك لإدراج هذه المقترحات والأفكار فى النهاية ضمن أحكام الاتفاقيات والقرارات التى أصدرها المؤتمر الوزارى الختامى للجولة الذى عقد فى مدينة مراكش بالمغرب فى أبريل ١٩٩٤.

## التزامات مصر كعضو فى المنظمة:

على صعيد تأمين الوصول للأسواق، التزمت مصر بربط رسومها الجمركية فى السلع المصنعة وفقًا لأحكام بروتوكول النفاذ للأسواق، وخفض التعريفات المفروضة على السلع الزراعية بنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات بمعدل سنوى ٢,٤٪ اعتبارًا من أول يناير ١٩٩٥، وكذلك تحويل القيود غير التعريفية ـ سواء كانت قيودًا كمية أو قوائم حظر ـ إلى رسوم جمركية.

ولقد التزمت مصر من حيث المبدأ بكافة مبادئ اتفاقية الجات واتفاقيات التجارة فى الخدمات، التى تقضى بمنح المعاملة الوطنية للأجانب فى السوق المصرى، وكذا معاملة الدولة الأولى بالرعاية لكافة الأعضاء دون استثناء.

كذلك تفى مصر بالالتزامات الخاصة بتعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع أحكام الاتفاقيات، سواء فى مجال إجراءات الاستثمار أو الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ويقصد هنا بتعديل التشريعات: تحقيق التوافق بين أحكامها والأحكام الواردة فى الاتفاقيات.

## المزايا التفضيلية التى حصلت عليها مصر:

أما على صعيد الامتيازات، فلقد حصلت مصر على الامتيازات الممنوحة لسائر الدول النامية فى مختلف الاتفاقيات، سواء كانت فى صورة التزامات أقل أو فترات زمنية أطول لتنفيذ أحكام الاتفاقيات وتعديل التشريعات، كما احتفظت مصر بحقها فى دعم الصادرات والإنتاج وفق ضوابط معينة طالما لم يتعد متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار سنويًا، وكذلك تعفى صادراتها من رسوم مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية طالما لاتزيد صادراتها عن نسبة ٣٪ من إجمالى واردات الدولة المستوردة لسلعة محددة.

ولا مجال هنا بالطبع لنتناول بالتفصيل كافة التعهدات والمزايا التى حصلت عليها مصر من جراء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، والتى سبق سردها وشرحها تفصيلاً من قبل، إلا أن المقصود من هذا العرض الموجز هو التنويه إلى حجم وطبيعة المشاركة المصرية فى التنظيم التجارى الدولى فى إطاره متعدد الأطراف.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المفاوض المصرى فى جولة أوروجواى قد لعب دورًا محوريًا هامًا لتضمين الوثيقة الختامية اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، والحرص على تضمين مختلف الاتفاقيات أحكامًا تفضيلية للدول النامية تضع فى حسبانها اعتبارات التنمية فى هذه الدول، كما أن القرار الوزارى الخاص بآثار اتفاقية الزراعة على الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، جاء بناءً على جهد مصرى دؤوب، لضمان تقليل الآثار السلبية الناجمة عن برنامج الإصلاح الزراعى الذى أقرته هذه الاتفاقية، ولاتزال مصر تمارس دورها فى التوصل لآليات فعالة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العملى.

## الآثار التى ترتبت على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية:

ليس ثمة شك أن انضمام أى دولة لمنظمة دولية تترتب عليه آثار من المفترض أن تكون فى مجملها إيجابية، دون أن تخلو من بعض السلبيات التى تحرص الدول على تقليصها فى أضيق نطاق، ويكتسب انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية أهمية خاصة نظرًا لعدة عوامل، أبرزها:

١ ـ تمثل اتفاقيات هذه المنظمة، والبالغ عددها ٢٨ وثيقة قانونية ملزمة، حزمة واحدة لا تتجزأ Single Undertaking تدرك كلها أو تترك كلها، فلا يجوز مثلاً لدولة أن تنضم لاتفاقية السلع دون الخدمات، أو أن تطبق جانبًا من أحكام اتفاقية الملكية الفكرية وتترك جانبًا آخر.

٢ ـ تكتسب هذه الاتفاقيات صفة الإلزام، وتتناول بشكل مباشر مختلف أبعاد ومكونات السياسات التجارية للدول الأعضاء، الأمر الذى قد يترتب عليه ـ

إذا لزم الأمر ـ حتمية تعديل التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الأحكام الملزمة لهذه الاتفاقيات، وهو ما ذهب البعض إلى حد وصفه بعملية انتقاص لسيادة الدولة المطلقة على تشريعاتها الوطنية.

٣ ـ رغم أن جولة أوروجواى للمفاوضات قد بدأت فى عام ١٩٨٦، إلا أنها استمرت لسبعة أعوام لتتزامن مع برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى شرعت مصر فى تطبيقه ـ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ـ منذ عام ١٩٩١، الأمر الذى أدى إلى تعامل مصر مع اثنتين من المنظمات الدولية الاقتصادية الثلاث التى تدير شئون اقتصاديات العالم، مما ينشئ عليها التزامات فى الإطارين فى آن واحد، قد تتوافق وقد تتعارض، ولكنها لابد فى النهاية أن تخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وفقًا لخطط التنمية الموضوعة.

ننتقل الآن إلى مراجعة الآثار المترتبة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية، على أساس الاتفاقيات التى تشرف عليها المنظمة والتى يمكن تقسيمها ـ بغرض البحث ـ إلى بروتوكول النفاذ للأسواق، واتفاقية المنسوجات والملابس، واتفاقية الزراعة، واتفاقية الخدمات، واتفاقية الملكية الفكرية.

بالنسبة لبروتوكول النفاذ للأسواق، نجد أن آثاره تعد محدودة للغاية على الاقتصاد المصرى فى المدى القريب، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ضآلة الصادرات السلعية المصرية، رغم التطور الذى طرأ عليها منذ عام ١٩٩٥ (تاريخ قيام المنظمة) حتى اليوم، فضلاً عن عدم وصول الشق الأعظم من الصادرات السلعية المصرية إلى المستويات التنافسية الدولية المناسبة والكافية، سواء من منظور الجودة الشاملة أو الذوق أو المواصفات القياسية، بالإضافة بالطبع إلى الأسعار التنافسية.

وتجدر الإشارة إلى أن التواضع فى مستويات الجودة للمنتجات المصرية يعزى فى الأساس إلى عدم ارتباط البحث والتطوير بالهيكل الصناعى الوطنى،

فلازالت الأبحاث تجرى فى إطارٍ أكاديمى نظرى، بينما هناك عدد ضئيل للغاية من المؤسسات الصناعية المصرية الذى نجح فى تحقيق التكامل بين البحث والتطوير R & D وبين العملية الصناعية ككل.

وبالنسبة لصناعة الملابس والمنسوجات المصرية ـ والتى تمثل إحدى الدعامات الأساسية للتجارة السلعية المصرية ـ يمكن القول أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى إطار منظمة التجارة العالمية، والذى يتم بمقتضاه إلغاء الحصص التصديرية المفروضة على الملابس والمنسوجات فى غضون عشر سنوات، يحقق أثرين رئيسيين يمكن اعتبار أحدهما سلبيًا والآخر إيجابيًا:

**الأول**: ويمكن اعتباره أثرًا سلبيًا، حيث يسهم إلغاء الحصص فى احتدام المنافسة بين مصر التى لاتزال تندرج ضمن صغار المصدرين، ودول نامية أخرى كالهند وباكستان وإندونسيا وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، التى يفوق إنتاج وحجم صادرات أى منها نصيب مصر من التجارة فى هذا القطاع، دون أن نتعرض لعنصرى الجودة والسعر التنافسى، وهى المنافسة التى قد تظهر بوضوح فى المدى القريب التالى مباشرة لاستكمال تنفيذ أحكام اتفاقية المنسوجات، أى بحلول عام ٢٠٠٥.

**الثاني**: ويعد أثرًا إيجابيًا، فبرغم ما كان يتيحه نظام الحصص التصديرية من حد أدنى من الصادرات المؤكدة للدول المنتجة إلى الأسواق الرئيسية، إلا أنه كان يمثل أيضًا قيدًا على صادرات هذه الدول، إذ يحدد لكلٍ منها حدًا أقصى لا يحق لها تجاوزه، الأمر الذي يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على التوسع فى الإنتاج للتصدير لعدم توافر إمكانية تسويق الإنتاج الإضافى، مما يتسبب فى تراكمٍ سلعى غير اقتصادى، ويمثل ذلك السبب الرئيسى وراء وجود ما يقارب ٢,٥ بليون جنيه طاقات إنتاجية معطلة فى صناعة المنسوجات المصرية لعدم قدرتها على التوسع، فضلاً عما تؤكده الجمعية المصرية لمصدرى الملابس والمنتجات الجاهزة من قدرة الصناعة على مضاعفة حجم إنتاجها

الحالى من ٧ بليون جنيه إلى ١٤ بليون جنيه بشرط وجود الأسواق المفتوحة القادرة على استيعاب هذه الزيادة.

وعلى صعيد السلع الزراعية، ونظرًا لأن مصر دولة مستوردة صافية للغذاء، فمن المتوقع أن يؤدى التزام الدول المصدرة بخفض الدعم الزراعى الذى تقدمه لمنتجيها ولصادراتها الزراعية، إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية المصرية خاصة من القمح، بينما يفترض أن يؤدى التزام سائر أعضاء المنظمة بإلغاء كافة القيود الفنية على الواردات الزراعية وخفض القيود الجمركية وفقًا للنسب والفترات الزمنية المحددة للدول المتقدمة والنامية، إلى إتاحة مزيد من الفرص للصادرات الزراعية المصرية، إما للوصول إلى أسواقٍ كان يتعذر الوصول إليها من قبل، أو التوسع فى الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية التى كانت تضع قيودًا تحد من حجم هذه الصادرات.

وبالنسبة لقطاع الخدمات، فنظرًا للطبيعة الخاصة للتجارة فى الخدمات ـ فضلاً عن تناولها للمرة الأولى فى إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية تحت مظلة الجات ـ فلقد جاءت اتفاقية الخدمات ذاتها تحمل فى طيات أحكامها قدرًا كبيرًا من المرونة والاختيار المتروك للدول الأعضاء، وهو المدخل الوحيد الذى جعل من الممكن إدراج قطاع الخدمات على أجندة المفاوضات، خاصة فى ضوء المقاومة الضارية من قبل الاتحاد الأوروبى للتوجه الأمريكى الدافع نحو ذلك فى مرحلة الإعداد للجولة.

وتعد مصر ضمن الدول المصدرة والمستوردة للخدمات فى آن واحد، وتتمثل أهم صادراتها فى خدمات العمالة التى تمثل أهم قطاعات الصادرات الخدمية المصرية نظرًا لضخامة عوائدها التى جعلت الميزان التجارى الخدمى لمصر يحقق فائضًا يقدر بحوالى ٢,٥ بليون دولار، إلا أن اتفاقية الخدمات لم تتناول هذا القطاع الهام بصورة كاملة، حيث اقتصر تناولها على تحرير انتقال الأيدى العاملة رفيعة المستوى المتمثلة فى الخبراء والمتخصصين.

ورغم التطوير الذى طرأ على العروض المقدمة من الدول الصناعية فى هذا القطاع فى إطار استمرار المفاوضات حوله لفترة إضافية، وسعى الدول النامية لربط العروض التى تقدمها فى الخدمات المالية بما يقدم من عروض من الدول المتقدمة فى هذا القطاع، إلا أن العروض المطورة جاءت أيضًا قاصرة عن تحرير انتقال الأيدى العاملة عمومًا بشكل كامل.

على أى حال، يمكن القول بوجهٍ عام أن سياسة الدولة فى مصر تهدف إلى تحرير قطاعات الخدمات المختلفة للنهوض بها وتعزيز تنافسيتها، بغض النظر عن أحكام اتفاقية الخدمات وفى وقت سابق عليها، إلا أنها حرصت فى ذات الوقت على أن تخدم عروضها المقدمة ـ والتى تعد ملزمة ـ متطلبات المصلحة الوطنية من خلال ضمان تشغيل القدر الأكبر من العمالة المصرية وتسهيل جلب التكنولوجيا ورؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الخدمية.

ولعل أهم القطاعات الخدمية التى تناولها العرض المصرى هو قطاع الخدمات المالية بشقيه: المصارف والتأمين، وليس خافيًا أن البنوك المصرية عمومًا تعد هامشية ـ مقارنة بالبنوك العالمية الكبرى ـ فبينما يقدم البنك المصرى فى المتوسط ٤٠ خدمة للعميل، تقدم البنوك العالمية ما يزيد على ٣٦٠ خدمة متكاملة، والمقارنة هنا لا تحتاج إلى تعليق، كما أن قطاع التأمين المصرى لايزال دون المستوى المطلوب، الأمر الذى يعنى عدم قدرة هذين القطاعين على تحمل ضراوة المنافسة الدولية الوافدة.

ومن الإنصاف على أى حال التنويه إلى التطوير الكبير الذى شهده قطاعا المصارف والتأمين فى مصر عبر السنوات القليلة الماضية، وهو جهد للقائمين على هذين القطاعين لابد من تسجيله، إلا أن حجم التطوير الاقتصادى المطلوب لهذين النشاطين بالغى الحيوية والأهمية، يقارب حالة الثورة، أى التغيير الجذرى الشامل، والتطوير العلمى والعملى الذى يكفل استمرار هذه المؤسسات فى ممارسة دورها الرئيسى فى مساندة ودعم الاقتصاد الوطنى، ويكسبها الديناميكية الضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية المتعاقبة.

يبقى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، ولقد شرعت مصر فى تعديل قوانينها فى مجالى حقوق المؤلف والملكية الصناعية التى تضم التصميمات الصناعية وبراءات الاختراع، لتتواكب مع الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا المجال، سواء فى إطار منظمة التجارة العالمية أو قبلها فى إطار المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية «وايبو»، وشددت مصر من عقوبات النسخ غير المشروع لبرامج الكمبيوتر التى كانت تمثل من قبل أبرز نقاط الضعف فى القوانين القائمة. إلا أن مصر ذاتها تعد من الدول المضارة من أعمال القرصنة الفكرية نظراً لغزارة إنتاجها الأدبى والفكرى والفنى من الكتب والأفلام السينمائية وشرائط الفيديو والكاسيت، وبالتالى يعد التزام كافة الدول الأعضاء بأحكام حماية حقوق الملكية الفكرية مكسباً كبيراً للإنتاج المعرفى والفنى والأدبى المصرى، ويبقى على الأجهزة المعنية فى مصر تطوير الآليات القادرة على تتبع أعمال القرصنة والإبلاغ عنها لاتخاذ التدابير القانونية اللازمة حيالها، وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية فى هذا الشأن.



## ثانياً: استراتيجية المشاركة

منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد للسلام فى سبتمبر ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل بإشراف الولايات المتحدة، وما أعقبها من توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩، اكتسبت العلاقة المصرية الأمريكية أهمية استراتيجية خاصة، زاد من أهميتها وديناميكيتها التغير الطارئ على الفلسفة المصرية لإدارة الاقتصاد، والتى تحولت من الاقتصاد الموجه ـ الذى تقوم فى إطاره الدولة بكافة الأنشطة ـ إلى اقتصاد السوق، بدءًا بسياسة الباب المفتوح فى عام ١٩٧٤، وانتهاء ببرنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل فى عام ١٩٩١، والذى دخل مؤخرًا مرحلته الثالثة والأخيرة.

كما أدى هذا التطور الطارئ على المنهاج الاقتصادى المصرى أيضًا إلى تعديل خريطة تحالفاتها الاقتصادية لتعزز من روابط التعاون والتفاعل الاقتصادى مع القارة الأوروبية بوجه عام، والاتحاد الأوروبى على وجه الخصوص، منذ توقيع اتفاق التعاون الاقتصادى بين مصر والمجموعة الأوروبية فى عام ١٩٧٧، والذى مثل الأساس العملى والإطار القانونى للعلاقات الاقتصادية بينهما، والذى تم البناء عليه مستقبلاً لتطوير شكل ومضمون هذه العلاقات.

فى هذا الإطار، نهجت مصر سياسة طموحة نحو تعزيز أوجه التعاون المختلفة مع دول العالم- والدول الصناعية الكبرى خصوصًا، وإنشاء روابط وعلاقات استراتيجية بهذه الدول تكفل تعزيز جهود النمو الاقتصادى فى مصر، وتتيح محفلاً لتجاوز السلبيات التى شابت الأنماط السابقة للعلاقات، ومد جسور

للحوار والتعاون على أساس مفاهيم المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة.

من هذا المنطلق تم التفكير فى عقد اتفاقيات مشاركة مع أهم وأقوى هذه الدول، فجاءت اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، واتفاقية المشاركة المصرية الأمريكية لتترجما هذا النهج الجديد إلى إطار قانونى شامل ومتطور يدفع علاقات التعاون بين مصر وهذه الدول، ويعزز من فرص تنمية صادراتها وحصولها على التكنولوجيا المتطورة وغيرهما من المجالات الاقتصادية الحيوية الأخرى.

وسوف نعرض فى هذا الفصل علاقة مصر بهذين العملاقين الاقتصاديين فى صورتها الجديدة القائمة على التعاون الاستراتيجى، وما تعنيه هذه العلاقات المتطورة من فرص جديدة فى الأسواق وتعزيز نقل التكنولوجيا وتوسيع آفاق وحجم الاستثمار الأجنبى فى مصر، وذلك كله من منظور التوجه العالمى الجديد نحو التحالفات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية وعبر الإقليمية.

## مصر وأمريكا: العلاقة الاستراتيجية:

إن دخول مصر بجدية وجرأة فى مسيرة السلام مع إسرائيل فى أعقاب نصر أكتوبر، كان له أكبر الأثر فى تطوير شكل ومضمون العلاقات المصرية الأمريكية فى كافة المجالات، بل وأيضًا رؤية الولايات المتحدة لطبيعة دورها ومسئولياتها فى منطقة الشرق الأوسط بوجه عام.

لقد ظلت العلاقات المصرية الأمريكية منذ حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ وحتى اتفاقيات كامب ديفيد فى عام ١٩٧٨، تتسم بكونها علاقات غير ودية تتراوح فى مداها وفقًا لتداعيات الأحداث على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى، وتصل أحيانًا إلى حد العداء المباشر والمعلن، واستمرت على هذا المنوال إلى أن قام الرئيس الراحل أنور السادات بمبادرته الجريئة بزيارة القدس فى عام ١٩٧٧، وفتح الباب أمام الدخول جديًا فى مفاوضات سلام مع إسرائيل.

منذ هذا التاريخ تحولت رؤية الولايات المتحدة لدورها فى المنطقة من راع

مطلق لدولة إسرائيل إلى شريك كامل فى عملية السلام[1] وبالتالى اتخذت العلاقات المصرية الأمريكية مسارًا مختلفًا منذ ذلك الوقت، لتتحول تدريجيًا من علاقة عداء وصدام إلى علاقات صداقة وتعاون، ثم تطورت بمرور الوقت لتكتسب طابعًا استراتيجيًا هامًا أصبح يشكل محددًا رئيسيًا ضمن عناصر صيانة المصالح القومية للبلدين.

ودون الدخول فى تفاصيل التطور التاريخى للعلاقات المصرية الأمريكية، فقد تطورت العلاقات المصرية الأمريكية تطورًا ملحوظًا وسريعًا منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩، والتى أسفرت عن التزام الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر، كأحد عوامل ضمان الاستقرار فى المنطقة، وبهدف إنجاح المعاهدة السلمية الأولى التى توقعها دولة عربية مع الدولة العبرية. . الحليفة الأولى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.

تقدر المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بحوالى ١,٣ بليون دولار سنويًا، بينما تبلغ المساعدات الاقتصادية حوالى ٨١٥ مليون دولار سنويًا، لتسجل المساعدات الاقتصادية منذ عام ١٩٧٩ حتى اليوم أكثر من ٢١ بليون دولار ترجمت إلى العديد من المشروعات، من ضمنها بناء ٢٠٠٠ مدرسة ابتدائية تخدم حوالى مليون طالب، وتدريب عشرة آلاف مدرس، وتمويل إنشاء محطات لتوليد الطاقة بسعة ٢٥٠٠ ميجا وات، وإصلاح وتجديد محطات أخرى بسعة مماثلة، وهو ما يمثل إجماليًا أكثر من ٤٠٪ من إجمالى الطاقة الكهربائية المنتجة فى مصر.

نشطت أيضًا عجلة التبادل التجارى منذ عام ١٩٧٩ حتى سجلت فى عام ١٩٩٦ حوالى ٣,٥ بليون دولار، بما يقدر بحوالى أربعة أضعاف قيمة المساعدات الاقتصادية السنوية التى تحصل عليها مصر، ولكن الولايات المتحدة تحقق فائضًا يبلغ ٢,٤ بليون دولار، حيث سجلت الصادرات المصرية للسوق الأمريكى حوالى ٦٠٠ مليون دولار فقط.

(١) وإن كان هذا التغير لم يؤثر على الالتزام الأمريكى المطلق بأمن إسرائيل وعلاقة التحالف الاستراتيجى بينهما.

من ناحية أخرى، تزايدت التدفقات الاستثمارية الأمريكية المباشرة إلى السوق المصرى لتسجل ١,٥ بليون دولار فى عام ١٩٩٦، يضاف إلى ذلك برنامج الاستيراد السلعى للقطاع الخاص الذى يدخل ضمن إجمالى المعونة الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر، وتم تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار منها لتنفيذ هذا البرنامج الذى بدأ تنفيذه فى عام ١٩٨٦، ثم زيادة الاعتماد المخصص للبرنامج مؤخراً إلى ٢٥٠ مليون دولار، بهدف توفير العملات الحرة والائتمان قصير ومتوسط الأجل للقطاع الخاص، لتمويل استيراد السلع والمعدات من الولايات المتحدة.

هناك أوجه عديدة للتعاون الثنائى المصرى الأمريكى لا مجال لحصرها هنا تفصيلاً، ولكن قد أدى تزايد حجم ونطاق وأنماط التعاون الثنائى - بالتوازى مع اتساع فجوة العجز التجارى المصرى فى السوق الأمريكى - إلى وجود حاجة ملحة للتوصل لإطار قانونى ديناميكى جديد للعلاقات الثنائية يضمن تطويرها، ليس فقط على المستوى الحكومى، ولكن - وبدرجة أكبر - على مستوى القطاع الخاص فى البلدين، بما يعزز من فرص وصول مزيد من المنتجات المصرية للسوق الأمريكى، ويساعد على رفع القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للقطاع الصناعى المصرى، ومن هنا جاء التفكير فى توقيع اتفاق للمشاركة المصرية الأمريكية.

## اتفاق المشاركة ومبادرة مبارك - جور:

تم فى ٦ سبتمبر ١٩٩٤ فى القاهرة التوصل لاتفاقية المشاركة المصرية الأمريكية التى أطلق عليها مبادرة مبارك - جور، حيث قام الطرفان بوضع الإطار المؤسسى للمشاركة المصرية الأمريكية للتنمية والنمو الاقتصادى.

تهدف الاتفاقية فى مضمونها إلى تطوير التعاون المصرى الأمريكى بهدف خلق السياسات والبيئة المؤسسية المناسبة التى تدعم الاستثمار الأجنبى والمحلى، وتشجع التنمية المستدامة، وتحقق مزيداً من مشاركة القطاع الخاص فى عملية

التنمية، وخلق فرص عمل، وتحرير المناخ الاستثمارى من المعوقات الإدارية لتأمين زيادة معدلات الاستثمار.

تعمل الاتفاقية من خلال مجموعة من اللجان التى تم الاتفاق على تشكيلها، وتضم: اللجنة الفرعية الأولى للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار والتمويل الخارجى، واللجنة الفرعية للتكنولوجيا، واللجنة الفرعية للتنمية المستدامة والبيئة، واللجنة الفرعية للتعليم وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى المجلس الرئاسى المشترك.

**أ ـ المجلس الرئاسى:**

يتشكل المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى من ٣٠ من رجال الأعمال على أساس ١٥ عضوًا منتخبًا عن الجانب المصرى، و١٥ عضوًا عن الجانب الأمريكى، ويهدف فى الأساس إلى تعزيز التعاون الصناعى بين القطاع الخاص فى البلدين.

يقوم المجلس ـ فى إطار دوره كممثل للقطاع الخاص فى كل من مصر والولايات المتحدة ـ بعرض وجهة نظر القطاع الخاص فى التعاون المصرى الأمريكى بشتى مجالاته الاقتصادية والتجارية على حكومتى البلدين، كما يقدم المقترحات لتعزيز وتنمية هذه العلاقات. ويمكن تلخيص الغرض من إنشاء المجلس فيما يلى:

١ ـ تحديد المسائل التى تؤثر فى نمو نشاط القطاع الخاص بما فى ذلك السياسات الحكومية والفجوات اللائحية التى تحتاج إلى مراجعة، وعرض النتائج على الحكومات بهدف تحقيق الهدف المنشود من نمو الاستثمارات.

٢ ـ إلقاء الضوء على الفرص المتاحة والترويج لها، وتحديد الشركات فى البلدين التى يمكن أن تعمل معًا فى مجال نقل التكنولوجيا والاستفادة من التأييد والمساندة الحكومية لمثل هذه الأنشطة.

٣ ـ تنبيه الحكومات إلى العوائق والصعوبات التى تواجه قطاع الأعمال والنزاعات التى تحتاج إلى تسوية، بهدف الحفاظ على بيئة مواتية لنمو وازدهار نشاط الأعمال والتعاون بين القطاع الخاص فى البلدين.

٤ ـ تحفيز المستثمر الأمريكى والجهات الأمريكية القائمة على نقل التكنولوجيا من خلال إبراز الفرص المتاحة فى مصر ومكاسبها، والقيام بدور الوسيط بين القطاع الخاص فى البلدين.

**ب ـ اللجان المشتركة للنمو الاقتصادى:**

**١ ـ اللجنة الأولى:**

تهدف اللجنة الفرعية الأولى للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار والتمويل الخارجى إلى دعم سياسات الحكومة المصرية، وتطوير التعاون بين القطاع الخاص فى البلدين، والمساهمة فى رفع معدل النمو الاقتصادى وتنمية الصادرات من خلال عدة مسارات، تشمل تدعيم هيكل اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية فى مصر، ومساندة المزيد من السياسات الخاصة بإصلاح الاقتصاد الكلى، وتنمية صادرات القطاع الخاص المصرى، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية فى مصر.

فى هذا الإطار تم تحديد مجالين رئيسيين كأولوية أولى محل اهتمام اللجنة، أولهما: هو تحديد وتقييم البرامج القائمة التى تهدف إلى تطوير المؤسسات الحكومية القائمة التى تؤثر فى إدارة الاقتصاد الكلى والاستثمار والصادرات؛ والثانى: يتمثل فى اقتراح التكيف والتعزيز والتوحيد بين المشروعات القائمة كلما كان ذلك ممكنًا.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من اللجنة، تم تحديد مجموعة من الأنشطة والمخططات تشمل مساندة القطاع الخاص، والمساعدة فى تطوير وتنفيذ سياسات حماية المستهلك والمنافسة، وحماية حقوق الملكية الفكرية الصناعية، ومساندة السياسات النقدية، وتعزيز سوق المال.

تمثل هذه اللجنة جوهر التعاون الاقتصادى المصرى الأمريكى نظراً لأنها تتعامل مباشرة مع أهم عناصره، سواء من منظور تطوير السياسات الاقتصادية والمالية، أو عن طريق تعزيز مشاركة القطاع الخاص فى العملية الاقتصادية ككل، وزيادة فرص تدفق الاستثمار الأمريكى إلى السوق المصرى.

**٢ ـ اللجنة الفرعية للعلم والتكنولوجيا:**

تهدف اللجنة الفرعية الثانية إلى تعزيز نمو الاقتصاد المصرى من خلال رفع كفاءة القطاع الخاص المصرى وتعظيم مشاركة هيئات وجمعيات البحث والتكنولوجيا فى البلدين فى نشاط الأعمال، فضلاً عن تلبية الحاجات التكنولوجية للقطاع الخاص فى إطار تحول مصر نحو اقتصاد السوق، وتعزيز نشر التكنولوجيا الجديدة ووصولها للقطاع الخاص الصناعى فى مصر بهدف رفع جودة المنتجات.

تتضمن أنشطة ومخططات اللجنة التعاون فى مجال ضمان الجودة ورفع الإنتاجية، وتسهيل وصول رجل الأعمال المصرى إلى طريق المعلومات السريع، وإنشاء مراكز تكنولوجيا التصنيع، وتطبيق برامج الاستيراد السلعى لنقل التكنولوجيا الزراعية وتكنولوجيا تحسين منتجات الزراعة والألبان، كما تتناول اللجنة أيضًا مجالات هامة أخرى مثل تنمية الموارد البشرية (خاصة المتعلقة برفع القدرات والمهارات التكنولوجية)، وزيادة الوعى الجماهيرى بأهمية البحث والتكنولوجيا. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق فى عام ١٩٩٥ لإنشاء صندوق مشترك لتمويل نشاط التكنولوجيا بمبلغ ٢ مليون دولار سنويًا تمول مناصفة، مع التركيز فى هذا الإطار على التكنولوجيا العضوية وأنماط الإنتاج غير الضار بالبيئة، كما تم الاتفاق على إجراء ورشتى عمل فى هذين المجالين.

من ناحية أخرى فيما يتعلق بإنشاء مراكز تكنولوجيا التصنيع، تهدف هذه المراكز إلى تحسين القدرة التنافسية ومعدل النمو للصناعات المصرية من خلال تبنى وتطبيق التكنولوجيا المناسبة وتقديم خدمات للقطاع الصناعى، مثل التدريب،

وتقييم وتطوير العملية الصناعية، والمساعدة فى الارتقاء بمستويات الجودة وتطبيق المواصفات القياسية الدولية.

**٣ ـ اللجنة الثالثة:**

اتفقت اللجنة الفرعية للتنمية المستدامة والبيئة على أنه لا سبيل لتعزيز النمو والتنمية إلا من خلال الاستدامة بعيدة الأمد، مع الأخذ فى الاعتبار حماية البيئة والمساواة الاجتماعية.

من هذا المنطلق تركز اللجنة جهودها على عدة مجالات تشمل خفض أو إزالة الرسوم الجمركية على المعدات ذات الكفاءة المرتفعة من منظور استهلاك الطاقة، واستطلاع سبل الحفاظ على نظم الطاقة والمياه، والعمل على جعلها تحقق الاكتفاء الذاتى، والمساعدة فى التعجيل بخصخصة الطاقة وتطوير اللوائح المنظمة على أساس أن إدارة القطاع الخاص لمحطات توليد الطاقة تؤدى إلى كفاءة أعلى وتلوث أقل، ووضع معايير ذات كفاءة من منظور استهلاك الطاقة للمنشئات والمعدات الاستهلاكية.

تساند اللجنة أيضًا عمل مجلس العلم والتكنولوجيا والبرامج البيئية، وتعمل على وضع استراتيجيات لزيادة الوعى البيئى الجماهيرى فى مصر، وتشمل أنشطة ومخططات اللجنة تنمية السياحة النظيفة بيئيًا لمساندة التنمية السياحية المستدامة، وحماية الجروف المرجانية الدولية، وتطبيق استراتيجية فعالة لتحسين نوعية الهواء فى منطقة القاهرة الكبرى.

**٤ ـ اللجنة الرابعة:**

تطبق اللجنة الفرعية للتعليم وتنمية الموارد البشرية مجموعة من البرامج الجديدة التى تتماشى مع أهداف المشاركة، تتضمن زيادة برامج تدريب المعلمين المصريين فى الولايات المتحدة، والمساعدة فى تعزيز جهود تعليم الإناث، وإنشاء اتصال عن طريق الإنترنت مع مدارس فى ٥٠ دولة، ومساندة برنامج تنمية الطفل.

يعد الهدف الأساسى للجنة هو مساندة أهداف المشاركة فى تحقيق نمو اقتصادى مستدام يقوده القطاع الخاص، ويتم التركيز على الحوار فى مجال السياسات وأفضل السبل لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى تنمية الموارد البشرية، لذا حددت اللجنة المجالات الرئيسية لنشاطها فى ممارسات التعليم فى ظل اقتصاد متغير وعلاقتها بالتكنولوجيا الحديثة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز مشاركة الأسرة والمجتمع فى تنمية الطفل.

## رؤية تحليلية للمشاركة المصرية الأمريكية:

تعد اتفاقية المشاركة المصرية الأمريكية فى إطارها القانونى النظرى اتفاقية جيدة، تغطى مختلف القطاعات والمجالات، وتتناول بقدر من التفصيل القطاعات المستهدفة بالتنمية والتطوير، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو ذات صلة بالتطوير التكنولوجى وربط البحث والتطوير بالهيكل الصناعى للقطاع الخاص، وكلها أمور يحتاجها الاقتصاد المصرى.

كما يمكن القول أنه من منظور التطبيق العملى لما نصت عليه الاتفاقية، تم قطع شوط لا بأس به على صعيد التنفيذ وتوفير التمويل اللازم للبرامج المختلفة التى تتسم كلها بكونها تتعلق بإنشاء مؤسسات جديدة، أو رفع كفاءة بعض المؤسسات القائمة بالفعل، بالإضافة إلى تعزيز علاقات التشاور والحوار بين رجال الأعمال فى البلدين.

لقد مرت أربع سنوات منذ سريان اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية بحيث يمكننا أن ننظر فيما وصلت إليه هذه الاتفاقية بعد مضى هذه الفترة، ولهذا أعتقد أنه ينبغى أولاً أن نستطلع ما الذى كانت تتطلع إليه مصر من وراء إبرام مثل هذه الاتفاقية.

ليس ثمة شك ـ كما سبق أن أشرنا ـ أن المجالات التى تغطيها الاتفاقية بصورتها الحالية تتناول أموراً يحتاجها الاقتصاد المصرى أشد الحاجة حتى يمكنه النهوض بالمجتمع من خلال رفع القدرة التنافسية، وزيادة معدل النمو

الاقتصادى، وإكساب التطور التكنولوجى طابعًا تطبيقيًا تستفيد منه الصناعة الوطنية بصورة عملية، ولكن هل هذا كل ما تتطلع إليه مصر من اتفاق المشاركة مع الولايات المتحدة؟ الإجابة فى تقديرى تكون بالنفى.

فمنذ تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية الأمريكية فى أواخر عقد السبعينات، ظل الميزان التجارى المصرى يعانى من عجز هائل ومزمن مع الشريك الأمريكى، يكاد لضخامته يجعل من الصادرات المصرية للسوق الأمريكى أمرًا لا يذكر، حيث سجل هذا العجز مؤخرًا حوالى ٢,٤ بليون دولار، وهو ما يمثل تقريبًا أربعة أضعاف إجمالى الصادرات المصرية للسوق الأمريكى.

ورغم أن مصر تتمتع بمعاملة تجارية تفضيلية فى السوق الأمريكى بموجب تمتعها بالنظام المعمم للمزايا (GSP) الذى تطبقه الولايات المتحدة على وارداتها من الدول النامية بإعفائها من الضرائب أو تطبيق شرائح جمركية منخفضة للغاية، إلا أن هذا لم يسهم فى زيادة الصادرات المصرية للسوق الأمريكى بشكل ملموس، ولم تسلم الصادرات المصرية ـ خاصة فى قطاع الملابس والمنسوجات الذى يمثل أهم الصادرات السلعية المصرية على الإطلاق ـ من تطبيق أحكام مكافحة الإغراق عليها من قبل الحكومة الأمريكية، فى الوقت الذى كانت تخضع فيه هذه الصادرات لاتفاقية الألياف المتعددة للجات (MFA)[١] التى تحدد الحصص التصديرية المحددة والتى لا يجوز تعديها.

كما أن السنوات القليلة الماضية شهدت تطورًا ملموسًا فى نوعية المنتجات المصرية فى العديد من السلع التى لم تكن تصلح للتصدير من قبل، بما جعل هذه السلع تشرع في البحث عن أسواق لها تستوعب إنتاجها، ولكنها كثيرًا ما تفشل فى اختراق السوق الأمريكى بسبب القيود التى يفرضها هذا السوق على الواردات المنافسة، سواء للمنتج الوطنى أو لمنتجات دول أخرى استقرت أوضاعها فى السوق، واعتادها المستهلك الأمريكى.

---

(١) Multi Fiber Agreement

كل هذه العناصر مجتمعة جعلت كلاً من الحكومة ورجال الأعمال فى مصر يفكرون فى أهمية أن تسفر اتفاقية المشاركة الأمريكية عن إبرام اتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة التفضيلية بين البلدين تنتقل فيها السلع والخدمات ورؤوس الأموال دون قيود جمركية أو فنية أو إدارية، مما قد يزيد من فرص المنتجات المصرية فى الوصول إلى السوق الأمريكى.

طرحت هذه الفكرة من قبل مصر فى العديد من اللقاءات مع المسئولين الأمريكيين، إلا أنها لم تلق حتى الآن قبولاً من الجانب الأمريكى، فى الوقت الذى أبرمت فيه الولايات المتحدة اتفاقية للتجارة الحرة مع إسرائيل منذ سنوات عدة.

ولقد أثارت هذه الأفكار نقاشًا فى الأوساط المصرية المختلفة بين مشجع ومتخوف، فبينما يرى البعض أن التوصل لمثل هذا الترتيب سيسهم فى زيادة الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكى بشكل كبير، ويجعل المعيار الوحيد لتحديد نصيب المنتج المصرى فى السوق الأمريكى هو القدرة التنافسية وما تعنيه من جودة مناسبة وسعر منافس وذوق يرضى المستهلك الأمريكى، يرى البعض الآخر أن منطقة التجارة الحرة ستسفر أيضًا عن فتح السوق المصرى تمامًا أمام السلع والخدمات الأمريكية، وهو الأمر الذى يصعب التنبؤ بنتائجه وآثاره على مستقبل الصناعة الوطنية المصرية.

**المشاركة المصرية الأوروبية:**

احتفظت مصر بعلاقات اقتصادية وطيدة مع المجموعة الأوروبية عبر فترة زمنية طويلة، وتوضح الإحصائيات التجارية أن الاتحاد الأوروبى يمثل أهم شريك تجارى لمصر، حيث صدرت مصر للاتحاد الأوروبى فى العام المالى ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ما قيمته حوالى ١٢٤٤,٣ مليون دولار من السلع، وهو ما يمثل حوالى ٣٦٪ من إجمالى الصادرات المصرية، بينما استوردت من الاتحاد ما قيمته حوالى ٣٨٩٥,٢ مليون دولار بنسبة ٤٠٪ من إجمالى صادرات الاتحاد الخارجية، كما

أن السائحين الأوروبيين يمثلون ثانى أهم مجموعة سياحية لمصر بعد السائحين العرب.

تأسست العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية على أساس الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الطرفين فى عام ١٩٧٧، والتى اتسمت بكونها اتفاقية اقتصادية تقوم على مفهوم علاقة (المانح - المتلقى)، فاقتصرت على معاملة تجارية تفضيلية يمنحها الاتحاد لمصر، وكذلك تنظيم المساعدات الأوروبية لها.

كانت هذه الاتفاقية على أى حال، برغم تسميتها باتفاقية التعاون الشامل، اتفاقية محدودة لا تلبى الاحتياجات التى يطرحها الواقع الاقتصادى الجديد، الأمر الذى أوجد الحاجة لإضفاء مزيد من العمق على العلاقات بين الطرفين، وتطويرها بالشكل الذى يتلاءم مع الواقع المعاصر.

فى سبتمبر ١٩٩٣ وجهت اللجنة الأوروبية الدعوة لمصر لوضع تصور لإطار جديد للعلاقات بين الطرفين، يتضمن تحرير التجارة، وإقامة حوار سياسى، وتوسيع التعاون ليشمل كافة أوجه العلاقات المختلفة، ولقد رحبت مصر بدراسة هذه الأفكار والمقترحات، حيث تم الاتفاق فى اجتماع مجلس التعاون المصرى الأوروبى فى ١٦ مايو ١٩٩٤ فى بروكسل على البدء فى عقد مفاوضات استطلاعية لتبادل الرأى حول أسس الاتفاق الجديد المقترح، الذى اتفق مبدئيًا على أن يكون اتفاقًا متسع النطاق يشمل تنظيم التعاون فى مختلف أوجه العلاقات، بالإضافة إلى القطاع الاقتصادى الذى كان ينظمه الاتفاق القديم، وأصدر المجلس الوزارى الأوروبى توجيهات التفاوض الرسمية للجنة الأوروبية لتشرع فى التفاوض مع مصر على أساسها.

فى هذا السياق قام الطرفان بصياغة اتفاقية جديدة للمشاركة، يتم التفاوض حولها لوضعها فى صورتها النهائية المرضية لكل من مصر والاتحاد الأوروبى، بحيث تكون اتفاقية بين «شركاء» يتم من خلالها تبادل التنازلات على أساس المعاملة بالمثل، بحيث تقطع مصر على نفسها التزامات مماثلة لتلك التى يلتزم بها

الاتحاد الأوروبى، لتحل التجارة محل المساعدات كأداة أساسية للتنمية الاقتصادية فى مصر.

ولكن، ونظرًا للفجوة القائمة بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الطرفين، تضمنت الاتفاقية إجراءات انتقالية وضعت خصيصًا لتسهيل تحرير التجارة وضمان المساعدات المالية لتحقيق هذا الهدف.

ووفقًا لمسودة اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، تتمتع صادرات السلع المصنعة المصرية بإعفاء جمركى تام فى أسواق الاتحاد الأوروبى، بينما تمنح مصر صادرات الاتحاد الأوروبى نفس المعاملة، ولكن بصفة تدريجية على مدى فترة زمنية تتراوح من ١٢ إلى ١٥ عامًا، وتهدف هذه الفترة الانتقالية إلى منح الصناعة المصرية فترة سماح لتهيئة أوضاعها والاستعداد للمنافسة مع المنتجات الأوروبية على قدم المساواة.

تتضمن مسودة الاتفاقية أيضًا أحكامًا للتعاون المالى المستقبلى، يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبى بمساندة الجهود المصرية لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد حر ـ على أساس قواعد السوق ـ وقادر على المنافسة ومواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١].

تضع الاتفاقية أساسًا متينًا لتنمية العلاقات الثنائية، خاصة فى مجال البنية الأساسية التى تربط بين الطرفين لتسهيل تدفق السلع، وتعزيز التعاون الاجتماعى والثقافى والعلمى والتكنولوجى.

ورغم التطور الذى تم تحقيقه على صعيد المفاوضات بين الطرفين فى شتى المجالات التى تضمنها مشروع الاتفاقية، لايزال الملف الزراعى يمثل حجر العثرة الرئيسى أمام إتمام توقيع الاتفاق، نظرًا للقيود الصارمة التى يطبقها الاتحاد الأوروبى فى هذا القطاع فى ضوء سياسته الزراعية المشتركة.

---

(١) رصد الاتحاد الأوروبى فى إطار سياسته المتوسطية الجديدة مبلغ ٤,٧ بليون دولار فى صورة منح، ومبلغًا مماثلاً فى صورة ائتمان لكافة الدول المتوسطية خلال أربع سنوات.

**ويتضمن الاتفاق المجالات الآتية:**

- الحوار السياسى: ويتضمن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك،وتشمل القضايا الإقليمية والأمنية.
- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبى.
- العمل على الاعتراف المتبادل بالمواصفات لتسهيل حركة التجارة.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، والتعاون فى مجالات الصناعة والزراعة والصيد والبحث العلمى، وتشجيع الاستثمار والسياحة، والارتفاع بمستويات الجودة والمواصفات الفنية، والاعتراف المتبادل بالشهادات، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعليم والتدريب، وتشجيع تعليم المرأة، والتعاون العلمى والتكنولوجى، ومكافحة الجريمة المنظمة والتهرب الضريبى.
- الحوار فى المسائل الاجتماعية وأوضاع العمالة والمعاملة المتساوية لمواطنى الجانبين، وتشجيع دور المرأة فى التنمية وتنظيم الأسرة، وتطوير النظم الاجتماعية والصحية.
- التعاون الثقافى، وتشجيع الفهم المتبادل والتبادل الشبابى، وتشجيع الترجمة وحماية الآثار والتدريب.
- دعم الأهداف التنموية للاتفاق، وتشجيع القطاع الخاص، وتحديث الاقتصاد المصرى، ومواجهة الآثار السلبية المترتبة على الاتفاقية.

**ويقوم المشروع على الموازنة بين ثلاث دوائر تعكس جوهر مصالح الطرفين:**

**الأولى:** فتح السوق الأوروبية ـ بالإعفاء الجمركى الكامل وعلى الفور ـ أمام الصادرات المصرية، وفتح السوق المصرية أمام الواردات الصناعية من أوروبا بإعفاء جمركى متدرج خلال فترة تمتد إلى ١٢ سنة.

**الثانية:** مضاعفة حجم المساعدات المالية التى يقدمها الجانب الأوروبى لمصر لتمويل

برنامج شامل لإعادة تأهيل القطاع الصناعى وتنميته، ورفع قدرته على المنافسة فى السوقين الأوروبى والمصرى، وتمويل برامج التعاون بين الجانبين فى المجالات الأخرى.

**الثالثة:** فتح السوق الأوروبية لصادرات القطاع الزراعى المصرى بصورة تتناسب مع النهضة التى يشهدها هذا القطاع والميزات النسبية والتنافسية التى يتمتع بها، وكذلك منح فرصة للصادرات المصرية من منتجات الصناعات الغذائية.

**وهناك ثلاثة مجالات أثارت المخاوف حول الاتفاق وهى:**

- قواعد المنشأ: التى يتيح الالتزام بها التمتع بالإعفاء الجمركى للسلعة المصدرة إلى منطقة التجارة الحرة المصرية الأوروبية. وتحدد تلك القواعد حجم التشغيل، ونسبة المكون المحلى والأجنبى فى السلعة، ويسمح مبدأ التراكم الثنائى فى الاتفاق باستخدام المكونات الأوروبية المصرية للتمتع بالإعفاء الجمركى، وكذلك الحال بالنسبة للمكونات الناشئة فى الدول المتوسطية أعضاء منطقة التجارة الحرة، وذلك تطبيقًا لمبدأ التراكم الجماعى بعد قيام منطقة التجارة الأوروبية المتوسطية. وتثور المخاوف من أن يؤدى الخفض المبالغ فيه لنسبة المكون المحلى إلى إهدار عوائد القيمة المضافة للمنتجات المصرية، وتحويل مصر إلى مخزن لسلع الدول الأخرى التى تنفذ من خلال عضوية مصر فى منطقة التجارة إلى السوق الأوروبية دون أن تحقق مصر استفادة ملموسة.
- المواصفات: وهى المعايير الفنية الخاصة بحماية المستهلك من المنتجات رديئة الصنع والضارة بصحته، ولا يوجد فى مشروع الاتفاق ما يسمح باستخدام المواصفات كعائق فنى للتجارة، حيث يتحدث المشروع عن تقريب المواصفات بين الجانبين أو تطبيق المواصفات العالمية.
- قواعد المنافسة: التى تعمل على ضمان المنافسة الشريفة العادلة بين المنتجين، وعدم إساءة استغلال المراكز الاحتكارية، وهى تسمح بما يسمى «الدعم

الذكى» كحوافز للاستثمار فى صورة إعفاءات ضريبية للمشروعات الموجهة للتصدير، أو منح أراض مجانية فى مناطق الإنتاج الناشئة وغيرها.

**المزايا التى تحققها مصر من المشاركة مع أوروبا:**

تحقق مصر مجموعة من المزايا من جراء إبرام اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى، من بينها مسألة القرب الجغرافى بين الطرفين التى تسهم بشكل كبير فى خفض نفقات النقل والشحن، بما يعزز من القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق الأوروبية نتيجةً لانخفاض التكلفة الإجمالية للعملية التصديرية.

ومن ناحية أخرى، فإن التطور التكنولوجى الكبير الذى وصل إليه الاتحاد الأوروبى يمكنه ـ فى حالة المشاركة فيه ـ أن يسهم فى تطوير المستوى التكنولوجى للاقتصاد المصرى، وتجدر الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية فى مصر فى أمس الحاجة لتكنولوجيا متطورة ترتقى بالأداء الاقتصادى والإدارى فى مختلف قطاعات الاقتصاد والدولة بوجه عام.

كما تؤدى اتفاقية المشاركة إلى فتح الأسواق الأوروبية تمامًا أمام السلع المصرية، مما يعزز من فرص نمو الصادرات المصرية ككل، ويزيد من العوائد التجارية التى تمثل مكونًا أساسيًا من مكونات التنمية الاقتصادية.

**التحديات:**

هناك أيضًا مجموعة من التحديات التى تواجهها مصر من جراء الانضمام، لعل أبرزها الضغوط التى ستتعرض لها الصناعات المصرية التى تنتج بتكلفة أعلى أو جودة أقل من نظيرتها الأوروبية، فضلاً عن الانخفاض الكبير المتوقع فى الإيرادات العامة بسبب تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبى، وإلغاء الرسوم الجمركية على واردات مصر منه.

ooo

## ثالثًا: الاتجاه جنوبًا نحو إفريقيا

تعد قارة إفريقيا ـ وخاصة منطقتى الشرق والجنوب الإفريقى ـ من أكثر المناطق معاناة من تردى الظروف الاقتصادية عمومًا، وصغر حجم الاستثمار الأجنبى فيها على وجه الخصوص، فنجد مثلا أن الاستثمار الأجنبى المباشر فى إفريقيا يمثل ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بينما يسجل الاستثمار المحلى نسبة ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو يمثل ٠,٨٪ من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم و١,٢٪ فقط من المخصص للدول النامية.

يرجع ذلك إلى أن هذه الدول ليست فى وضع يساعد على جذب الاستثمار المباشر أو تمويل محفظة الأوراق المالية بمستويات ذات أثر ملموس على الوضع الاقتصادى، بسبب الأخطار الحقيقية القائمة لمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو تلك المحتمل أن يتعرض لها الاستثمار فى المنطقة، فضلاً عن وجود انطباع سائد لدى المستثمر الأجنبى بأن عوائد الاستثمار فى إفريقيا ستكون ضعيفة للغاية.

وبالنسبة لحجم السوق، فإن إفريقيا تضم العديد من دول العالم الصغيرة، منها سبع دول لا يزيد تعدادها عن ٧ مليون نسمة، و٣٦ دولة يقل تعدادها عن ١٠ مليون نسمة، وهناك فقط أربع دول إفريقية جنوب الصحراء يزيد تعداد سكانها عن ٣٠ مليون نسمة.

ووفقًا لإحصائيات عام ١٩٩٣، فإن دول الجنوب الإفريقى مجتمعة ـ بدون جنوب إفريقيا ـ حققت ناتجًا محليًا إجماليًا يقدر بحوالى ٣٠ بليون دولار، وهو

ما يمثل ربع الناتج المحلى الإجمالى لدولة جنوب إفريقيا التى سجلت ١٢٠ بليون دولار، أما الناتج المحلى الإجمالى لدول شرق وجنوب إفريقيا مجتمعة ـ ٢٣ دولة ـ فلا يتعدى ٩٠ بليون دولار، أى أنه لايزال أقل مما تحققه دولة جنوب إفريقيا.

لم يتعدَّ إجمالى التمويل الخارجى لإفريقيا ـ بما فيها جنوب إفريقيا ـ ٢٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٧، وهو ما يقل كثيرًا عن المعدلات السائدة فى مناطق نامية أخرى، وبالنسبة للتجارة البينية الإفريقية فلقد شهدت تحولاً هيكليًا محدودًا، حيث تغلب على التجارة صادرات السلع الأولية، والتى مثلت حوالى ٦٨٪ من إجمالى عوائد إفريقيا من العملات الحرة فى عام ١٩٩٣، بما فيها البترول الخام، بينما ٣٧٪ من قيمة الواردات ولدتها التجارة فى السلع المصنعة.

وبالحديث عن التجارة الإفريقية نجد أن إفريقيا جنوب الصحراء (بما فيها جنوب إفريقيا) تساهم بما لا يزيد عن ٣٪ فقط من إجمالى التجارة العالمية فى السلع، وتتدهور تجارتها الخارجية بانتظام منذ ١٩٨٠، فبينما تضاعفت قيمة التجارة الدولية منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٣، ظلت التجارة الإفريقية عند نفس المستوى بالمقاييس المطلقة، بينما تدهور نصيب إفريقيا جنوب الصحراء فى التجارة الدولية من ٢,٥٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٪ فى عام ١٩٩٠، وتقلص نصيبها من صادرات الدول النامية من ١٣,٢٪ إلى ٤,٩٪ عن نفس الفترة، ومنذ ذلك التاريخ انخفض نصيب القارة الإجمالى فى التجارة إلى ٢٪ فقط.

مشكلة أخرى لا تقل أهمية تعانى منها إفريقيا جنوب الصحراء، وهى مشكلة المديونية، فلقد زادت المديونية الخارجية لدول شرق وجنوب إفريقيا بمقدار عشرين ضعفًا منذ عام ١٩٧٠، بينما خدمة المديونية التى كانت لا تذكر فى عام ١٩٧٠ أصبحت تمثل ٤٥٪ من عوائد الصادرات فى عام ١٩٩٠، لتجعل المنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم مديونية، فبينما اقترضت هذه الدول بشكل كبير

للحفاظ على مستويات الدخل والاستثمار، أدى انهيار عوائد الصادرات إلى فشل محاولات خفض هذه المديونية، حتى بلغ متوسط المديونية على إفريقيا جنوب الصحراء ككل حوالى ٣١٨ بليون دولار فى عام ١٩٩٤ مقارنة بالتمويل الخارجى الذى لم يتعد ١٥ بليونًا فى عام ١٩٩٦. ومع كل هذه المشكلات المتفاقمة التى تعانى منها إفريقيا جنوب الصحراء عمومًا ودول شرق وجنوب إفريقيا خصوصًا، بات حتميًا التوصل لمعاهدةٍ ترسخ من جهود العمل الجماعى وتوحد أسواق الدول المنضمة إليها لتكسبها مزيدًا من الفاعلية والجاذبية للاستثمار الأجنبى، والقدرة على الاستفادة من إمكاناتها فى إطار شبه إقليمى لإعادة هيكلة الإنتاج وتنويع الصادرات وتطويرها لمستوياتٍ أعلى من القيمة المضافة.

**التحرك نحو التكامل:**

تمت من المؤتمرين الأول والثانى للدول الإفريقية المستقلة ـ اللذين عقدا فى أكر فى ١٩٥٨ وفى أديس أبابا فى ١٩٦٠ ـ مناقشة المشكلات الاقتصادية التى ستواجهها هذه الدول، وكان هناك توافق للآراء بأن حالة التفتت التى تعانى منها أسواق الدول الإفريقية فى أعقاب مرحلة الاستعمار تمثل عائقًا رئيسيًا أمام تنوع الأنشطة الاقتصادية، وتؤدى إلى تركيز الإنتاج فى نطاق محدود من السلع الأولية التصديرية، مما يستلزم العمل على خلق مؤسسات حديثة ذات قدرة تنافسية دوليًا قادرة على توفير الحاجات المحلية ومتطلبات التصدير.

تم الاتفاق على أن الدول الإفريقية التى حصلت على الاستقلال السياسى عليها أن تسعى لتحقيق التعاون الاقتصادى فيما بينها، وكان هناك بديلان مطروحان لتنفيذ استراتيجية التكامل الاقتصادى فى إفريقيا:

أ ـ مدخل إقليمى إفريقى متكامل يشمل الدمج الحال للقارة فى إطار ترتيباتٍ اقتصادية قارية.

ب ـ مدخل إقليمى ضيق على أساس إطارٍ شبه إقليمى، والبناء على إطار التعاون شبه الإقليمى لخلق كتلة إفريقية على مر الوقت.

وقد فضلت غالبية الدول المدخل الإقليمى الضيق، وعلى هذا الأساس اقترحت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (ECA) تقسيم القارة إلى شبه أقاليم: شرق وجنوب ـ وسط ـ غرب وشمال ـ وتم إقرار اقتراح اللجنة فى قمة منظمة الوحدة الإفريقية.

اتفقت الدول الإفريقية فى الثمانينات على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتعزيز التجمعات التعاونية الاقتصادية شبه الإقليمية القائمة، وإنشاء تجمعات جديدة حسب الحاجة لتغطية القارة بأسرها من خلال هذه الترتيبات، وتعزيز التعاون والتجانس فيما بينها بهدف الإنشاء التدريجى للجماعة الاقتصادية لإفريقيا بنهاية القرن.

يمكن فى هذا السياق إرجاع أصل إنشاء تجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى «كوميسا» إلى منتصف الستينات، قبل إقرار خطة عمل لاجوس ووثيقة لاجوس الختامية، حيث كانت دول شرق وجنوب إفريقيا قد شرعت بالفعل فى تشكيل ترتيبات تعاونية للمنطقة.

فى أكتوبر ١٩٦٥ عقدت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مؤتمرًا وزاريًا للدول المستقلة وقتئذ لشرق وجنوب إفريقيا للنظر فى اقتراح بدراسة إنشاء آلية للتكامل الاقتصادى شبه الإقليمى، ولقد أوصى الاجتماع الذى عقد فى لوزاكا بزامبيا على خلق جماعة اقتصادية لشرق وجنوب إفريقيا، وتشكيل مجلس وزارى مؤقت تساعده لجنة اقتصادية مؤقتة من المسئولين للتفاوض حول المعاهدة، ووضع البرامج للتعاون الاقتصادى.

عقد أول اجتماع للمجلس الوزارى المؤقت فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٦، حيث تم إقرار شروط المشاركة فى الترتيبات المؤقتة قبل التوقيع على المعاهدة الرسمية، ووقعت عليها كل من بوروندى وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وروان‍دا والصومال وتنزانيا وزامبيا. وفى نوفمبر ١٩٦٧، أوصت اللجنة المؤقتة للمسئولين فى اجتماعها بوضع برنامج عمل انتقالى للتنفيذ يتم

دمجه فى المعاهدة لدى الموافقة عليها، وتم إنشاء منظمتين إضافيتين فى نفس الفترة هما: حركة التحرر الإفريقية لجنوب ووسط وشرق إفريقيا، ومؤتمر دول شرق ووسط إفريقيا، ورغم أن هاتين المنظمتين سياسيتان فى توجهاتهما، إلا أن عضويتهما تعدت حدود شبه الإقليم واتسع نطاق اهتمامهما ليشمل أيضًا موضوعات اقتصادية.

ازدادت الحاجة فى السبعينات إلى ترتيبات التعاون الاقتصادى شبه الإقليمية كنتيجة لعدة تطورات:

**أولاً**: أدى انهيار الاتحادات الفيدرالية فى شرق ووسط إفريقيا إلى تقليص التعاون السياسى بين دول المنطقة.

**ثانيًا**: زعزعة استقرار اقتصاديات دول الجنوب الإفريقى بفعل جنوب إفريقيا العنصرية «وقتئذ» جعل من الضرورى والعاجل إنشاء منظمة اقتصادية شبه إقليمية توازن ثقل جنوب إفريقيا.

**ثالثًا**: رغم فشل محاولات إقامة تعاون اقتصادى شبه إقليمى، أدركت دول الشرق والجنوب الإفريقى أنه لابد من التخلص من الاعتماد التام على الدول الصناعية المتقدمة، الأمر الذى يستوجب اتخاذ تدابير تحقق التنمية فى كافة القطاعات من خلال الاعتماد المتبادل بين دول شبه الإقليم.

فى مارس ١٩٧٨ عقد أول اجتماع غير عادى لوزراء التجارة والمالية والتخطيط فى لوساكا، وأوصى الاجتماع بخلق جماعة اقتصادية شبه إقليمية، تبدأ بمنطقة تجارة شبه إقليمية يتم تطويرها تدريجيًا فى غضون عشر سنوات لتتحول إلى سوق مشتركة، إلى أن يتم تشكيل الجماعة الاقتصادية.

وأقر الاجتماع إعلان لوساكا للنوايا والالتزامات لإنشاء منطقة تجارية تفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا، وشكل فريقًا تفاوضيًا عبر حكومى حول معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية (PTA)، وحدد الاجتماع الإطار الزمنى الاسترشادى للفريق التفاوضى الحكومى.

وعقد مؤتمر قمة فى لوساكا فى ٢١ ديسمبر ١٩٨١، تم فيه توقيع معاهدة إنشاء (PTA) والتى دخلت حيز النفاذ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٢ بعد التصديق عليها من أكثر من ٧ أعضاء وفقًا لأحكام المادة ٥٠ من المعاهدة.

**معاهدة إنشاء كوميسا:**

تم توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا PTA ـ كما سبق أن أشرنا ـ فى ٢١ ديسمبر ١٩٨١ كخطوة أولى نحو خلق السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا كوميسا COMESA، وكانت هذه المعاهدة تتضمن ١٤ بروتوكولاً تنظم كافة جوانب وأنماط التعاون بين الدول المشاركة، بالتعاون مع اللجنة الأوروبية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولى، وبنك التنمية الإفريقى.

ويمكن القول أن هذه المعاهدة قد تضمنت فى طى أحكامها آلية للنمو التدريجى والتحول إلى سوق مشتركة، مما أسفر عن توقيع معاهدة إنشاء كوميسا فى ٥ نوفمبر ١٩٩٣ فى كمبالا بأوغندا، وتم التصديق عليها فى ليلنجواى بمالاوى فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤، ولقد ضمت وقتئذ ١٦ دولة[1]، على أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ بمجرد استكمال التصديق عليها من قبل الدول الموقعة عليها.

**مبادئ وأهداف كوميسا:**

قامت معاهدة إنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى على عدة مبادئ أساسية لتحقيق مجموعة محددة من الأهداف على النحو التالى:

*** المبادئ:**

- تشكيل منطقة تجارة حرة كاملة تتضمن تحرير التجارة بين الأعضاء، وتكفل حرية انتقال السلع والخدمات المنتجة فى السوق المشتركة، وإزالة كافة القيود غير التعريفية على التجارة.

(١) إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوى، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، رواندا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوى.

- إنشاء اتحاد جمركى يتضمن تعريفة جمركية قيمتها (صفر٪) على كل السلع ذات المنشأ فى أى من دول السوق، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة على كافة الواردات من الدول غير الأعضاء.
- حرية حركة رأس المال والتمويل وتطبيق قانون استثمار مشترك، بغرض خلق مناخ مواتٍ لجذب الاستثمار الأجنبى وعبر الحدود والمحلى.
- إنشاء اتحاد للدفع Payments union فى إطار برنامج التجانس النقدى، والعمل على إنشاء اتحاد نقدى للكوميسا.
- حرية انتقال الأشخاص، وتطبيق إجراءات موحدة للتأشيرات بما فى ذلك حق الاستيطان.

*** الأهداف:**

١ ـ تعزيز التعاون والتنمية فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى ـ خاصة التجارة والجمارك والصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والموارد الطبيعية والمسائل النقدية ـ بحيث يكون الهدف الأسمى هو رفع مستويات المعيشة، وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء.

٢ ـ تحقيق النمو الاقتصادى المتواصل لكافة الأعضاء من خلال تعزيز تنميةٍ أكثر توازنًا وتجانسًا لهياكلها الصناعية والتسويقية.

٣ ـ تعزيز التنمية المشتركة لكل قطاعات النشاط الاقتصادى، والتطبيق المشترك لسياسات الاقتصاد الكلى والبرامج لرفع مستويات المعيشة وتعزيز العلاقات بين البلدان المشاركة.

٤ ـ التعاون لخلق بيئة مواتية للاستثمار الأجنبى والمحلى وعبر الحدود، بما فى ذلك التطوير المشترك للأبحاث وتطويع العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٥ ـ التعاون لتقوية علاقات السوق المشتركة بالعالم، واتخاذ مواقف مشتركة فى المحافل الدولية.

٦ ـ المساهمة فى إنشاء وتقدم وتحقيق الجماعة الاقتصادية لإفريقيا.

## قواعد المنشأ فى كوميسا:

تمثل قواعد المنشأ فى الترتيبات التجارية التفضيلية عمومًا أهم عناصر ضمان عدم استغلال غير الأعضاء للمعاملة التفضيلية المتبادلة بين الأعضاء، والعمل على الاستفادة منها دون وجه حق، وتأتى أهمية قواعد المنشأ ـ التى يتفق عليها فى إطار مثل هذه الترتيبات ـ فى كونها المعيار الذى يحدد السلع التى تم إنتاجها فى دولة عضو بالترتيب التفضيلى، وفقًا لما يتم تحديده من نسب للمكون المحلى فى هذه الاتفاقيات.

وبالنسبة لتجمع كوميسا، فلكى تتمتع السلع بالمعاملة التعريفية التفضيلية لابد أن تكون منتقلة مباشرةً من عضو إلى عضو، وتكون إما منتجة بالكامل أو تتضمن مكونًا مستوردًا لا تزيد قيمته عن ٦٠٪ CIF[١] من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة فى الإنتاج، أو يتضمن مالا يقل عن ٤٥٪ قيمة تصنيع مضافة، أو يتضمن نسبة لا تقل عن ٢٥٪ قيمة مضافة للمنتج النهائى إذا ما كان يعتبر ذو أهمية خاصة لتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء[٢].

## تطور كوميسا إلى منطقة التجارة الحرة:

من المقرر لكوميسا أن تتحول إلى منطقة تجارة حرة فى عام ٢٠٠٠، ومن المفترض أن تكون كل الدول الأعضاء قد خفضت رسومها الجمركية بنسبة ٨٠٪ بحلول عام ١٩٩٦، ولكن ٥ دول فقط[٣] هى التى وصلت لهذا المستوى، بينما كينيا ومالاوى وموريشيوس ٧٠٪ وتنزانيا أيضًا. وسائر الدول الأخرى خفضت من ٦٠ إلى ٧٠٪.

من ضمن المشاكل التى تواجهها بعض الدول أنها تطبق خفض التعريفة على سلعٍ رسومها منخفضة من قبل، مما يؤدى إلى خسائر غير متكافئة فى العوائد وجعل التصدير إلى الدول ذات الرسوم الأعلى أقل تنافسية.

(١) Cargo Insured Freight

(٢) قامت السكرتارية بإعداد قائمة بمثل هذه السلع.

(٣) جزر القمر، إريتريا، السودان، أوغندا، زيمبابوى.

هناك أيضًا مشكلة تطبيق برنامج تخفيض الرسوم فى المراحل المختلفة للدول المختلفة، رغم أن هذه المشاكل تعتبر مؤقتة إذا ما تم التوصل إلى منطقة التجارة الحرة فى عام ٢٠٠٠، ويمكن أيضًا التعامل معها من خلال مبدأ المعاملة بالمثل، وعلى سكرتارية الكوميسا أن تستمر فى تقييم تبعات تطبيق نظام خفض التعريفات على العوائد لدول كوميسا المنفردة، واقتراح أساليب - إن أمكن - لتعويض بعض العوائد المفقودة.

ولقد تم التوصل للعديد من الآليات الأساسية لتطبيق أحكام معاهدة كوميسا، لعل إحداها هى آلية النظام الإلكترونى لبيانات الجمارك Automated System for Customs Data وكذلك Euro Trace لتبسيط وتجانس إجراءات الجمارك، وتحقيق قياسية جمع الإحصائيات والمعلومات الدقيقة الموثوق فيها.

الهدف من هذا النظام هو مساعدة قطاع الأعمال للتخليص الجمركى بشكل أسرع، وإتاحة إحصائيات التجارة الدولية محدثة ودقيقة، وتحديث نظم إدارة الجمارك، وزيادة الحصيلة الجمركية للدول الأعضاء من خلال رفع كفاءة الأداء.

وقد تم تحقيق تقدم فى إزالة العوائق غير التعريفية، مثل تحرير تراخيص الاستيراد، وإزالة ضرائب وقيود الصرف الأجنبى، وإلغاء حصص الاستيراد والتصدير، وتبسيط إجراءات الجمارك.

وهناك حاجة لتحسين هياكل النقل والاتصالات الإقليمية، وتخفيف قيود منح التأشيرات، وزيادة المعلومات والقدرة على الوصول للمعلومات حول الفرص التجارية، وخفض إجراءات الجمركية والإدارية على نقاط الحدود.. ومشكلة هذه المتطلبات احتياجها الشديد للاستثمارات الأجنبية.

ولهذا صممت وثيقة كوميسا الجمركية التى قدمت فى ١ يوليو ١٩٩٧، لتحل محل الكم الهائل من الوثائق الجمركية التى كانت تمثل أحد القيود غير التعريفية على التجارة. كما توصلت أيضًا لاتفاق لتطبيق التعريفة الخارجية الموحدة بحلول عام ٢٠٠٤ بواقع صفر٪ على السلع الرأسمالية، و٥٪ على المواد الخام، و١٥٪ على السلع الوسيطة، و٣٠٪ على السلع تامة الصنع.

وهناك مشاكل تتعلق بالالتزام بتنفيذ أحكام المعاهدة، وتحديد الموارد البديلة

لتعويض الخسائر المرتقبة من تطبيق التعريفة الموحدة، وتعريف أساليب إدارة التعريفة، ووضع شرائح السلع فى إطار هيكل التعريفة المقترح.

**بنـك PTA :**

أنشئ فى ٦ نوفمبر ١٩٨٥ وفقًا لأحكام الفصل التاسع من اتفاقية ١٩٨١ المنشئة لمنطقة التجارة الحرة، بمثابة الجناح المالى لبرنامج التكامل الاقتصادى.

أهم مهام البنك العمل كأداة للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتعزيز التجارة البينية والتكامل بين أعضاء كوميسا، ويضم كلاً من: بوروندى، جزر القمر، جيبوتى، إثيوبيا، كينيا، مالاوى، موريشيوس، رواندا، الصومال، السودان، تنزانيا، أوغندة، زامبيا، زيمبابوى، بنك التنمية الإفريقى.

**أهداف البنك وفقًا لأحكام المادة ٤ من ميثاقه:**

١ ـ توفير المساعدة المالية والفنية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، مع الأخذ فى الاعتبار الظروف السائدة الاقتصادية وغيرها فى منطقة كوميسا.

٢ ـ تعزيز تنمية التجارة بين الأعضاء التى تتم وفقًا لأحكام المعاهدة، من خلال تمويل الأنشطة ذات الصلة مثل التجارة.

٣ ـ تطوير أهداف كوميسا عن طريق تمويل المشروعات المصممة لجعل اقتصاديات الدول الأعضاء أكثر تكاملاً.

٤ ـ مساندة أنشطة هيئات التنمية الوطنية فى الدول الأعضاء من خلال التمويل المشترك لأنشطتها،وباستخدام هذه الهيئات كقنوات لتمويل مشروعات محددة.

٥ ـ التعاون ـ وفقًا لأحكام الميثاق ـ مع مؤسسات ومنظمات أخرى عامة،أو خاصة وطنية،أو دولية ذات اهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

٦ ـ ممارسة الأنشطة الأخرى، وتقديم الخدمات الأخرى التى تسهم فى تطوير أهداف البنك.

**مصر والكوميسا:**

انضمت مصر إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا مؤخراً فى يونيو ١٩٩٨، وتحقق مصر استفادة كبيرة من انضمامها لهذا التجمع الإفريقى الهام، خاصة وأن تجارة مصر مع دول الكوميسا تمثل ٦٩,٨٪ (إحصائيات ١٩٩٦) من إجمالى تجارتها الإفريقية، وتشمل الصادرات المصرية لدول التجمع منتجات الألومنيوم، والأدوية، والمنتجات البترولية، والسلع الهندسية والكهربائية، والمفروشات، والملابس، والأحذية، والمنتجات الجلدية، والسجاد، والسيراميك، والمنتجات الغذائية، والأثاث، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، والأسمنت، وحديد التسليح، بينما تستورد مصر فى الأساس بعض المواد الغذائية، والبقول، والتبغ، والجلود الخام، والخلاصات النباتية والعطرية، والمعادن.

تضمن مصر بانضمامها للتجمع حصول صناعاتها على المواد الخام الضرورية بسعر منخفض عن مثيلتها الواردة من دول أخرى، ما يؤدى بالتبعية إلى خفض التكلفة النهائية للمنتج المصرى فى هذه المجالات، كما تحصل مصر أيضًا على سلع زراعية ضرورية بأسعار أفضل، فضلاً عما يتيحه الانضمام من وضع تنافسى أفضل لمنتجاتها وصادراتها عن صادرات الدول غير الأعضاء.

وليس ثمة شك أن السوق الإفريقى بوجه عام يمثل أحد الأسواق الهامة للمنتجات المصرية التى تتمتع بقدر مناسب من التطور التكنولوجى بالتوازى مع السعر التنافسى، مقارنة بمنتجات الدول الصناعية الكبرى التى لا تناسب احتياجات السوق الإفريقى، وبالتالى فإن تمتع مصر بمعاملة تفضيلية فى أسواق عدد كبير من دول القارة الإفريقية، يعزز دون شك من فرص تنمية الصادرات المصرية إلى هذه الدول، كما يعزز أيضًا من فرص حصولها على مواد خام رخيصة تسهم فى رفع الكفاءة الاقتصادية للمنتج المصرى، ليس فقط الذى يتم تصديره للسوق الإفريقى، بل لكافة أسواق العالم.

# الخاتمة والاستنتاجات

استعرضنا معًا فى هذه الجولة الشاملة الجوانب المختلفة لمفهومى الإقليمية والتعددية بالنسبة للتجارة الدولية، وما أفرزه كل من المفهومين من ترتيبات جماعية لتحرير التجارة، سواء كانت فى صورة مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، أو ترتيبات تكاملية إقليمية وعبر إقليمية بين مجموعات الدول المختلفة عبر أرجاء العالم وعلى اتساعه، وكذلك الآراء المختلفة بين مؤيدٍ لهذا الإطار ومعارض لذاك.

ولقد أشرنا فى استعراضنا للعلاقة بين الإطارين الإقليمى ومتعدد الأطراف إلى أننا نسعى للإجابة على تساؤل محدد يتعلق بمستقبل التجارة الدولية فى ظل حالة التفاعل بين هذين الإطارين، وكان السؤال: هل هناك حالة من التناقض والصدام تستوجب أن يقضى أحدهما على الآخر، أم أنهما متكاملان من منظور الهدف الأسمى المتمثل فى تحرير التجارة، بحيث يمكن أن يسفر هذا التفاعل فى نهاية الأمر عن التوصل لمنطقة تجارة حرة عالمية تضم دول العالم كافة؟

من واقع ما استعرضناه نجد أن اختلال التوازن الدولى القائم على ثنائية القطبية، وانهيار نظريات الاقتصاد الشمولى الموجه لصالح فلسفة اقتصاد السوق الحر، قد أسفرا دون شك عن تغيرات جذرية وجوهرية فى ملامح النشاط الاقتصادى والتجارى العالمى وتوجهاته، بل وأولوياته والأهداف المرجوة منه.

ولقد استعرضنا فى الفصل الأول أهم المتغيرات التى طرأت على الصعيد الاقتصادى العالمى، سواء على المستوى الوطنى للدولة الفرد وانتشار عدوى

اقتصاد السوق من المشرق إلى المغرب ومن الشمال إلى الجنوب، أو على المستوى الإقليمى من خلال تنامى النزعة الإقليمية وإعادة إحياء تكتلات كادت أن تختفى، وظهور أنماط جديدة للتكامل ذات طبيعة خاصة تتجاهل المعامل الجغرافى لمفهوم الإقليم الضيق، والمعامل التنموى من حيث تجانس مستويات التنمية وتباين الخلفيات الثقافية والتاريخية بين الأعضاء، وأخيرًا على المستوى الدولى بقيام منظمة التجارة العالمية وشروع الدول الأعضاء فى تنفيذ أحكام اتفاقياتها وفقًا للأطر الزمنية المقررة، وظهور مفهوم العولمة ـ أو العالمية ـ الذى رغم الاتفاق على كونه قد أصبح حقيقة واقعة وملمحًا أساسيًا من ملامح العصر وعناصر تكوين المستقبل، لم يتم التوصل لتعريف موحد متفق عليه لهذا المفهوم الفضفاض.

إذن فما الذى يمكننا أن نخلص إليه من كل هذه المتغيرات والعناصر المتداخلة والمتلاحقة فى عصرٍ أقل ما يوصف به هو اللامنهجية؟

بداية نود الإشارة إلى الدراسة التى أجرتها منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥ حول مستقبل العلاقة بينها وبين التكتلات الإقليمية، فلقد أوضحت هذه الدراسة أن اتفاقيات تحرير التجارة بين الشركاء ـ سواء الجيران فى نفس المنطقة والإقليم، أو مع الدول والمناطق الأخرى ـ أصبحت أمرًا هامًا بالنسبة للاقتصاديات الوطنية عبر العالم، خاصة وأن كافة الدول الأعضاء فى مثل هذه الاتفاقيات قد أكدوا تأييدهم بفاعلية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى إطار الجات وما أسفرت عنه من اتفاقيات.

توصلت الدراسة أيضًا إلى انطباع بأنه لا توجد بين الترتيبات التكاملية التى أفرزتها هذه الاتفاقيات حصون تجارية Fortresses، وبالتالى فإن الإطارين الإقليمى ومتعدد الأطراف يمثلان تكاملاً، وأن أحدهما لايعد بديلاً عن الآخر فى السعى نحو حرية التجارة العالمية.

ورغم أن هذه الدراسة قد خرجت من المنظمة العالمية، إلا أن ذلك لا يعنى

موافقة كافة الأعضاء على ما خلصت إليه من تقدير، إذ الواقع أن الحديث عن الترتيبات الإقليمية وآثارها باعتبارها ذات خصائص متشابهة هو أمر يجانبه الصواب، فالآثار الناجمة عن مناطق التجارة الحرة تختلف عن الاتحادات الجمركية، كما أن التجمعات الإقليمية المحدودة تختلف عن التجمعات عبر الإقليمية المتسعة على غرار تجمع (أبيك) والتى تسمى «المجالات الاقتصادية الكبرى Large Economic Spaces»، والمنتظر أن يكون لها القدرة الأكبر على التأثير فى مقدرات الدول غير الأعضاء.

مثل هذه التجمعات تطرح مخاطر كبيرة للدول النامية خارجها، منها مخاطر المنافسة التى تتعرض لها الدول النامية من غير الأعضاء فى أسواق الدول المتقدمة، من قبل الدول النامية الأعضاء فى التكتل، خاصة فى السلع التصديرية المثيلة، لما تتمتع به الدول الأعضاء من مزايا تفضيلية فى إطار التكتل تعزز من قدرتها على الوصول للأسواق، وهناك أيضًا مخاطر المنافسة فى جذب الاستثمار لتمويل خطوط الإنتاج ذات الوجهة التصديرية لذات الأسواق، ومخاطر إجهاض تدفقات المساعدات المالية المحدودة لصالح الدول النامية المنتمية للتكتل.

من ناحية أخرى، ونظرًا لأن الترتيبات التكاملية أصبحت أكثر تعقيدًا فى هيكلها ونطاقها الجغرافى، نجد أنه ـ بالإضافة إلى تحقيق التكامل التام للدول الرئيسية للتكتل Core Group ـ يمكن لدول أخرى الارتباط به من خلال اتفاقيات التجارة أو المشاركة Association بدرجات تحرير وتفاعل اقتصادى مختلفة، الأمر الذى قد يسفر عن مزيد من تحويل التجارة بعيدًا عن أسواق الدول غير المنتمية لمثل هذه الترتيبات.

وهناك اعتقاد سائد بأن مخاطر تحويل التجارة ـ خاصة عن الدول النامية غير المنتمية للتكتلات الكبرى ـ سوف تتناقص باستكمال تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواى، بينما تؤدى الإزالة الكاملة للتعريفات على بعض السلع (كالصلب والأدوية والأثاث والمعدات الزراعية والإنشائية وغيرها) إلى إزالة مخاطر تحويل

التجارة والاستثمار فى هذه السلع كلية، ويصبح بإمكان المصدرين المنافسة بفعالية فى أسواق كبيرة مثل الاتحاد الأوروبى ونافتا.

إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية، والتى تنتمى بوجه عام لشريحة السلع الحساسة (مثل المنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات)، حيث تظل تتعرض لمخاطر تحويل التجارة خاصة فى المدى القريب والمدى المتوسط، بينما تمثل هذه السلع نسبة كبيرة من صادرات الدول النامية إلى الاتحاد الأوروبى ونافتا، كما أن الوصول للأسواق سيكون أكثر صعوبة فى حالة توسيع التكتلات القائمة أو مد مزاياها لأعضاء جدد، أو لدول مشاركة ذات منتجات تنافسية لدول نامية أخرى لا تربطها أية علاقة مؤسسية بالتكتل.

إذن، فالترتيبات التكاملية الإقليمية تزيد من مخاطر تحويل التجارة عن غير الأعضاء، بغض النظر عما إذا كان الاتفاق المنشئ لها هو اتفاق منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى، إلا أن هذه المخاطر تكون ذات معامل أعلى فى حالة الاتحاد الجمركى، نظرًا لتطبيقه لتعريفات وحصص وسياسات مشتركة لكافة الدول الأعضاء.

ولا يجوز القول أن التكتلات الإقليمية تحمل فقط نتائج سلبية للآخرين، فهناك العديد من النواحى الإيجابية التى يستفيد منها غير الأعضاء أيضًا ولو بطريقة غير مباشرة، فمثلاً قدمت التجمعات الإقليمية العديد من القضايا الجديدة إلى ساحة النقاش حول السياسة التجارية الدولية، وبالتالى يمكن أن ينظر إليها على أنها بمثابة معامل تجارب لاختبار كيفية تناول مثل هذه القضايا لدى طرحها فى الإطار الدولى.

فى هذا الإطار، ونظرًا لأن اتفاقية الجات قد أقرت إقامة التكتلات الإقليمية من حيث المبدأ، أصبح من الضرورى تقبل وجود مثل هذه الترتيبات اليوم، وأن تعمل على التوصل لوسيلة ذات كفاءة تمكن منظمة التجارة العالمية من التعامل معها بصورة تحقق الأهداف المشتركة، خاصة وأنه لم يتم تعديل اتفاقية الجات

الأصلية لتغير موقفها من التكتلات الإقليمية، وهو ما يعد أمرًا مستحيلاً الآن من الناحية العملية، خاصة بعد قيام المنظمة .

تعد الإقليمية ـ كفكرة نظرية ـ متوافقة تمامًا مع أحكام الجات، ولكن سلوك المناطق المتكاملة قد يؤدى إلى الابتعاد عن أحكام الإطار متعدد الأطراف، حيث يرى مؤيدو الإقليمية أن التعددية ما هى إلا مجرد تضحية من أجل الغير Altruism، بينما الإقليمية هى الفرصة الحقيقية للدول للبحث عن مصالحها الذاتية.

ورغم ما قد يوحى به الإطار النظرى بأن مصالح مؤيدى التوجه الإقليمى وأنصار التوجه متعدد الأطراف من السهل أن تتلاقى، فإن الواقع العملى ينبئ بغير ذلك، أو على الأقل بأنه ليس من الضرورى حدوث مثل هذا التلاقى فى المصالح، وهو ما تسبب فى الجدل الدائر حاليًا حول جدوى كل من الإطارين من منظور حرية التجارة.

ولعل السبب الرئيسى فى تباين المصالح بين التوجهين يكمن فى قدرة جماعات الضغط على التأثير فى القرارات الاقتصادية فى كل من الإطارين: الإقليمى والمتعدد الأطراف، ودعونا نسوق مثالاً على ذلك: الفائدة الاقتصادية التى تجنى من تطبيق رسوم مكافحة الإغراق، سنجد أن إجراء فرض رسوم مكافحة الإغراق ـ رغم قانونيته ومنطقه التجارى النظرى ـ يحقق فى الواقع خسائر أكثر من المكاسب، نظرًا لأن إجمالى المستهلكين يعانى من خسائر تتمثل فى أن ارتفاع أسعار السلع المحملة برسوم مكافحة الإغراق تفوق المكاسب التى تحققها الصناعة الوطنية المستهدفة بالحماية، ولكن تستمر الدول فى تطبيق مثل هذه الرسوم، ليس فقط بدافع حماية الصناعة الوطنية من الضرر، ولكن ببساطة لأنه بينما يكون من السهل كسب التأييد الشعبى وتعبئة الرأى العام لصالح فرض رسوم مكافحة الإغراق بدعوى حماية الصناعة الوطنية، فإنه شبه مستحيل أن تتمكن سلطات اتخاذ القرار من حشد التأييد الشعبى ضد هذا الإجراء، حيث ستتهم حينئذ بإهدار الثروات الوطنية وتدمير الصناعة المحلية.

والسبب فى ذلك ببساطة هو أن الطرف المؤثر فى اتخاذ القرار ليس مجموع المستهلكين، ولكنه جماعات الضغط ممثلة فى رجال الصناعة والأعمال والمال، وبالتالى فإن الاحتمال الأرجح أن تكون المناطق المتكاملة إقليميًا معرضة بصورة أكبر لتأثير جماعات الضغط من الاتفاقيات متعددة الأطراف التى تتم فى إطار دولى أكثر صرامة وإلزامًا.

قد ينطبق هذا التصور بدرجة أكبر على الدول الصغيرة التى تحتاج لتكتل إقليمى لصيانة مصالحها الذاتية، واستخدام هذا الإطار لتطبيق قدر أكبر من الحمائية، بينما نجد أن الدول الكبرى تطبق مثل هذه السياسات دون الحاجة لإطار إقليمى، بل فى الإطار متعدد الأطراف أيضًا، وتعد الولايات المتحدة أبرز مثال لذلك كما سبق أن أوضحنا.

كما أن الاتحاد الأوروبى رغم تطبيقه للسياسة الزراعية المشتركة وتخفيفه لبعض قيودها فى إطار الجات، تظل فرنسا تطبق سياسات زراعية خاصة بها ومستقلة إلى حد ما.

**يمكننا إذن أن نخلص إلى عدة عناصر ومحددات أساسية للعلاقة بين الإطارين:**

- أن علاقة التعارض الظاهرة بين الإطارين: الإقليمى ومتعدد الأطراف فى التجارة الدولية، إنما تتوقف فى المقام الأول على مدى قدرة الترتيبات الإقليمية على إشباع الحاجات الاقتصادية والتنموية للدول أعضاء التكتل، وبغض النظر عن التنافس المحتمل بين الترتيبات التجارية الإقليمية والإطار متعدد الأطراف، يبدو التوافق بينهما على أهمية واستقرار مبدأ حرية التجارة كمبدأ أساسى وضرورى لتحقيق الازدهار والرخاء والنمو الاقتصادى.

- تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن التكتلات الإقليمية قد حققت قدرًا كبيرًا من التقدم فى العديد من أوجه العلاقات التجارية والاستثمارية على المستوى الإقليمى بدرجات متفاوتة، تختلف من تكتل لآخر، كما أن هناك العديد من أوجه التشابه بين المشكلات التى يواجهها الإطار الإقليمى، وتلك التى

فى الإطار المتعدد، نظرًا لأن الدول الكبرى تمثل الأطراف الفاعلة الرئيسية فى كليهما، وبالتالى يمكن النظر إليهما فى إطار تكاملى يحقق مصالح نفس الأطراف، ولكن فى محافل مختلفة.

- أن الحديث عن العلاقة بين الإطارين: الإقليمى ومتعدد الأطراف، لا يجب أن يغفل المستوى الوطنى، فالتحرير يبدأ أولاً من الداخل من خلال قيام العديد من الدول بإعادة هيكلة اقتصادياتها، وتطبيق نظريات السوق، وتحرير التجارة والاستثمار، والانفتاح على الخارج، وهو البعد الذى يمثل حجر الأساس لأية مشروعات تكاملية، إقليمية كانت أو دولية، من خلال إيجاد حد أدنى من التوافق بين سياسات مختلف الدول، فبينما أمكن تحقيق التكتل بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة، يتعذر ذلك بين دول ذات أنماط وفلسفات مختلفة للتنمية.

- علينا ونحن نتناول هذه العلاقة أن نفرق بين مفهومى تحرير التجارة Trade Liberaization وتسهيل التجارة Trade Facilitation، فالأول يرتبط مباشرة بالتعريفات الجمركية، سواء خفضها أو إزالتها، ولا يؤدى بالضرورة إلى التحرير التام المأمول، أما الثانى فيرتبط بالنواحى الفنية للتجارة، كالمواصفات القياسية والمعايير الفنية والبيئية والصحية، ولا تكتمل حرية التجارة إلا بتحرير هذا المجال الذى تستخدمه الدول المتقدمة ببراعة لحماية منتجاتها، وإهدار المزايا التى تحصل عليها دول أخرى من خلال التنازلات التعريفية، وإفراغ عملية تحرير التجارة من مضمونها الفعلى. ويعد الإطار متعدد الأطراف أكثر صرامة وانضباطًا فى هذا الصدد من الترتيبات الإقليمية.

- ليس خافيًا أن حالة الركود التى أصابت الاقتصاد العالمى فى السبعينات والثمانينات ترجع أساسًا إلى تنامى النزعات الحمائية من قبل القوى التجارية الكبرى، مما دعا إلى التفكير فى جولة جديدة للمفاوضات (جولة أوروجواى) وعلى نطاق غير مسبوق، سواء من منظور موضوعاتها أو حجم

المشاركة فيها، أو فيما أسفرت عنه من اتفاقيات ملزمة، وبالتالى فهناك أهداف محددة لابد من وجود إطار متعدد الأطراف لتحقيقها.

- من جانب آخر، فإن التركيز التام على الإطار الإقليمى فقط وإهمال الإطار الآخر، وفرض السياسات الحمائية من خلال الترتيبات الإقليمية المحدودة، يؤدى إلى استبعاد العديد من الأسواق الهامة من الدائرة التجارية لأعضاء التكتل، وهى ليست بالضرورة أسواق الدول الكبرى، الأمر الذى ينذر باحتمالات إصابة أسواق دول التكتل بحالة التشبع والمثلية، ومن ثم العودة إلى حالة الركود مرة أخرى.

- هناك حالة من التشابك والتداخل بين مختلف التكتلات، فأعضاء أبيك مثلاً هم أعضاء فى نافتا والآسيان، وأعضاء الاتحاد الأوروبى يسعون لإنشاء علاقة تكاملية مع دول المتوسط الذين يدرسون علاقاتهم بالولايات المتحدة فى الإطار الشرق أوسطى، فضلاً عن عضوية عدد منهم فى الجامعة العربية، . . . وهكذا، وسيؤدى هذا التداخل حتمًا ـ ربما فى مرحلة لاحقة ـ إلى حالة من التناقض تستوجب تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما بين هذه التجمعات، كما أنه إذا ما تم بالفعل تنفيذ كافة المشروعات التكاملية المطروحة، فإن ذلك سيؤدى إلى وجود نظامين تكامليين كبيرين يغطيان العالم بأسره، تجمع أبيك والقارة الأمريكية من جانب، وأوروبا (شرقًا وغربًا) والمتوسط وإفريقيا من جانب آخر، مع وجود علاقات تداخل وتشابك فيما بينهما تخلق وضعًا فريدًا إذا ما نجحت محاولات التحرير عبر الأطلنطى بين أوروبا والولايات المتحدة، مما قد يؤدى ضمنيًا إلى تكتل عالمى واحد، وبالتالى ظهور منطقة تجارة حرة عالمية كأمر واقع De Facto.

- أن العلاقة بين الأطر: الوطنى والإقليمى والمتعدد تعد علاقة مرحلية، ومتزامنة:

مرحلية: حيث يبدأ التحرير من الداخل على المستوى الوطنى كمرحلة أولى،

تليه الترتيبات التجارية الإقليمية التى تمثل وحدات أكثر تحريراً للتجارة وتحقيقًا للتجانس فيما بين أطرافها، والتى تسبق التحرير فى الإطار المتعدد، ويؤدى تعميمها مستقبلاً إلى تسهيل التوصل للتحرير الكامل للتجارة الدولية.

متزامنة: لأن الديناميكية الجديدة التى اكتسبتها الترتيبات على المستوى الوطنى وفى الإطار الإقليمى منذ أواخر الثمانينات، تتم فى الوقت الذى تم التوصل بالفعل لإطارٍ متعدد الأطراف لتحرير التجارة الدولية، بدأ فى ممارسة نشاطه وتطويره من خلال تنفيذ الالتزامات التى تكتمل بحلول عام ٢٠٠٥، ولم تستكمل أى منها تحقيق أهدافها النهائية بعد، الأمر الذى يتيح ١٥ عامًا لتحقيق التوافق والتكامل بين هذه الأطر الثلاثة، وصولاً إلى منطقة التجارة الحرة العالمية Global Free Trade Area التى يؤمل فى التوصل إليها بحلول عام ٢٠٢٠.

● رغم المخاوف التى أثيرت حول الآثار المحتملة على مستقبل الإطار متعدد الأطراف، من جراء تنامى الترتيبات الإقليمية وانتشارها، واتساع نطاق المجالات التى تتناولها بما يتعدى الحدود المتفق عليها فى الإطار المتعدد، تظل الغالبية العظمى من الدول ترى أن هذين النظامين غير متناقضين، ولكن فالعلاقة بينهما تتسم بكونها علاقة مركبة تزداد تعقيداً بتزايد عدد ونطاق المبادرات الإقليمية، وبالتالى يصبح من الضرورى ضمان أن يسير النظامان معًا وليس فى تضاد، على أن يتم أولاً تحسين القدرة المؤسسية لمنظمة التجارة العالمية لتتعامل مع اتفاقيات التجارة الإقليمية، بالتوازى مع ضمان توافق التطور على الصعيدين، فما تبدى الدول استعدادها للالتزام به فى الإطار الإقليمى لابد وأن تلتزم به أيضًا فى الإطار المتعدد للإبقاء على حالةٍ من التوازى بين المسارين على صعيد الالتزامات.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أننا ـ ونحن نتحدث عن حرية التجارة ـ علينا أن ندرك أو لا ننسى أن هذا المفهوم يمثل وسيلة وليس غاية، فحرية التجارة

فى حد ذاتها ليست هدفًا، كما أنها ليست عقيدة غيبية نؤمن بها ونطبقها بغض النظر عن نتائجها، فالهدف هو الارتفاء بالأداء الاقتصادى ورفع القدرة التنافسية الدولية وزيادة المكاسب الكلية للبلد من جراء النشاط الاقتصادى بوجه عام، والتجارى على وجه التحديد، تحقيقًا لرفع مستوى المعيشة أو تحقيق ما يعرف إيجازًا بالرخاء.

ويفسر لنا ذلك السبب فى عدم اختفاء مذهب التجاريين كلية وما يدعو إليه من سيطرة وتقييد وتدخل حكومى، واستمراره فى الوجود حتى فى أزهى أزمان الحرية التجارية ولدى أكثر الدول الداعية لحرية التجارة، فالمسألة ببساطة هى معادلة من شطرين: يحدد الشطر الأول مجموعة السياسات الاقتصادية والتجارية التى تطبقها كل دولة داخليًا وخارجيًا، بينما يوضح الشطر الثانى الأهداف المرجوة من هذه السياسات التى تفرضها المتطلبات والظروف والاحتياجات الفردية لكل دولة، بما فى ذلك الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية:

## السياسة الاقتصادية والتجارية = السبيل الأمثل لتحقيق الرخاء

وفى الواقع، فإن الشطر الثانى من المعادلة يعد المحدد الأساسى لخصائص الشطر الأول، فهو الذى يضع فى اعتباره الخصائص الفريدة المتميزة لكل دولة على حدة، وبالتالى يحدد أفضل السياسات التى يمكن اتباعها، والقدر من الحرية والحمائية المطلوبة لتحقيق الأهداف والإطار الزمنى اللازم لذلك.

يقودنا هذا الجدل إلى أحد بديلين، الأول: يعنى تحرير التجارة من خلال ترتيبات التكتل الإقليمى فى ظل ظهور ثلاثة تكتلات كبرى عبر قارية

تحرر التجارة فيما بين أعضائها، بينما تستمر فى فرض القيود على غير الأعضاء، والبديل الثانى يعنى التقارب التدريجى على أساس القواعد والمبادئ المشتركة بين التكتلات الرئيسية، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى سوق حر عالمى يطبق قواعد ونظمًا متفق عليها دوليًا، ومطبقة على الجميع، مع توافر القدرة على تفعيل احترام الحقوق والالتزامات التى تبناها الجميع بحرية وطواعية، وفى تقديرى أن البديل الثانى يعد أقرب إلى تحقيق المعادلة التى تصورناها بشكل أكبر.

*** ماذا عن المصالح المصرية؟**

هناك اختلاف بين طبيعة الأهداف الاستراتيجية للدول العظمى وتلك للدول الإقليمية الكبرى، ويكمن هذا الاختلاف أساسًا فى نطاق هذه المصالح (دولى أم إقليمى) وأدوات تنفيذها (بسط النفوذ أم التعاون)، إلا أن معطيات الواقع المعاصر الذى يتسم بالكونية قد نجحت فى إذابة الكثير من هذا الاختلاف، فأصبح فى غير مقدور الدول الإقليمية الكبرى كمصر، بل والدول عامة، أن تقصر مصالحها الاستراتيجية على النطاق الجغرافى الضيق، وتنعزل عن المتغيرات الدولية المتلاحقة، بل وأصبح هناك تشابه كبير فى أدوات تنفيذ هذه الاستراتيجيات بين القوى العظمى والقوى الإقليمية الكبرى فى ظل المعطيات الجديدة.

من هذا المنظور يصبح من الضرورى أن تضع مصر لنفسها استراتيجية كونية شاملة تحدد منظومة علاقاتها فى دوائر مصالحها المختلفة، بدءًا بدائرة المجال الحيوى المباشر (النطاق الجغرافى) ثم دائرة الانتماء النوعى، ودائرة القوى الكبرى والتكتلات، ثم دائرة المنظمات الدولية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يجوز الفصل تمامًا بين هذه الدوائر، بل هى تتفاعل وتتكامل فيما بينها وفى داخل كل منها وفقًا للضرورة:

أ ـ دائرة المجال الحيوى المباشر.. وتضم أربعة محاور:

المحور الشرقى:

المشرق العربى والخليج وإسرائيل: وفى هذا الإطار توصلت مصر مع سوريا ودول مجلس التعاون الخليجى إلى إعلان دمشق المقترح له أن يتحول إلى منطقة تجارة حرة بين دوله، ربما كنواة لمنطقة تجارة حرة عربية فى المستقبل، فإذا ما أضيفت إسرائيل إلى معادلته، يقودنا الحديث إلى الأفكار المطروحة حول السوق الشرق أوسطية بكل ما أثير حولها من جدل لم ينته بعد.

المحور الغربى:

دول المغرب العربى وشمال إفريقيا: والذى أثيرت فى إطاره فكرة تمتع مصر بصفة المراقب فى اتحاد المغارب العربى، وإن كانت هذه الفكرة لم تلق قبولاً كافيًا من أعضائه بعد.

المحور العربى:

ويضم كافة الدول العربية، ولقد اكتسب هذا الإطار قدراً من الديناميكية من خلال جدية أطرافه مؤخراً فى الوصول إلى السوق العربية المشتركة.

المحور الجنوبى:

إفريقيا جنوب الصحراء، التى تمثل منطقة اهتمام تقليدى لمصر، وإن لم تترجم من قبل إلى إطار مؤسسى فعال (دون إغفال منظمة الوحدة الإفريقية) إلى أن نجحت مصر مؤخراً فى الانضمام إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا «كوميسا»، وما يعنيه هذا الانضمام من مصالح مشتركة لمصر وأعضاء السوق على حد سواء.

المحور الشمالى:

المتوسط وأوروبا، يطرح مؤتمر برشلونة والأفكار الأوروبية بإقامة منطقة كبرى للتجارة الحرة، تضم الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط وشرق ووسط

أوروبا، لجعلها ساحة خصبة لتطوير التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى، إلا أن هذا التصور ـ على ما يبدو ـ لايزال أمامه الكثير قبل أن يتحول إلى واقع ملموس.

**ب ـ دائرة الانتماء النوعى:**

**مجموعة الدول الإسلامية:**

والتى أفرزت مجوعة الثمانية D8 كبداية لتعاون اقتصادى بين مجموعة دول مختلفة التوجهات، وربما متعارضة للمصالح أحيانًا، ولايزال هذا الترتيب فى طور الإطار النظرى.

**دول حركة عدم الانحياز:**

لا يتسم ببعد اقتصادى أو تجارى ذى مغزى.

**دول مجموعة الـ٧٧:**

تنجح هذه المجموعة أحيانًا فى التعبير عن وجهة نظر أعضائها فى صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية الدولية، وإن كانت لاتزال تنقصها الفاعلية.

**دول مجموعة الـ١٥:**

أسهمت قمة القاهرة لعام ١٩٩٨ فى إكسابها بعدًا تنفيذيًا أكثر ديناميكية، وتجسيد عدد من المشروعات ذات النفع المشترك.

**ج ـ دائرة القوى الكبرى والتكتلات:**

**الولايات المتحدة:**

وطدت مصر علاقتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة من خلال مبادرة مبارك ـ جور، وتطوير علاقات التعاون الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى.

**الاتحاد الأوروبى:**

يسهم انتهاء مفاوضات اتفاقية المشاركة والتوصل لحل للملف الزراعى فى

تطوير العلاقات التجارية المصرية مع الاتحاد الأوروبى بشكل كبير، كما يسهل أيضًا من تدفق الاستثمارات وتعزيز التعاون التكنولوجى.

**اليابان والصين:**

تتمتع مصر بعلاقات ثنائية وطيدة مع كل منهما، وإن كانت فى مجملها علاقات تجارية فقط، لم يرق شق الاستثمار والتكنولوجيا فيها إلى المستوى المأمول بعد.

**د ـ دائرة المنظمات الدولية:**

وتضم كافة المنظمات التى تتمتع مصر بعضويتها وتساهم بنشاط فى أعمالها، وأهمها ـ بالإضافة إلى الأمم المتحدة ـ صندوق النقد الدولى لدوره فى مساندة برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى، ومنظمة التجارة العالمية التى تلتزم مصر بموجب عضويتها بكافة اتفاقياتها وأحكامها.

بناء على ذلك، وبافتراض وجود مثل هذه الاستراتيجية الكونية المصرية فى دوائر مصالحها المختلفة، والتى حتمًا تتضمن تصورًا لمستقبل علاقاتنا بالإطار التجارى متعدد الأطراف (منظمة التجارة العالمية)، وآخر لمستقبل علاقاتنا بالتكتلات الإقليمية والكبرى (الاتفاقيات التى تناولناها فى الفصل الخامس) يصبح المتبقى هو تقييم آثار تفاعل هذين الإطارين وتأثيره على مستقبل العلاقات التجارية والاقتصادية المصرية.

إن انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية، ودخولها فى اتفاقيات للمشاركة مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، بالإضافة إلى مشروعات السوق العربية المشتركة والكوميسا وأى من المشروعات المستقبلية المطروحة فى الإطار الإقليمى، مع الاتفاق على أهمية انضمام مصر لمثل هذه الترتيبات، يطرح دون شك العديد من المكاسب والتحديات التى يجب التعامل مع كل منها بوعى وكفاءة.

وليس هناك مجال كبير للحديث عن التزامات مصر بموجب انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، لأنها تلتزم بالأحكام العامة للجات منذ عام ١٩٧٠، كما أن هذا الجانب قد تم تناوله بالتفصيل فى كتابى السابق «الجات ومصر والبلدان العربية»، وبالتالى فلا يوجد داع للتكرار.

أما بالنسبة لعلاقات مصر التكاملية مع التجمعات والدول المختلفة، فلقد ظلت مصر حتى وقت قريب لا تتمتع بعضوية أى من التكتلات شبه الإقليمية أو الإقليمية فى نطاق الدائرة الجغرافية المتاخمة، فلم تكن عضوًا فى أى من التجمعات الإفريقية ولا العربية، اللهم باستثناء مجلس التعاون العربى الذى قام لدوافع سياسية فى المقام الأول، وانهار للأسباب المعروفة والتى لا مجال للحديث عنها هنا، كما أنه لم يكن تكتلاً تجاريًا بالمعنى المفهوم.

ونظرًا للتطورات التى طرأت سواء على الوضع الاقتصادى المصرى ذاته، من إصلاح وتحرير، أو على الصعيدين الإقليمى والعالمى والتى أوردناها بالتفصيل، أصبح من الضرورى أن تفكر مصر، بل وتسعى جديًا للانضمام إلى بعض التكتلات الإقليمية الفعالة فى المنطقة.

ومن هنا جاء التفكير فى الانضمام لتجمع شرق وجنوب إفريقيا، وإحياء فكرة السوق العربية المشتركة، ولاتفكير فى تطوير إطار إعلان دمشق لتشكل دوله منطقة تجارة حرة كنواة لمنطقة عربية أكثر اتساعًا.

إن انضمام مصر لمثل هذه الترتيبات التكاملية الإقليمية يحمل فى طياته بعض الآثار السلبية، لعل أبرزها وأهمها من منظور آثاره على الاقتصاد الوطنى، هو تناقص الموارد السيادية للدولة من جراء تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتنا من الدول أعضاء هذه الترتيبات، ولكن فإن مثل هذا الأثر السلبى لا يعد سببًا كافيًا لعدم الانضمام، باعتبار أن المزايا الناجمة تفوق هذه السلبيات.

ومن المفترض، أو لنقل المتوقع، أن تسهم عضوية مصر ـ سواء فى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا «كوميسا»، أو فى السوق العربية المشتركة، أو منطقة التجارة الحرة العربية ـ فى زيادة الصادرات المصرية بشكل كبير إلى أسواق الدول الأعضاء، وبالتالى تتزايد عوائد مصر التجارية بصورة تلاشى الآثار السلبية لتناقص عوائد الرسوم الجمركية، بل وتفوقها بمراحل، وإلا كان الانضمام غير ذى فائدة.

من ناحية أخرى، فإن مصر تستورد العديد من المواد الخام والأولية اللازمة للصناعة، خاصة من الدول الإفريقية التى تتمتع بوفرة فى مثل هذه الخامات، ولاشك أن تحرير التبادل التجارى معها سيؤدى إلى تخفيض نفقات استيرادها إلى السوق المصرى، وبالتالى خفض تكاليف الإنتاج للسلع التى تعتمد على هذه المواد الأولية، مما يسفر عن رفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى مختلف الأسواق من منظور الكفاءة السعرية.

أما على صعيد اتفاقيات المشاركة المصرية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، فهناك حقيقة مؤكدة أن هذين العملاقين هما أهم شركاء مصر، سواء من منظور التجارة أو الاستثمارات ونقل التكنولوجيا، وبالتالى فإن تطوير علاقات مصر الاستراتيجية بكل منهما يعد أمرًا بالغ الأهمية والضرورة، ويعود بالفائدة على أداء الاقتصاد المصرى بوجه عام.

فبالنسبة للولايات المتحدة التى تمثل أحد أهم أسواق الصادرات المصرية من الملابس والمنسوجات، يعد تحرير التجارة المتبادل بمثابة دفعة قوية للصادرات المصرية فى هذا القطاع الحيوى الهام، والذى طالما تعرض لأحكام القيود الطوعية على الصادرات أو الحصص بموجب اتفاقية الألياف المتعددة التى ألغتها اتفاقية الجات، وأهم من هذا وذاك إجراءات مكافحة الإغراق التى كثيرًا ما تلجأ الولايات المتحدة إليها للحد من الصادرات المصرية لأسواقها، سواء لصالح الصناعة الوطنية أو لصالح مصدرين آخرين.

وتعد الولايات المتحدة أيضًا شريكًا هامًا من منظور نقل التكنولوجيا، لذا يمثل مكون التعاون التكنولوجى فى مبادرة (مبارك ـ جور) ركنًا هامًا من أركان تعزيز جهود التنمية الاقتصادية فى مصر، والتى لم يعد فى الإمكان النهوض بها إلى مستويات مناسبة دون الاعتماد بشكل كبير على التكنولوجيا المتطورة.

أما الاتحاد الأوروبى الذى يعد أهم شريك تجارى لمصر على الإطلاق ـ كما أوضحنا فى العرض السابق ـ فلقد وضع العديد من القيود على الصادرات المصرية الهامة، خاصة السلع الزراعية، والتى تصطدم دائمًا بالقيود التى تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى، التى تطبق أعلى درجات الحماية للمنتجين الوطنيين، ومن خلال عدة أنماط ومستويات تبدأ بدعم المزارعين أو المصدرين، ومروراً بفرض رسوم جمركية متغيرة وفقًا لأسعار الصرف، وانتهاء بالقيود الكمية الصريحة على الواردات.

ورغم أن الملف الزراعى لايزال يمثل أهم عقبة أمام الانتهاء من المفاوضات ووضع الاتفاق موضع التنفيذ، إلا أن التوصل لاتفاق مرض للطرفين فى هذا القطاع، بالإضافة لما تم الاتفاق عليه بالفعل من تحرير القيود المفروضة على الصادرات المصرية من السلع المصنعة إلى الاتحاد الأوروبى فوراً، سيكون له أكبر الأثر فى تعزيز الصادرات المصرية والإسهام بشكل مباشر فى زيادة الدخل القومى، وغير ذلك من الآثار الإيجابية العديدة المرتبطة بزيادة حجم وقيمة الصادرات.

وبرغم المكاسب التى سوف تحققها مصر من عضويتها فى مختلف هذه الترتيبات التكاملية، يظل الواقع يوضح أن الشق الأعظم من مشكلات الاقتصاد المصرى لا علاقة له بأية التزامات دولية تقطعها مصر على نفسها من خلال انضمامها لهذه المنظمة أو تلك الاتفاقية، ولكن تكمن مشكلات الاقتصاد المصرى فى تركيبة هذا الاقتصاد وأسلوب إدارته، ويمكن القول أن مشكلات الاقتصاد المصرى هى فى الواقع مشكلات المجتمع بأسره، التى تحتاج إلى معالجة جذرية ترقى إلى مستوى إعادة التأهيل الكامل لهيكل الاقتصاد المصرى وجهازه

الإدارى، حتى يصبح قادرًا على الاستفادة بشكل كامل من المزايا التى تطرحها مثل هذه الترتيبات، ولا تنتهى كما انتهى الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا الذى استفادت منه الأخيرتان استفادة بالغة، بينما لم تحقق منه مصر أى نفع يذكر بسبب طبيعة وهيكل الاقتصاد الوطنى ومشكلاته المزمنة التى نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلى:

- يعانى الاقتصاد المصرى من عدة نقاط ضعف مزمنة تعمل على إخراج منتجاته من دائرة المنافسة العالمية، وتجعل منه اقتصادًا عالى التكلفة منخفض الكفاءة، تضم سوء أو فشل نظم الإدارة، سواء على مستوى أجهزة الدولة أو مؤسسات القطاع الخاص، وانخفاض إنتاجية العامل المصرى بصورة تهدر الموارد والطاقات، وتدهور مستوى الجودة وعدم مطابقة المنتجات للمواصفات، وهو أحد الشكاوى الشائعة عن المنتج المصرى الذى يبدأ بجودة مرتفعة فى بداية الإنتاج، وبمجرد أن تكتسب السلعة سمعة طيبة وتلقى قبولاً لدى المستهلك - سواء المحلى أو الخارجى - تتدهور الجودة بسرعة كبيرة تجعل عمر هذا المنتج فى السوق قصيرًا للغاية، ثم هناك ارتفاع هامشى الربح بصورة مبالغ فيها لا تتناسب مع التكلفة ولا مستوى معيشة المواطن المصرى، كما أنها أيضًا لا تتناسب مع أسعار المنتجات المنافسة فى الأسواق العالمية، وأخيرًا ارتفاع معدلات الاستهلاك والهالك من الموارد على حد سواء، مما يرفع من فاتورة الواردات مقابل عوائد متواضعة للصادرات، والنتيجة: عجز تجارى مزمن.
- استمرار قدر كبير من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، بغض النظر عما يصدر من قوانين جديدة تستهدف تسهيل الإنتاج والتصدير، ويرجع السبب الرئيسى فى استمرار العقم الإدارى المصرى إلى وجود شريحة كبيرة من المنتفعين من مثل هذه التعقيدات، لما يحصلون عليه من منافع شخصية مقابل إنجاز مصالح المواطنين ورجال الأعمال، وهو ما يقودنا إلى معدلات الأجور فى مصر، التى أدى تدنيها الشديد مع الارتفاع المستمر فى الأسعار إلى خلق

شريحة الطفيليين هذه، وليس ثمة شك أن هناك تطوراً كبيراً قد طرأ على حياة المجتمع المصرى خلال العقدين الماضيين أدى إلى توافر العديد من السلع والخدمات التى كانت من قبل أقرب إلى الخيال، كما شهد العديد من القطاعات طفرة هائلة، سواء على صعيد البنية الأساسية أو غيرها من المشروعات التى تخدم التنمية الاقتصادية، ولقد عكفت الحكومات المتعاقبة على تخفيف الإجراءات الإدارية للتسهيل على المواطن وتنشيط أعمال القطاع الخاص، ولكن لاتزال هناك تعقيدات عديدة فى قطاعات بالغة الأهمية تحتاج إلى إعادة النظر، والتى كثيراً ما يطالب رجال الأعمال بتخفيفها أو إزالتها من خلال مختلف وسائل الإعلام.

- من المعروف أن بدايات النهضة الاقتصادية فى أى بلد نام تبدأ بانتعاش فى الاستثمار العقارى ذى الربح الضخم والدورة السريعة لرأس المال، ثم التحول إلى الاستثمار الإنتاجى كمرحلة ثانية، ثم مرحلة التطوير التكنولوجى، ولقد بدأت المرحلة الأولى للتنمية فى مصر من خلال ازدهار الاستثمار العقارى، واستمرت ولاتزال تمتص الجانب الأعظم من الاستثمارات الوطنية، ورغم انتهاء المرحلة الأولى والثانية والثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادى، لم تبدأ بعد المرحلة الثانية للتنمية المتمثلة فى الإنتاج الصناعى القادر على المنافسة رغم ظهور عشرات المصانع، إلا أن غالبيتها اقتصر على إنتاج سلع تشبه فى طبيعتها الاستثمار العقارى من حيث ضخامة الربح وسرعة تدوير رأس المال، من السلع الاستهلاكية فى المقام الأول، فنجد فى السوق المصرى عشرات الأنواع من المنظفات والمعلبات والبطاطين.. إلخ، وبعض خطوط التجميع، وليس التصنيع، لسلع غير استهلاكية.

- سمة أخرى أوشكت أن تصبح ضمن صفات المجتمع المصرى، وهى العشوائية، ولا أقصد بها عشوائية العمران فقط، بل فى كل مناحى الحياة، أولها الفوضى العارمة فى الشارع المصرى الذى يتحدث عن نفسه،

وعشوائية سياسات الإنتاج التى تؤدى إلى حدوث وفرة غير مطلوبة فى سلع ثانوية أغلبها استهلاكية، وندرة مضرة فى سلع بالغة الأهمية يمكن الاستدلال عليها من خلال الدراسة المتأنية لهيكل وارداتنا الذى يضم الشق الأعظم من مختلف مستلزمات الإنتاج من الأجهزة والمعدات وأجهزة القياس والمعايرة، وغيرها من السلع الهامة التى يوفر إنتاجها محليًا مئات الملايين من الدولارات، فضلاً عما يخلقه من فرص عمل جديدة نحن فى أمس الحاجة إليها.

- وسمة أخرى هى عشوائية القرارات، فنجد قراراً على غرار قرار نائب الحاكم العسكرى بحظر هدم الفيلات والقصور ـ وخاصة الفيلات الخاصة ـ الذى كاد أن يصبح قرارًا سليمًا ويحقق أهدافه المرجوة، لولا صدوره بعد قرابة عشر أعوام أو يزيد من التوقيت المناسب، وقت أن كانت هناك آلاف الفيلات والقصور لاتزال قائمة وليس بضع عشرات منها هنا وهناك، الأمر الذى جعله يضر بمصالح فئة صغيرة ولا يحقق الهدف المعلن له من الحفاظ على التراث المعمارى لمصر وتخفيف العبء على المرافق، وإنى لأتعجب أين هو الطراز أو التراث المعمارى لمدينة مثل القاهرة، وأين كان هذا القرار وهذه الحكمة وقت أن قامت أبراج شاهقة تقتل النيل وتستهلك من المرافق ما يكفى مدينة صغيرة مثل عشرات المدن المحرومة فى مصر؟؟؟؟

أعتقد أنه كان من الأحرى أن يتم حصر القصور والمبانى ذات القيمة التاريخية والمعمارية الهامة وإصدار قرار مدروس بحظر هدمها أو المساس بها، اللهم إلا بالترميم وإعادة الإحياء مرة أخرى، أما أن يصدر قرار أفقى شامل بحظر هدم كافة الفيلات والقصور، وما تضمنه هذا القرار من أحكام أخرى تتعلق بالمساحة والارتفاع فهو أمر يثير التعجب.

- إذا كنا حقا نحرص على حماية بيئتنا من مظاهر التلوث المختلفة، ومنها التلوث المعمارى كما فهمنا من هذا القرار، فعلينا أن ننظر مثلاً إلى سيارات

الأجرة التى تكتظ بها شوارع القاهرة، يتراوح عمر العديد منها ما بين ٢٠ إلى ٢٥ سنة وربما يزيد، أى أنها سيارات متهالكة تبث السموم فى هواء العاصمة وتثير من المشاكل المرورية والبيئية أكثر مما تسهم فى تخفيف العبء عن المواطن، ولقد تنبه العديد من الدول إلى مثل هذه المشكلات وطبق أساليب مختلفة لحلها، كل وفق ظروفه، فنجد بلدًا مثل كوريا الجنوبية، وهو من أكبر منتجى السيارات فى العالم، يلزم كل شخص يرغب فى تسيير سيارة أجرة جديدة أن تكون من طراز نفس العام، وهو حل يناسب ظروف هذا البلد، بينما بلد مثل الهند لجأ إلى أسلوب آخر بأن ضمن قانون البيئة نصًا يحظر تسيير سيارات الأجرة التى يزيد عمرها عن خمسة عشر عامًا، ولا أعتقد أن هواء نيودلهى أكثر تلوثًا من هواء القاهرة، ولا ضير من أن يصدر قرار عن نائب الحاكم العسكرى بفرض شرط مماثل خاصة فى المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية، وشرط أقل صرامة يحدد العمر المسموح به للسيارة الأجرة بعشرين عامًا فى الأقاليم، لاختلاف ظروفها عن المدن الكبرى، إسهامًا فى تخفيف الآثار الاجتماعية لمثل هذا القرار، مع دراسة أسلوب بيع سيارات الأجرة الجديدة بالتقسيط وبشروط ميسرة، بحيث يمكن أن يحرم المنتفع منها وتصادر السيارة فى حالة استخدامها فى غير الغرض المباعة من أجله، أو غير ذلك من الضوابط التى تكفل عدم إلحاق ضرر بالغ بمالكى سيارات الأجرة القديمة.

- هناك أيضًا عشوائية التعليم.. الذى يعد ليس فقط أهم عناصر التنمية الاقتصادية، بل هو بحق عماد تنمية المجتمع ككل والارتقاء به، حيث بدأ الأمر وكأن كل مشكلات التعليم المتردى فى مصر سيتم حلها عن طريق اختصار مدة الدراسة الابتدائية لخمسة أعوام بدلاً من ستة، وتقسيم شهادة الثانوية العامة إلى عامين بدلاً من عام واحد، فى حين أن مشكلة التعليم هى فى الأساس مشكلة مجتمع بأسره تبدأ من

التأهيل لمهنة التدريس، ومعايير اختيار المدرس وتدريبه، ثم راتبه الضئيل الذى لا يتناسب مع المهمة الصعبة والنبيلة الموكلة إلى المعلم ولا يعينه على الوفاء بأبسط الاحتياجات الأساسية للحياة، ثم شكوانا المعتادة من الدروس الخاصة.

وتأتير مسألة المناهج الدراسية المعقدة وحشو رءوس الطلاب بكم من المعلومات العقيمة التى لا طائل منها، ثم يوحى إليهم مدرس الفصل أو المدرس الخاص أو حتى مدرس البرامج التعليمية فى التليفزيون أن من يريد النجاح عليه أن يولى مزيداً من الاهتمام لهذا الجزء أو ذاك من المنهاج، وينجح الطالب وينسى المعلومات المكتظة برأسه، وتنتهى مسألة التعليم.

وإنى لأتساءل: أين إذن دور العملية التعليمية فى تدريب الذهن والعقل على التفكير والبحث والحصول على المعلومة، وتنمية القدرة على إبداء الرأى دون خوف، واتخاذ القرارات الصائبة دون تردد؟ أين بناء الشخصية السوية؟ أين شق التربية فى التعليم؟

علينا أن نقتنع أن التعليم فى حد ذاته ليس غاية مطلقة، إنما هو وسيلة للتنوير والتدريب الذهنى، وترسيخ القدرة على التفكير، واستخدام العقل والملكات الذاتية، وتطوير هذه القدرات والملكات التى تعين الطالب على أن يصبح عنصراً فاعلاً ومفيداً فى المجتمع، مسلحاً بعلم نافع، وقادراً على اتخاذ القرارات، بحيث تصبح الطاقة البشرية الهائلة التى تزخر بها مصر ثروة بشرية وقوة دفع للمجتمع ولعملية التنمية، ولا تظل كما عهدنا أن نصفها باعتبارها أزمة انفجار سكانى تهدر جهود التنمية، كما أن التعليم أيضاً وسيلة هامة وضرورية لنشر الوعى، وتعزيز انتماء الفرد لوطنه عن طريق تعريفه بالتاريخ السليم لبلده وأبنائها دون هوى شخصى أو تحوير يتماشى مع

متطلبات المرحلة، وترسيخ القيم السوية والمفاهيم الاجتماعية السليمة، حتى يكون المجتمع صحيحًا معافى.

● ليس ثمة شك أن هناك نهضة مادية ضخمة قد حدثت على صعيد الإعلام المصرى، بدءًا بالقنوات الإقليمية لكافة المناطق فى مصر، ثم القنوات الفضائية، وأخيرًا القمر الصناعى المصرى، ولقد بذلت الدولة عبر السنوات الماضية جهدًا كبيرًا مشكورًا فى كسر حالة العزلة التى كان يعانى منها المجتمع المصرى، ليس فقط من خلال نقل العالم إليه فى داره، ولكن أيضًا نقل الثقافة والحضارة المصرية إلى كافة أنحاء العالم بمشارقه ومغاربه من خلال شبكة متطورة من القنوات الإقليمية والفضائية، وأخيرًا المتخصصة التى يبثها القمر المصرى نايل سات.

ولكن يظل السؤال المحير دون إجابة: هل يقوم الإعلام المصرى بدوره كاملاً فى نشر الوعى السليم، والارتقاء بالذوق المصرى وترسيخ القيم المصرية الأصيلة التى ضلت فى خضم البحث عن المال، وربما عن الهوية أيضًا؟

أعرف أن هذا موضوع قابل للجدل والرد والرأى الآخر، ولكن إذا كنا نتحدث اليوم فى مصر عن السيادة الإعلامية وحماية «قيمنا الأصيلة» من الثقافات الوافدة الفاسدة، وأنفقنا الملايين وأقمنا شبكة القنوات المتكاملة لتحقيق هذا الهدف العظيم، فهذا أمر لا خلاف عليه، ولكن أين دور الإعلام فى حماية قيمنا الأصيلة مما يعانى منه المجتمع من أوبئة أخلاقية وأمراض قيمية مستوطنة؟ ألا ينبغى أيضًا أن تمتد السيادة الإعلامية لحماية المجتمع من الفساد الداخلى؟

● أما حديثنا عن الفساد، وهو حديث لا ينتهى، فبالطبع كلنا يعرف أن الفساد سمة عالمية، ولكن لها أيضًا حدودًا مقبولة، إذا تعدتها علينا أن ندق ناقوس

الخطر، ولا أعتقد أنه أمر صعب لأى شخص غيور على وطنه ومحب له، أن يلحظ مدى تفشى الفساد فى كافة مناحى الحياة فى مصر اليوم، وعلى كافة المستويات، بصورة تهدر الموارد وتقلص من فرص التنمية الحقيقية.

لقد كانت الرشوة تستخدم فى الماضى كى يحصل الشخص على مزايا أو تسهيلات ليست من حقه، وكانت تلك هى الصورة التقليدية المنتشرة، وهى لم تختف، ولكن زاد عليها أن أصبحت الرشوة والمحسوبية وتبادل المنافع الشخصية أمورًا ضرورية وحتمية للحصول على أبسط الحقوق الأساسية، ولا أقطع بأن الكل كذلك، فمصر مليئة بالشرفاء والمخلصين، ولكن قد تفاقم الوضع بصورة لافتة للنظر وزاد عدد المرتشين والمختلسين وأصحاب العمولات بصورة لم تشهدها مصر من قبل، وانقلب الهرم الاجتماعى رأسًا على عقب، بينما ظهرت على السطح شريحة من ذوى الثروات الفاحشة، لا يحتاج معها الأمر إلى جهد أو وقت ليستدل الناظر على مصادر ثروة هؤلاء، ويكفى متابعة ما تنشره وسائل الإعلام، أو استقاء المعلومات من أشخاص فى مواقع مسئولية مختلفة عايشوا مثل هذه الأمور، وربما كان لبعضهم دور فى الكشف عنها.

ورغم الدور الذى تقوم به الحكومة والقضاء المصرى فى محاسبة من تثبت عليه تهمة الفساد، لايزال هناك قصور واضح فى قدرة أجهزة الدولة المعنية على كشف حالات الفساد المنتشرة واتخاذ الإجراء الحاسم بشأنها، يضاف إلى ذلك أنه لا يكفى فقط البعد الجنائى فى معالجة هذه الظاهرة، بل لابد من الوقوف على أسبابه الاجتماعية والاقتصادية من جانب، والتعامل معها بصدق وشجاعة، وأيضًا تحديد الثغرات وأوجه القصور العديدة فى النظم الإدارية والمحاسبية والرقابية المطبقة التى تسهل على البعض اختلاس الملايين عبر فترة تربو على عشرة سنوات دون أن يفتضح أمرهم. مثل الحالة الشهيرة للحباك وأمثاله الكثيرين ممن لم تقود الصدفة إلى افتضاح أمرهم بعد.

● يبقى الصراع التكنولوجى وما يعرف بفجوة المعرفة التى تأتى ضمن أهم وأضخم التحديات التى تواجه مصر فى المرحلة المقبلة إقليميًا ودوليًا، وتلعب الولايات المتحدة وأوروبا دورًا رئيسيًا فى هذا المضمار، بالإضافة إلى اليابان التى يمكن أن تمثل مسلكًا موازيًا ذا تكلفة سياسية أقل من المسارين الأوروبى والأمريكى، وإن لم يكن بديلاً تامًا عنهما بأى حال، وينبغى أن يحتل هذا التحدى (التحدى التكنولوجى والمعرفى) الأولوية الأولى فى الاهتمامات الوطنية المصرية لانعكاسه مباشرة على القدرات الاقتصادية وزيادة القدرة على إنجاح برامج التنمية والتطور، والاستخدام الأمثل للموارد، ورفع كفاءة العملية الإنتاجية والإدارية بوجه عام فى عصر قائم على المعلومات، لم تعد تمثل فيه الصناعة قمة التطور الاقتصادى، بل أصبح تقدم الدول يقاس بمقدار ما تنتجه وتطبقه من تكنولوجيا متطورة، بينما لاتزال أنشطة البحث العلمى المحدودة فى مصر منعزلة تمامًا عن القاعدة الصناعية المتواضعة، وهو أمر متوقع لاقتصاد لم يدخل بعد ثانية مراحل التنمية، مرحلة التصنيع التام، فكيف له أن يقفز دفعة واحدة إلى المرحلة الثالثة ويدخل مضمار الإبداع التكنولوجى؟

تجدر هنا الإشارة إلى نقطة هامة، فإن حديثنا عن أهمية دور التعليم والإعلام فى نشر الوعى ومحاربة الفساد هو فى مجمله دعوة لإعادة بناء الإنسان المصرى الذى اعتركته السنوات وأرهقته الأحداث، ومر بظروف عصيبة على مر تاريخه المعاصر، أبعدته عن الكثير من خصائصه الأصيلة وصفاته الحميدة، وأفقدته الثقة فى مفاهيم عدة بالغة الأهمية، لعل أهمها هو مفهوم الوطن، الذى أدى غيابه إلى تناقص حرص الإنسان المصرى على الملك العام، وعلى ما يخص الآخرين، وأصبح اهتمامه ينصب على نفسه فقط.

إن الدعوة إلى إعادة بناء الإنسان ليست بدعة أو اختراعًا من بنات أفكارى، إنما هى فى الواقع أصبحت تمثل المحور الأساسى لخطط التنمية فى مختلف دول العالم، فما أصاب الإنسان المصرى لا يقتصر على مصر وحدها، إنما أصبح يمثل

أخطر أمراض العصر، لكن بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، ترتبط بمدى استقرار الحريات الأساسية والممارسة الديمقراطية، واحترام إنسانية المواطن وحقوقه، ومدى تمتعه بالرخاء وإحساسه بوجود مقابل لكل ما يعانيه.

هذا المفهوم هو فى مضمونه يمثل جانبًا من فلسفة أكثر شمولاً أطلق عليها «تنمية الموارد البشرية»، فدول العالم تنظر إلى الإنسان باعتباره ثروة، وموردًا من موارد البلد المنتمى إليه، وبالتالى لابد من تنمية هذا المورد والارتقاء به حتى يسهم فى النهاية فى الارتقاء بالمجتمع ككل، سواء كان الارتقاء حضاريًا أو فكريًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا، وتستثمر الدول مبالغ طائلة لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب والتأهيل، ونشر الوعى والعلم والمعرفة، وكذلك من خلال توفير أفضل الظروف الممكنة لمواطنيها كالمؤسسات التعليمية الملائمة، والرعاية الطبية الحقيقية، والبنية الأساسية والمرافق التى تسهل ـ ولا تعرقل ـ النشاط اليومى والإنتاجى للفرد، ناهيك عن توفير المناخ المناسب لخلق مزيد من فرص العمل.

هناك أيضًا مسألة الثقة فى النظام، والمقصود بالنظام هنا هو منظومة الحقوق والواجبات وكفاءة الأدوات القائمة على إدارتها، وتوطيد العلاقة بين العمل والعائد: بين ما يقدمه المواطن إلى الدولة من ضرائب وغيرها، وما يحصل عليه من خدمات ورعاية مقابل ذلك، وكلها أمور تستوجب المراجعة وإعادة النظر فيما يخص مصر.

ولا يجوز التعلل بأن الظروف الاقتصادية التى تعانى منها مصر تحول دون الشروع جديًا فى إعادة بناء الإنسان المصرى، فالواقع أن إهمال هذه المسألة فترة طويلة يعد أحد المسببات الرئيسية لحالة التدهور والتردى التى وصل إليها الواقع المصرى بمختلف مكوناته، ولدينا من الأمثلة العديد للتدليل على أهمية العنصر البشرى فى إنجاح جهود التنمية، لعل أبرزها التجارب الآسيوية التى اكتسبت قوتها وفاعليتها ـ بل وقدرتها ـ على تحقيق ما اعتدنا وصفه بالمعجزة، من طبيعة

عنصر الإنسان الآسيوى ذى القومية الراسخة والانتماء القوى للوطن، والاعتزاز بهذا الانتماء عن إيمان واقتناع أديا إلى بذل مزيد من الجهد والكد لتحقيق التنمية المنشودة، بينما أولت الدولة اهتمامًا بالغًا لتنمية الإنسان، خاصة من خلال برامج التعليم والتدريب والتأهيل التى أفرزت كوادر عالية التدريب، حققت ما كان يظن أنه مستحيل.

كلمة أخيرة.. قد يتساءل البعض عما إذا كان الواقع المصرى يتسم فقط بالسلبيات وأوجه القصور وفقًا لما أوردناه فى سياق هذا الرأى، والإجابة قطعًا ستكون بالنفى، فهناك جهد كبير يبذل فى كافة المجالات، وتطور هائل شهدته مصر خاصة عبر العقدين الماضيين، وبزوغ فكر جديد يحكم توجهاتنا الاقتصادية والاجتماعية، ترجم عمليًا إلى تطوير دور القطاع الخاص ليقود عملية التنمية، وتخفيف قبضة الدولة على الآلة الاقتصادية عمومًا، وميلاد حلم الخروج من الوادى الضيق إلى رحاب أرض مصر، وما تمخض عنه من مشروعات عملاقة فى شمال سيناء وشرق بورسعيد وتوشكى وغيرها من المشروعات التى تهدف إلى خلق مجتمعات عمرانية جديدة، وتطرح فرصًا كبيرة للعمل والتنمية، وإن كانت لاتزال كلها فى مراحلها المبدئية الأولى، يصعب معها الحكم بشكل قاطع على هذه المشروعات.

ولكن فهناك أمرين لابد من التنويه إليهما:

**الأول:** أن هذه الإنجازات تتمتع بقدر وفير من التغطية الإعلامية والنقاش العلمى على حد سواء، وهى مشروعات تتحدث عن نفسها، ويتحدث عنها الجميع على كافة المستويات حتى قبل أن ترى النور، فالحديث عنها إذن فى سياق عرضنا هذا لن يضيف أى جديد، بل يكون مجرد صوت يضاف لملايين الأصوات التى تعرب عن أملها فى أن تكتمل هذه المشروعات الطموحة على أرض مصر، وتحقق ما تم الترويج له من أهداف وآمال عظام.

**الثانى:** أن الشعوب الراغبة حقًا فى تحقيق النهضة الشاملة لا يقتصر حديثها على

عظمة التاريخ وعراقة الحضارة، والتهليل لمنجزات الحاضر كبيرها وصغيرها، بل تمتد حواراتها أيضًا لتتناول السلبيات وأوجه القصور ونقاط الضعف بالنقد الموضوعى البناء، نقد المحب لبلده الغيور على مصالحه ومستقبله، وهو ليس نقدًا ينتقص من عظمة الإنجازات أو جهد الرجال، بل هو يشبه تصحيح المسار لسفينة تبحر فى خضم هائل، ودعوة لأن يعى الجميع ظروف ومقدرات وطنهم، وأن يعملوا معًا لتحقيق الأهداف والآمال والطموحات، بحيث يكون نجاح المسعى أمرًا قابلاً للتحقيق، يتسم بالعملية والدراسة الواعية، لصالح مجتمع اليوم وأجيال المستقبل على حد سواء.

**والله الموفق،،**

# قائمة المراجع


**أولاً: المراجع باللغة العربية:**

١ ـ أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، ١٩٩٦ـ الدار المصرية اللبنانية.

٢ ـ وثائق ومطبوعات منظمة التجارة العالمية.

٣ ـ وثائق ومطبوعات الاتحاد الأوروبى.

٤ ـ وثائق ومطبوعات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD.

٥ ـ وثائق ومطبوعات منظمة الدول الأمريكية.

٦ ـ وثائق ومطبوعات محفل آسيا والباسيفيكى (أبيك).

٧ ـ وثائق الكوميسا.

٨ ـ مطبوعات جامعة الدول العربية.

**ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية**

**English Language References**

1 - Jagdish Bhagwati and Anne O. Krueger (1995): The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements, The American Enterprise Institute. Washington, USA.

2 - Jagdish Bhagwati, Pravin Krishna, and Arvind Panagariya (1999)

Trading Blocs, Alternative Approaches to Analyzing Preferential Trade Agreements. The MIT Press Books, Five Cambridge Center, Cambridge, UK.

3 - Jagdish Bhagwati (1995): "US Trade Policy: The Infatuation with Free Trade Areas", AEI Press, Washington, DC.

4 - Jagdish Bhagwati and Arvind Panagariya (1996), The Economics of Preferential Trade Agreements, AEI Press, Washington, DC.

5 - Jagdish Bhagwati, "The High Cost of Free Trade, "Financial Times, May 31, 1995, p. 13.

6 - Paper by: Barry Eichengreen (University of California, Berkeley) and Fabio Ghironi (University of California, Berkeley): European Monetary Unification and International Monetary Cooperation, 1998.

7 - Baldwin, Richard (1997), "The causes of Regionalism", World Economy.

8 - Faezeh Foroutan (1998), "Does Membership in a Regional Preferential Trade Arrangement Make a Country More or Less Protectionist?", The World Bank, Policy Research Working paper 1898.

9 - Jaime de Melo, and Arvind Panagariya (1993), New Dimensions in Regional Integration, Cambridge University Press, Cambridge, UK.

10 - Arvind Panagariya (1998), "The Regionalism Debate: an overview", Economic Research Division, World Tralde Organization, Geneva.

11 - Alan Winters (1996), "Regionalism versus Multilateralism", CEPR discussion paper no. 1525, London.

12 - Edelgard E. Mahant (1993), Free Trade in American - Canadian Relations, Malabar (Florida), Krieger Publishing Company.

13 - Issues and Developments in International Trade Policy, (Washington, D. C: International Monetary Fund, 1992).

14 - William Morrow, 1992, The Coming Economic Battle among Japan, Europe, and America, New York.

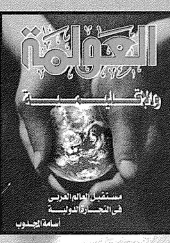
15 - "Multilateralism at Risk, The GATT is Dead, Long Live the GATT," The World Economy, (June 1990).

16 - Gary Cyde Hufbauer and jeffrey j. Schott, North American Free Trade: Issues and Recommendations (Washington, DC: Institute for International Economics, 1992).

17 - C. Fred Bergsken and William R. Cline, The United States - Japan Economic Problem Washington, D. C: Institute for International Economics, 1987).

18 - Stephen Cohen and john Zysman, Manufacturing Matters: The Myth of the post - Industrial Economy (New York: Basic Books, 1987).

19 - Robert Lawrence, Can America Compete? (Washington, D. C: Brookings Institution, 1984).




## المؤلف فى سطور:

- من مواليد ١٩٥٩، تخرج فى الكلية البحرية عام ١٩٨٠، وعمل ضابطا بالقوات البحرية، ثم التحق بوزارة الخارجية عام ١٩٨١، ولا يزال فى عمله الدبلوماسى.
- عمل فى سفارات مصر بالخارج.
- شارك فى الكثير من المؤتمرات والندوات الدولية.
- مثل مصر كعضو فى عديد من المحادثات السياسية والاقتصادية.
- مسئول - حاليا - عن متابعة موضوعات اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية فى وزارة الخارجية المصرية.
- نشر له كثير من البحوث والمقالات فى الدوريات المصرية، وصدر له فى القاهرة مؤخرا كتاب بعنوان «الجات ومصر والبلدان العربية» فلاقى نجاحا هائلا، وصدرت منه عدة طبعات فى وقت قصير.

يأتى صدور هذا الكتاب فى وقت يفتقر فيه إلى مثله، إذ لما التفتت الأنظار - فى الفترة الأخيرة - إلى مايجرى على ساحة التجارة الدولية من أحداث ومتغيرات اقتصادية تؤثر بشدة فى مصائر الدول، بات على القارئ العربى أن يعرف تلك الأمور جيدا ويدرك ماوراءها، لما ترتبط به من تأثيرات على مكانة الدول فى المجتمع العالمى.

وعلى ذاك الأساس، جاء الأستاذ «أسامة المجدوب» - وهو الخبير العارف بهذه الموضوعات - ليبسط فى كتابه هذا تاريخ التحالفات والتجمعات الاقتصادية فى القرن العشرين، وكيف تحولت دول كثيرة فى أعوام قلائل من حالة الفقر والركود، إلى حالة الغنى الفاحش والانتعاش السريع.. ثم عرج على إيضاح موقع مصر والعالم العربى من هذه الأحداث العالمية، مشيرا - فى شىء من التوجس - إلى خطورة الوضع العربى فى العالم إذا لم يتخذ العرب خطوات جادة فى سبيل تأمين مستقبل شعوبهم، وإنقاذهم من وطأة نظام عالمى قاس لايعرف الرحمة.

● عزيزى القارئ العربى.. إن هذا الكتاب موجه لك وحدك لتقف على مجريات الأحداث العالمية وتعرف مكانك منها.. فلا تدع فرصة قراءته تفوتك.

**الناشر**




الدار المصرية اللبنانية طباعة - نشر - توزيع

١٦ شارع عبد الخالق ثروت - تليفون ٣٩٢٣٥٢٥ - ٣٩٣٦٧٤٣ - فاكس: ٣٩٠٩٦١٨ - برقيا: دار شادو - ص.ب: ٢٠٢٢ - القاهرة

AL-DAR AL-MASRIAH AL-LUBNANIAH PRINTING - PUBLISHING - DISTRIBUTION

16 ABD EL KHALEK SARWAT ST. P.O. Box 2022 - Cairo - Egypt. PHONE: 3936743 - 3923525 FAX: 3909618 CABLE DARSHADO